







الجزء الاول

من

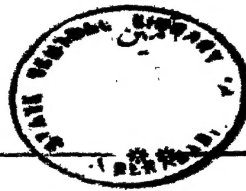
# الاشباه والنظائر

في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ( ٩١١ ) رحمه الله

تعالى ونفعنا بعلومه



الطبعة الثانية

بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بصحة الدولة

الاصفية حيدرآباد الدكن لالالت

شموس افاداتها بازغة وبود

افاضاتها طالعة الى

آخر الزمن

سنة ١٣٥٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم - ١)

سبحان الله المنزه عن الاشياء والنظائر والحمد لله المتفضل بغفران الكبار والصغائر، ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمائر والله اكبر من ان يضاف اليه سمة حدث او يحاط باشارة مشير او عبارة عابر ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر، والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب اليه جموع الفضائل والمفاخر، المذكور في كتب الله تعالى باسرف الاسماء والالقباب والنعوت والمآثر، وعلى آله الطيبين الامثال وصحبه المنجوم الزواهر.

اما بعد - فان الفنون العربية على اختلاف انواعها هي اول فنوني، ومبتدأ الاخبار التي كان في احاديثها سمرى وشجوني، طال ما اسهرت في تتبع شواردها عيوني، واعملت فيها بدني اعمال (٢) المجد ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني.

ولم ازل من زمن الطلب اعتنى بكتبتها (٢) قديما وحديثا، واسمى في تحصيل مادتها سعيًا حثيثا، الى ان وقفت منها على الجمل الغفير، واحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملًا بحيث لم يفتني منها سوى الزر اليسير، والفت

(١) من ي - (٢) هنا يلاحظ في النسخة اليمانية، وفيها من، عوض بين (٣) ي - اعتنى

فيها

بها .

فيها الكتب المطولة والمختصرة، وعلقت التعاليق، ما بين اصول وتذكرة واعتنيت باخبار اهلها وتراجهم واحياء ما دثر من معالمهم وداروه واوروه وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والا قوال ضعفه الناس او قووه، وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس خلفائهم وامرائهم، من مناظرات ومحاورات، ومجالسات ومذاكرات ومدارسات ومسائرات، وفتاوى ومراسلات، ومعاينة ومطارحات (١) وقواعد ومناظيم، وضوابط وتقاسيم، وفوائد وفرائد، وغرائب وشوارد، حتى اجتمع عندي من ذلك جمل، ودوتها رزما لا ابالغ واقول وقرب جمل.

وكان مما سودت من ذلك كتاب ظريف، لم اسبق الى مثله وديوان منيف، لم ينسج ناسج على شكله، ضمهته القواعد النحوية ذوات الاشباه والنظائر، ونخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر.

واودعته من الضوابط والاستثناءات جملا عديده، ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة والا نفا زكل فريده، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه الى الحاق، ولا سود بتسطير جميع ما ارصد له من بياض الاوراق، فحبسته بضع عشرة سنة وحرمت منه الكتاتيون والمطالعون، ثم قدر الله اني اصبت بفقدته فان الله وانا اليه راجعون، فاستخرت الله تعالى في اعادة تأليفه ثانيا والعود ان شاء الله تعالى احمد، وعزمت على تجديد طالبا من الله سبحانه المعونة فهو اجل من في المهيات يقصد.

واعلم ان السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الاول اني قصدت ان اسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه والقوه من كتب الاشباه والنظائر،.

وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشي في اول تواعده ان الفقه انواع احدها، معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الاصحاب

تعالى عليهم المبسوط على مختصر الزنى.

الثاني - معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ

ابى محمد الجوينى .

الثالث - بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها فى مأخذ واحد واحسن

شئ فيه كتاب السلسلة للجوينى وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن

القماح (١) وقد يقوى التسلسل فى بناء (٢) الشئ على الشئ ولهذا قال

الرافعى مثله (٣) وهذه سلسلة طولها الشيخ .

الرابع - المطارحات وهى مسائل عويصة يقصدها تنقيح (٤) الاذهان .

الخامس - المغالطات ، السادس ، الممتحنات . السابع ، الالغاز ، الثامن ، الخيل

وقد صنف فيه ابوبكر الصير فى وابن سراقه وابو حاتم القزوينى وغيرهم .

التاسع - معرفة الافراد وهو معرفة ما لكل من الاصحاب من الالوجه

العربية (٥) وهذا يعرف من كتب الطبقات .

العاشر - معرفة الضوابط التى تجمع جموع القواعد التى ترد اكثرها

اليها اصولا وفروعا وهذا انفعها واعمها واكملها واتمها وبه يرتقى الفقيه الى

الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى .

وهذه الاقسام اكثرها اجتمعت فى ( كتاب الاشباه والانتظار )

للقاضى تاج الدين السبكي ولم تجتمع فى كتاب سواه واما ( قواعد الزركشى )

فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب ( الاشباه والانتظار )

للإمام صدر الدين ابن الوكيل دونهما بكثير وقد قصد السبكي بكتابه تحرير

كتاب ابن الوكيل باشارة والده له فى ذلك كما ذكره فى خطبته ،

واول من فتح هذا الباب - سلطان العلماء شيخ الاسلام عز الدين

ابن عبدالسلام فى ( قواعد الكبرى ) و ( الصغرى ) وائف الامام جمال الدين

الاسنوى كتابانى الاشباه والانتظار لكنهما مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو

(١) - شمس الدين القماح (٢) - هكذا بناء المشى . . . . . لشيء الخ

(٣) اصل - فى مسئلة (٤) اصل - تلقيح (٥) - العربية .

- خمس كر اريس مرتب على الابواب، وله كتابان في قسمين من هذ النوع وهما (التمهيد) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الاصولية، و(الكوكب الدرر) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، وهذا ان القسبان مما تضمنته كتاب القاضى تاج الدين السبكي والى الامام سراج الدين ابن الملقن ( كتاب الاشباه والنظائر ) مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوى ودون ما قبله .
- والفت ( كتاب الاشباه والنظائر ) مرتبا على اسلوب آخر يعرف من مراجعته وهذا الكتاب الذى شرعنا فى تجديده فى العربية يشبه كتاب القاضى تاج الدين الذى فى الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام وصدره يشبه كتاب الزركشى من حيث ان قواعده مرتبة على حروف المعجم ، وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانبارى فى كتابه ( نزهة الالباء فى طبقات الادباء ) علوم الادب ثمانية - اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافى ، وصناعة الشعر ، واخبار العرب ، وانسابهم ، قال - والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناها ؛ علم الجدل فى النحو ، وعلم اصول النحو ، فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا يخفاء به لان النحو معقول من منقول ، كما ان الفقه معقول من منقول .

- وقال الزركشى فى اول قواعده كان بعض المشايخ يقول ، العلوم ثلاثة ، علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول ، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير ، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث انتهى .
- وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون

- الاول - فن (١) القواعد والاصول التى ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتمدت فيه بالاستقصاء والتنوع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت فى ضمن كل قاعدة ما لا ثمة العربية فيها من مقال ونجرب وتذكير وتهذيب واعراض وانتقاد

وجواب وايراد ، وطرزتها بما عدوه من المشكلات من اعراب الآيات  
القرآنية والاحاديث النبوية والايات الشعرية ، و تراكيب العلماء في  
تصنيفهم المروية ، وحشوتها بالفوائد ، ونظمت في سلكها فوائد القلائد .

الثاني - فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات وهو مرتب على

٥ الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه وهذا هو احد الفروق بين الضابط  
والقاعدة لأن القاعدة تجمع فروعاً من ابواب شتى والضابط تجمع فروع باب  
واحد ، وقد تختص القاعدة بالباب وذلك اذا كانت امراكلياً منطبقاً على جزئياته  
وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن  
لا في الفن الاول وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا من  
١٠ الفنون بعده لا تقتضاء الحال ذلك .

الثالث - فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد الفت فيه قدما تأليفا  
لطيفاً مسمى ( بالسلسلة ) كما سمي الجويني تأليفه في الفقه بذلك والف الزركشي  
كتاباً في الاصول كذلك وسماه ( سلاسل الذهب ) .

الرابع - فن الجمع والفرق -

١٥ الخامس - فن الالغاز والاحاجي والمطاريحات والمتمحطات وجمعتهما  
كلهما في فن لأنها متقاربة كما اشار اليه الاسنوي في اول الغازه .

السادس - فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات  
والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات .

السابع - فن الافراد والغرائب وقد افردت كل فن بخطبة وتسمية  
٢٠ ليكون كل فن من السبعة تأليفاً مفرداً ومجموع السبعة هو كتاب ( الاشباه  
والنظائر ) فد ونكه مؤلفاتشد اليه الرجال ، وتتنافس في تحصيله لحول الرجال  
والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لي فيه نية صحيحة ، وان يمن فيه بالتوفيق  
الاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيب  
راجيه ، ولا يرد داعيه .

قال ابو القاسم الزجاجي في (اماليه) حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحاق الحضرمي حدثنا سعيد ابن سالم (١) الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على ابي ابن ابي طالب رضى الله عنه فرأيت مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكرا يا امير المؤمنين؟ قال اني سمعت بيلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احببتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيت بعد ثلاث فاتي الى صحيفة فيها - بسم الله الرحمن الرحيم - الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى، والفعل ما انبأ عن حركة المسمى، والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهرة ومضمرة وشيء ليس بظاهر ولا مضمرة وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمرة.

قال ابو الاسود - فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها؟ فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فردها فيها.

قال ابن عساكر في (تاريخه) كان ابو اسحاق ابراهيم بن عقييل النحوي المعروف بابن المكبري يذكر ان عنده تعليقة ابي الاسود الدؤلي اتى القاها عليه الامام علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) وكان كثيرا ما يعبدها اصحاب الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابي العباس احمد بن منصور المالكى وكتبها عنه وسمعا منه في سنة ست وستين واربعمائة واذا به قد ركب عليها اسنادا لا حقيقة له وصورته قال ابو اسحاق ابراهيم بن عقييل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثني يحيى بن ابي بكير (٢) الكرماني حدثني اسراييل عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه قال وحدثني محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش عن عمه عن عبيد الله بن ابي رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل على علي بن ابي رافع

عنه وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك بينت لأبي العباس أحمد بن منصور أن يحيى بن بكير الكرماني مات سنة ثمان ومائتين فجعل إبراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن أبي بكير رجلا واحدا وهذه التي سماها ( التعليقة ) هي في أول إمامي الزجاجة نحو من عشرة أسطر فجعلها إبراهيم قريبا من عشرة أوراق انتهى .

## فن القواعد والأصول العامة

وهو الفن الأول من كتاب الأشباه والنظائر ولا يحتاج إلى أفرادة بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمى ( بالمصاعد العلية في القواعد - ١ - النحوية )

## حرف الهمزة

١٠ ( الاتباع ) هو أنواع فنه اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول

الكلمة بعدها كقراءة من قرأ الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام .

واتباع حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ

الحمد لله بضم اللام اتباعا لحركة الدال .

واتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الأعراب

١٥ في الآخر وذلك في امرئ وابنم فان الراء والنون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما

نحو ( ان امرؤ هلك ، ما كان أبوك امرأ سوء ، اكمل امرئ منهم ) وكذا ابنم ولا

ثالث لهما في اتباع العين اللام .

واتباع حركة الفاء اللام وذلك في مرئ وفم خاصة فان الميم

والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم في بعض اللغات فيقال هذا مرء وفم ورأيت

٢٠ مرأ وفما ونظرت إلى مرء وفم ولا ثالث لهما .

واتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم والأمر

إذا لم يفتك الإدغام فيهما في بعض اللغات فيقال عض ولم يعض بالفتح وفرو لم

يفر بالكسر ورد ولم يرد بالضم .

واتباع حركة العين للفاء في الجمع بالالف والتاء حيث وجد شرطه  
 كتمرة وتمرّات، بالفتح (١) وسدرة وسدرات بالكسر، وغرفة وغرفات بالضم.  
 واتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في مذ فان الدال ضمت  
 اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون حاجزا، قال ابن يعيش ونظيرها في ذلك بناء  
 له على الفتح اتباعا لفتحة الباء ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها وقولهم، لم يلد له  
 ابوان؛ فتح الدال اتباعا لفتحة الياء عند سكون اللام.

واتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لدن لد، قال ابن يعيش  
 من قال لد بضم الفاء والعين فانه اتبع الضم الضم بعد حذف اللام.  
 واتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والعين في قولهم منخر ومنخن  
 ومغيرة، وقال ابن يعيش منهم من يقول منخن بضم التاء اتباعا لضممة الميم ١٠  
 ومنهم من يقول منخن بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء اذ النون لخفائها وكونها  
 غنة في الخيشوم حاجز غير حصين وقالوا اكل فعل على فعل بكسر العين وعينه  
 حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعا لكسر العين نحو نعم وبش.

ومنه، اتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء اخرى لكونها قرنت معها  
 وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى او حركتها لحركتها كذلك، قال ابن ١٥  
 دريد في الجماهر تقول - ما سمعت له جرسا - اذا افردت فاذا قلت، ما سمعت  
 له حسا ولا جرسا، كسرت الجهم على الاتباع.  
 وقال الفارابي في (ديوان الادب) يقال - رجس نجس - فاذا افردوا  
 قالوا نجس.

ومنه، اتباع الكلمة في التنوين لكلمة اخرى منونة صحبتها كقوله ٢٠  
 تعالى (وجئتكم من سبأ نبأ يقين)، (انا اعتدنا للكافرين سلاسل واعلالا  
 وسعيرا) في قراءة من نون الجميع وحديث - انفق بلالا ولا تخش من  
 ذي العرش اقلالا.

ومنه، اتباع كلمة لآخرى في فك ما استحق الادغام كحديث - ايتكن

الاشباه - ج - ١ .  
١ . حرف الهمزة  
صاحبة الجمل الادب تنبجها كلاب الحوآب - فك الادب وقياسه الادب  
اتباعا للحوآب .

• ومنه اتباع كلمة في ابدال الواو فيها همزة بهمزة اخرى كحديث  
( ارجعن مازورات غير مأجورات ) والاصل موزورات لانه من الوزر .  
• وقال ابو علي الفارسي في التذكرة - لا يصح ان يكون القلب فيه من  
اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يجيء على القياس والاتباع يقع في الثاني  
وانما مازورات على يأجل ، قال ، والغدايا والعشايا ، لادلالة فيه لان غد ايا في  
جمع غدوة مثل حرة وحزائر وكثنة وكثائن .

• ومنه ، اتباع كلمة في ابدال واوها بالياء في اخرى كحديث ،  
• لا دريت ولا تلث ، والاصل تلوت لانه من التلاوة .

• ومنه ، اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث ، اللهم رب  
السموات السبع وما اظلمن ورب الارضين وما اقلن ورب الشياطين  
وما اضلن ، والاصل اضلوا بضمير الذكور لان الشياطين من مذكر من يعقل  
وانما انت اتباعا لا ظلمن واقلن وكذا قوله في حديث المواقيت ، هن هن  
• اصله لهم اى لاهل ذى الخليفة وما ذكر معها وانما قيل هن اتباعا لقوله هن .  
• ومنه ، اتباع اليزيد للوليد في ادخال اللام عليه وهو ( علم في - ١ )  
قول الشاعر .

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

قال ابن جرير - حسن دخول اللام في اليزيد لا اتباع الوليد - وقال  
• ابن يعيش في شرح المفصل - لما كثرا جراء ابن صفة على ما قبله من الاملام  
اذا كان مضافا الى علم او ما يجري مجرى الاعلام من الكنى واللقاب فلما  
كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى اب وام وكثر استعماله استجازوا  
فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فخذفوا الف الوصل من ابن لانه  
لا ينوى فصله مما قبله اذا كانت الصفة والموصوف عند هم مضارعة للصلة

---

( ١ ) من ي - اعني النسخة اليمانية المكتوبة فيها « المقالة على نسخة المؤلف التي  
بخط يده » عثرنا عليها عند الطبعة الثانية .  
والجواب



- والموصول من وجوه وحذفوا تنوين الموصوف ايضا كما أنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثانى ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وخمة زيد خمة اتباع لاختمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الاول وكذلك النصب تقول رأيت زيد ابن عمر وفتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمر وفتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد انما هو لكثرة استعمال ابن .

59398

### تنبیه

- قال ابن جنى في المحتسب في قراءة، الحمد لله، بالاتباع هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله وهم لما كثر في استعمالهم اشد تغييرا كما جاء عنهم كذلك لم يك، ولم ادر، ولم ابل، وايش تقول، وجايحى وسايسو بمحذف همزتيهما فلما اطردها ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا احد الصوتين الآخر وشبهوها بالجزء الواحد فصارت الحمد لله كعنى وطنب والحمد لله كأبل وإطل الا ان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما من موضعين، احدهما انه اذا كان اتباعا فاقبس الاتباع ان يكون الثانى تابعا للاول وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب وينبنى ان يكون السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون خمة اللام تابعة لضممة ١٥ الدال كما تقول، مد وشد وشم وفر، فتتبع الثانى الاول فهذا اقيس من اتباعك الاول للثانى في نحو اقتل اخرج، والآخر ان خمة الدال في الحمد لله اعراب وكسرة اللام في لله بناء وحركة الاعراب اقوى من حركة البناء والاولى ان يغلب الاقوى على الاضعف لا عكسه ومثل هذا في اتباع الاعراب

وقال اضرب الساقين امك هابل

كسر الميم لكسرة الهمزة ، انتهى وفي الكشف قرأ أبو جعفر لللائكة امجدوا  
بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في  
لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله .

### فائدة

قال ابن ابان (١) في ( شرح الفصول ) اعلم ان العرب قد اكثرت من  
الاتباع حتى قد صار ذلك كأنه اصل يقاس عليه واذا كانت قد زالت حركة الدال  
مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه القراء من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة  
اللام وقلبوها ايضا الياء الى الواو مع ان القياس عكس ذلك فقالوا انا اخوك  
يريدون انا اخيك حكاه سيويه كان الاتباع في نحو مدوشد اجوز واحسن  
اذ ليس فيها قل خفيف الى ثقيل واما الساكن الحاجز فلا يعتد به لضعفه انتهى .

### فائدة

عد من الاتباع حركة الحكاية قال ابو حيان في شرح التسهيل يختلف  
الناس في الحركات اللاحقة اللائي في الحكاية فقليل هي حركات اعراب  
نشأت عن عوامله ، وقيل ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم  
على الحكاية .

وقال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضر اوى في كتابه  
المسمى ( بالاعراب عن اسرار الحركات في لسان الأعراب ) حركة المحكى  
٢. في حال حكاية الرفع منهم من يقول انها الاعراب لانه لا ضرورة في تكلف  
تقدير رفعه مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والجر للضرورة  
ومنهم من يقول انها لا للبناء ولا للاعراب حملا لحالة الرفع على حالة النصب  
والجر ، قال وهذا اشبه بمذهب النحاة واقيس بمذهب البصريين الا ترى اهم

ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر ان واخواتها وفي اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العالم انتهى .

## الاتساع

- عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه .
- باعتباره وفي الحذف تحذف العالم فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الاعراب والاتساع العالم فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف ( اليه مقام المضاف - ١ ) او الظرف مقام الاسم فالاول نحو ، واسئل القرية ، والمعنى اهل القرية ولكن البر من آمن - والثاني ، نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين ولد له ستون عاما والمعنى ولد له الولد لستين (٢) ، بل مكر الليل والنهار ، نهاره ١٠ صائم ، وليله قائم ، يا سارق الليلة اهل الدار ، والمعنى مكر في الليل ، صائم في النهار ، سارق في الليلة ، قال وهذا الاتساع في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين يوهين ان شئت جعلت نصبهما على الظرفية وان شئت جعلت مفعولان (٣) على السعة ، وعلى ذلك قولك سير به يومان (٤) فتقيم يومين مقام الفاعل ، وقال في موضع آخر ان بابي المفعول له والمفعول معه ١٥ نصبا على الاتساع اذ كان من حقهما ان لا يفارقهما حرف الجر واكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب لذلك انها بابان وضعا في غير موضعهما وان ذلك اتساع منهم فيها لان المفعولات كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبرا وهذا كله كلام ابن السراج .

٢٠

وانا اشبع القول في هذا الباب لقلة من عقده بابا من النحاة فاقول قال ابو حيان في ( شرح التسهيل ) الاتساع يكون في المصدر المتصرف

(١) سقط من ي (٢) اصل - ستين (٣) كدا - (٤) الاصل - فرسخين يوهان .

فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز ولولم يصح ذلك لمجاز ان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حين قلت ضرب ضرب شديد لان بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمته زيدا وانا ضارب الضرب زيدا .

قال في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جازا اجتماعه مع المفعول الاصل ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضرب الضرب على معنى ضرب الذى وقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول به واذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين التوسع فيه والمطلق .

وفي ( البسيط ) ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتسع في الظروف فتكون اذا جرت اخبارا بمنزلة الاسماء الجامدة ولا تجرى صفة بهذا الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة قال واذا توسع بها (١) وكانت عامة على اصلها لم تكن ولم تجمع رعا للمصادر او خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فرما جازت التنية والجمع بينهما انتهى .

واما الاتساع في الظرف ، فقيه مسائل ، الاولى ، انه يجوز التوسع ( في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز - ٢ ) التوسع فيما لم يظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء في المتصرف المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره كالיום والمصدر المنتصب على الظرف كقدم الحاج وخفوق النجم ومه ( لقد قطع بينكم ) ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى الظروف المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف اليه التنوين نحو سير عليه حينئذ .

الثانية - اذا توسع في الظرف جعل مفعولا به مجازا ويسوغ حينئذ

انصاره غير مقرون بفي نحو اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفيه سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضار يوجب الرجوع الى الاصل .

وقال الخضر اوى ، الضائر من الزمان والمكان لم تقع في شيء من كلام العرب خبر البتدأ منصوبة كما يقع الظرف ولم يسمع نحو يوم الخميس سفرى (١) اياه الا ان يقرن بفي فدل هذا على ان الضائر لا ينتصب ظرفا .  
لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه ، قال ولم ار احد انبه على هذا التنبيه .

الثالثة - يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل ، مكر الليل والنهار ، وعلى طريق المفعولية نحو ، تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو ، يا سارق الليلة اهل الدار ، ويا مسروق الليلة اهل الدار .  
ذكرها سيويه .

قال الفارسي واذا اضيف الى الظرف لم يكن الا اسما ونخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان في مقدرة في الظرف وتقديرها يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر في نحو غلام ازيد ، وقال الخضر اوى هذا غير ظاهر لان المضاف يقدر باللام وبمن ومع وذلك .  
لم يمنع من الاضافة قال وقولهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير (٢) معنى وليس المراد انها مضمرة ولا مضمنة ولذا لم تقتض البناء .

وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضعيف عندي لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا به وجد في باب لا والنداء فاذا جاز ظاهرا فمقدرا اولى قال نعم العلة الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه ٢٠ الخافض خرج عن الظرفية الا ترى ان وسطا اذا دخل عليها الخافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ووسط المفتوحة السين لا تكون الا اسما والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره الاخفش في

(١) ي - كان سفرى (٢) اصل - على معنى .

كتابه ( الكبير ) من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذى ليس باسم ولا فعل اشبهه به من حيث كانت اكثر الظروف قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايضا لا تنى ولا تجمع ولا توصف قال فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها ما يدخلون فى الاسماء .

٥. الرابعة - قد يسند الى المتوسع فيه فاعلا نحو فى يوم عاصف ، يوما عبوسا قطيريا ، ونائبا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ، ويرفع خبر النحو الضرب اليوم ، قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويبدل وان لم يجز ذلك فى الظرف لانه زيادة فى الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف فى اجازته صاحب البسيط .

١٠. الخامسة - ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع فى كل ظرف متصرف .

وقال فى ( البسيط ) ليس التوسع مطردا فى كل ظروف الامكنة كما فى الزمان بل التوسع فى الامكنة سماع نحو ، نحانحوك وقصد قصدك ، وابقبل قبلك ، ولا يجوز فى خلف واخواتها لا تقول ضربت خلفك فتجمله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها بجعلها فاعلا كما فى الزمان ، وانما كان ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان .

السادسة - لا يتوسع فى الظرف اذا كان عاملا حرفا واسما جامدا باجما عنهم لان التوسع فيه تشبيهه بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان فى المفعول به .

٢. وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان ، يبنى على الخلاف فى كان تعمل فى الظرف ام لا ، فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذى يقتضيه النظر انه لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدى الى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه ، ونظير ذلك

قولهم، دخلت في الأمر، لا يجوز حذف في لأن هذا الدخول مجاز ووصول  
دخل الى الطرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان ، والذي نص عليه  
ابن عصفور جواز الاتساع . معها كسائر الافعال .

ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي الى واحد بلا خلاف

- وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين او ثلاثة خلاف ، ذهب الجمهور الى الجواز  
وصحح ابن عصفور المنع لأنه لم يسمع معها كما سمع مع الاوّلين قالوا يوم  
الجمعة صمته وقال .

ويوما شهدناه سليما وعامرا

لأنه ليس له اصل يشبه به لأنه لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة بحق

- الاصل وباب أعلم وأرى فرع من علم ورأى والحل انما يكون على الاصول ١٠  
لا على الفروع .

وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين والمنع مع المتعدي الى

ثلاثة لأنه ليس انما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة .

واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده بتشبيه بدليل جريانه مع

- اللازم . ١٥

السابعة - اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة اخرى ، مثال

ذلك ان يتوسع فتضيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا ، وهل

يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الطرف ثم يتوسع

في المصدر ، ان قلنا ، يتوسع في اللفظ لم يبعد او في المعنى فيبعد لأنه لا يوضع

- شيئان بدل شيء واحد ، وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال ٢٠

الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان اتوسع في المعنى وان كان توسعا في

اللفظ جاز . طلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار ، وسببه ان اتوسع في المعنى يجعل

التوسع فيه واقعا بسببه المعنى ولا يكون معنى واحد في محلين من غير عطف

ولا ما يجري مجراه .

## اجتماع الامثال مكررة

ولذلك يفر منه الى القلب او الحذف او الفصل ، فمن الاول قالوا في  
دهدعت الحجر دهديت قلبوا الهاء الاخيرة ياء كراهة اجتماع الامثال وكذلك  
قولهم في حاحازيد حيحي زيد قلبوا الالف ياء لذلك ، وقال الخليل اصل مهما  
الشرطية ، ما ما قلبوا الالف الاولى هاء لاستقباح التكرير .

وقالوا في النسب الى نحو شج وعم شجوى وعموى بقلب الياء واوا كراهة  
لذلك وكذا قالوا ، في نحوى حيوى ، وفي نحو ، تحية تحوى لذلك وهنية اصلها  
هنية فابدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الامثال - والحيوان من مضاعف  
الياء واصه حييان قلبت الياء الثانية واوا وان كانت الواو اثقل منها كراهة  
اجتماع الامثال ، وكذا دينار وديباج وقيراط وديماس (١) وديوان اصلها  
دنار وديباج ودوان ، قلب احد حرفي التضعيف ياء لذلك ولبي اصله لبب قلبت  
الياء الثانية التي هي اللام ياء هربا من التضعيف فصارت لبي ثم ابدلت الياء  
الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبي ، ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة  
في التثنية واوا ، قال الشلوين ، وسببه اجتماع الامثال فان هناك ألفين وبينهما  
همزة والهمزة تربية من الالف قال وكان قلبها واوا اولى من قلبها ياء لأن الياء  
١٥ قربية من الالف والواو ليست في القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال  
(مكروه عندهم فكان قلب الهمزة واوا اذهب في ان لا يجمع بين الامثال - ٢)  
من قلبها ياء ومن الثاني حذف احد مثلي ظلت ومسست واحسست فقالوا اظلت  
ومست واحست وحذف احدى اليائين من سيد وميت وهين ولين وقيل  
٢٠ وهو مقيس على الاصح وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس .

وقال الفارسي يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء وحذف الياء  
المشددة من الاسم المنسوب اليه عند الحاق ياء النسب كراهة اجتماع الامثال  
ككروسي وشافسي وبختي ومرمي الا في نحو كساء اذا صغر ثم نسب اليه فانه يقال فيه  
كسيبي يائين شددتين وسأني علته ، وحذف الياء الاخيرة في تصغير نحو غطاء

وكساء ورداء واداة وغاوية ومعاوية واحوى لأنه يقع في ذلك بعد ياء التصغير ياء ان فيثقل اجتماع الياء ات .

وبيانه ان ياء التصغير تقع ثالثة فتقلب الف المدياء وتعود الهمزة الى اصلها من الياء او الواو وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء بدل الف المد وياء بدل لام الكلمة ولفظه غطي فتحذف .  
الاخيرة لأنها طرف والطرف (١) محل التغير ولأن زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم ياء التصغير في المنقبة عن الف المد ويقال غطي وفي ادوة تقع ياء التصغير بعد الدال فتقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقبة عن الالف وتحذف الياء الاخيرة ويقال أدية ويقال في غاوية ومعاوية وغوية ومعية وفي احوى احي ذكره في البسيط ، ومن ذلك قولهم ، لتضربن يا قوم ولتضربن ياهند ، فان اصله لتضربونن ولتضربينن فحذفت نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية في نحو اتحاجوني كراهة اجتماعهما مع نون الوقاية ، .

قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والتزم الحذف هما ولم يلتزم في اتحاجوني لأن اجتماعهما مع النون الشديدة اثقل من اجتماعها مع نون الوقاية .  
لان النون الشديدة حرفان ونون الوقاية حرف وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها لأنها في معناها ومخففة منها انتهى .

ومن ذلك قال ابو البقاء في (التبيين) تصغير ذاء، ذيا، واصله ثلاث ياءات عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة فحذفوا احداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحدوفة الاولى لأن الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل عن المحذوف والتصغير يرد الاشياء الى اصولها .

ومن ذلك قولهم في الجمع اخون وابون ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال، اخون وابون، قال الشلوبين لأنه كان يؤدي الى اجتماع ضمات او كسرات فلما ادى الى ذلك لم يرد واجرى الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا في الثانية رد قليل اخوان وابوان، ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته، الاصل في يا بني يا بني بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة فادغمت ياء التصغير فيما بعدها لأن ما اول المثليين فيه مسكن فلا بد من ادغامه وبقيت الثانية غير مدغم فيها لأن المشدد (١) لا يدغم لأنه واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف الياء الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يابني بالسكون كما حذفوها في سيد وميت لما قالوا سيد وميت ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم تدخل اللام في خبر ان اذا كان منفيا لان غالب حروف النفي اولها لام كلا ولم ولما ولن فيستقل اجتماع اللامين - وطردها الحكم يأتي في باقي حروف النفي ومن الثالث وجوب اظهار أن بعد لام كي اذا دخلت على لانحو لئلا يعلم حذرا من توالي مثليين لو قيل للاي علم وجوب ابقاء الياء والواو في النسب الى نحو شديدة وضرورة فيقال شديدي وضروري اذلو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعولة وقيل شديدي وضروري لاجتماع مثلان .

ومن كراهة اجتماع الامثال حكايته المنسوب بمن دون أي خلافا للاخفش لما يؤدي اليه من اجتماع اربع ياءات فيقال لمن قال رأيت المكي المكي اني واجاز الاخفش الاي .

ومن ذلك قال الشلوبين (في شرح الجزوامة) انما قدرت الضمة في جاء القاضي وزيد يرمي ويفرز والكسرة في مررت بالقاضي لثقاهما في انفسهما وانضاف الى ثقلهما اجتماع الامثال وهم يستقلون اجتماع الامثال قال، والا مثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو والحركة التي قبلهما في الياء والواو مضارعان للحركات لأنهما من جنسها (٢) الا ترى انها ينشئان عن اشباع الحركات فلما

(١) اصل - المفرد (٢) اي - من جنسهما .

اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا الحركة المستثناة .

قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ما قبل الواو والياء في نحو غزو وظبي لم يستقلوا الضمة لانه قد قلت الامثال هناك لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقى من الثقل لقلته ، ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذى اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه يؤدى الى اجتماع المثليين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف .  
فيقولون هل تضر بنان لان الالف اذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذنت فيلزم ان يقال هل تضر بنين فتعود الى مثل ما فررت منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة والحقوا الشديدة وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل تضر بنان .

قال ابن فلاح في ( المعنى ) فان قيل قد وجد اجتماع الامثال في نحو ١٠ زيدى من غير استئصال ، قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة ، وقال بن الدهان في ( الغرة ) اذا كنا قد استقلنا الامثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وادغمنا ومنه ما حذفنا احد الحرفين ومنه ما قبلنا احد الحروف فمثال الاول مد واصله مدد ومثال الثانى ظلت واصله ظلت ، ومثال الثالث ، تقضى البازى واصله تقضض فالاولى ان نستقلها في الحروف المعتلة - فان اعترض بزيدى ١٥ واجتماع الامثال ياء ات وكسرات - فالجواب ان ياء النسب في تقدير الطرح كياء التأنيث .

ومن كراهة (١) اجتماع المثليين فتج من الرجل والم الله لتوا الى الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل .

وفي ( شرح المفصل ) للسخاوى لا يجوز أن إن زيد امنطابق يعجبني ٢٠ عند سيبويه وذكر ان العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشبهين واجاز ذلك الكوفيون فان فصلت بشيء جاز ذلك باتفاق نحو ، انه عندنا ان زيدا في الدار .

ومن ذلك قال السيرافي، ان قيل لم وجب ضم الاول في المصغر قيل  
لما لم يكن بد من تغيير المصغر ليتنازعن المكبر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير  
كان الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم يبق  
الا الكسرا والضم فاختاروا الضم لان الياء علامة التصغير وان وقع بعدها  
حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه بالكسر فلو كسر والاول  
لاجتمعت كسرتان مع الياء فعدلوا الى الضمة فرارا من اجتماع الامثال .

## اجراء اللازم مجرى غير اللازم

واجراء غير اللازم مجرى اللازم

عقد لذلك ابن جنى بابا في الخصائص وقال من الاول قوله .

الحمد لله العلى الاجل

١٠

وقوله - تشكو الوبي من اظلل واظلل .

وقوله

وان رأيت الحبيج الرواددا قواصر ابا العمرا ومواددا

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على اجراء اللازم مجرى غير  
اللازم ، من المنفصل نحو ، جعل لك ، وضرب بكر ، كما شبه غير اللازم من  
ذلك باللازم فادغم نحو ، ضرب بكر ، وجعل لك ، فهذا مشبه في اللفظ بشد ومد  
واستعد ونحوه مما لم يفارق ، ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم ، عوى  
الكلب عوية ، وهذا عندي وان كان لازما فانه اجرى مجرى بناءك من باب  
طويت فعلة وهو قولك طوية كقولك ، امرأة جوية ولوية ، من الجوى واللوى  
فان خففت حركة العين فاسكنتها قلت طوبة وجوية ولوية فصححت العين  
ولم تعلمها بالقلب والادغام لان الحركة فيها منوية - وعلى ذلك قاوا في فعلا  
من قويت قويان فان اسكنوا صححوا العين ايضا ولم يرد واللام ايضا وان  
زالت الكسرة من قبلها لانها مرادة في العين فذلك قالوا ، عوى الكلب عوية ،  
تشبيها بباب امرأة جوية ولوية وقويان .

فان

فان قلت ، فهلا قالوا ايضا على قياس هذا طويت الثوب طوية وشويت اللحم شوية .

فالجواب ، انه لو فعل ذلك اكان قياسه قياس ما ذكرنا وانه ليست لغوى فيه منزلة على طوى وشوى كما لم يكن بلحشم وقا ثم منزلة يجب لها العدل بهما الى جشم وقم على مالك وحاتم اذ لم يقولوا ملك ولا حتم وعلى ان ترك الاستكثار بما فيه انحلال واستقلال هو القياس ، ومن ذلك قراءة ابن مسعود ( فقلاله قولنا ) وذلك انه اجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى ، قل اللهم ، وقم الليل ، وقول الشاعر .

زيا رتنا نعا ن لا تنسينا      تق الله فينا والكتاب الذى تتلو  
ويروى خف الله ويروى لا تنسينا ، تق الله ، ونحوه ما انشده ابو زيد .  
من قول الشاعر .

واطلس يهديه الى الزاد ألقه      اطاف بنا والليل داجى العساكر  
فقلت لعمر وصاحبى ورأيت      ونحن على حوض دفاق عواسر  
اى عوى الذئب فسرانت فلم يحفل بحركة الراء فيرد العين التى كانت  
حذفت لالتقاء الساكنين فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى  
فقلا ، وان كانت لازمة بالحركة في التقاء الساكنين في قل اللهم وقم الليل  
وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقاءهما في سر ، ومثله قول الضبى في  
فتية كلما تجمعت البيد (١) لم يهلعوا ولم يحموا يريد ، ولم ينجموا فلم يحفل بضمة  
الميم واجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يردد العين المحذوفة من  
لم ينجم وان شئت قلت في هذين انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر  
بها منه في قوله .

كفك كف ما تليق درهما      جودا واخرى تعط بالسيف الدما

وقول الآخر ، بالذى تردان ، اى تريدان ،

ومن الثانى ، وهو اجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم فى الآخر

إذا خففت همزته لجر حكاها أبو عثمان، ومن قال الجر قال حركة اللام غير لازمة  
إنما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق (١) لها جار (٢) فيها ونحو ذلك قول الآخر .  
وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذى انت بأشع  
فاسكن الحاء التي كانت حركة لالتقاء الساكنين في بح الآن لما تحركت  
لتخفيف اللام وعليه قراءة من قرأ ( قالوا الآن جئت بالحق ) فاثبت واو قالوا  
لما تحركت لام الآن والقراءة القوية قالوا الآن باقرار الواو على حذفها لان الحركة  
عارضه للتخفيف وعلى القول الاول قول الآخر .

حذ بذى بذى منكم لان ان بنى فزارة بن ذبيان  
قد طرقت ناقهم بانسان مشياً سبحان ربى الرحمن  
اسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة عند  
التحقيق في قوله منكم الآن فاعيد حركة اللام بالتخفيف وان لم تكن لازمة  
وينبنى ان تكون قراءة ابى عمرو ( وانه اهلك عاد الولى ) على هذه اللغة وهى  
قولك مبتدأ اولى، لان الحركة على هذا فى اللام اثبت منها على قول من قال  
الجر او ان كان حملها على هذا ايضا جائزا لان الادغام وان كان بابه ان يكون  
فى المتحرك فقد ادغم ايضا فى الساكن فحرك فى شد ومد وفريا رجل وعض  
ونحو ذلك ومثله ما انشده ابو زيد .

الا يا هند هندبنى عمير ارث لان وصلك ام جديد  
ادغم تنوين رث فى لام لان .

وعما مجرى (٣) على سمته قول الله عز وجل ( لكننا هو الله ربى ) واصله  
لكن أنا نخفف الهمزة بحذفها والقاء حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى  
غير اللازم مجرى اللازم فاستقل التقاء المثليين المتحركين فاسكن الاول وادغم  
فى الثانى فصار لكننا كما ترى ، وقياس قراءة من قرأ قال ، لان ، فحذف الواو  
ولم يحفل بحركة اللام ان يظهر النونين لان حركة الثانية غير لازمة فتقول لكننا

(١) ي - التخفيف (٢) اصل - جائز (٣) اصل - نحن .

بالاظهار كما تقول في تخفيف جوابة وجيال ، جوبة وجيل فيصح حرفا اللين هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة .

- ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى روبا ونوى فيصح الواو هنا وان سكنت قبل الياء من قبل ان التقدير فيها الهمزة كما صحت في ضو ونو تخفيف ضوء ونوء لتقدير ك الهمزة وارادتك اياه وكذلك ايضا صح نحو شى وفي تخفيف شىء وفي ك ذلك، وسألت ابا على فقلت من اجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال لكننا كيف قياس قوله اذا خفف نحو جوابة وجيال أثقل فتقول جابة وجال ام تقيم على الصحيح فتقول جوبة وجيل قال القلب هنا لا سبيل اليه واوما الى انه اغلظ من الادغام فلا يقدم عليه ، فان قيل فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم رياورية في تخفيف رؤيا ورؤية .
- ١٠ قيل الفرق انك لما صرت الى لفظ رؤيا ورؤية ثم قلبت الواو الى الياء فصار الى رياورية انما قلبت حرفا الى آخر كأنه هو . ألا ترى الى قوة شبه الواو بالياء وبعدها عن الالف فكأنك لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كأنها هي الياء نفسها وليست كذلك الالف لبعدها عنها بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علما ، قال وما يجرى من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير .
- ١٥ وفيما مضى كفاية انتهى .

وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام الخضر اوى اجرت اجرب حركات الاعراب للزومها على البدل مجرى الحركة اللازمة لكون حروفها لا تعرى من حركة فلذلك قالوا ، عصا ورعى ، كما قالوا قال وباع ، وكذلك قالوا ، ينحشى ويرضى ، كما قالوا فى الماضى ، رعى وغزا انتهى .

## ٢٠ اجراء المتصل مجرى المنفصل

واجراء المنفصل مجرى المتصل

عقد ابن جنى في الخصائص بابا لذلك قال فمن الاول قولهم اقتتل القوم واشتتموا فهذا بيانه بيان شئت تلك وجعل لك الا انه احسن من قوله ، الحمد لله

العلی الاجل، وبابه لأن ذلك انما يظهر مثله ضرورة واطهاد نحو اقتتل واشتم مستحسن وعن غيره ضرورة .

وكذلك باب قوله هم يضربونى وهما يضرباننى اجرى وان كان متصلا مجرى يضربان نعم ويشتمان ناعا ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب هذه لا يلزم ان تكون بعدها نون ألا ترى انك تقول يضربان زيدا ويكرمونك ولا تلزم هي ايضا نحو لم يضربانى ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين في كلمة واحدة فقال يضربانى وقل أحتاجونا فانه يدغم ايضا نحو اقتتل فتقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول قتل فيثبت همزة الوصل مع حركة الفاء لما كانت الحركة عارضة للثقل اولا لتقاء الساكنين .

ومن انما في قولهم هاء الله اجرى مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولاننا جوا، حتى اذا ادا ركوا فيها، ومنه عندي قول الراجز .

في اى يومى من الموت افرأ يوم لم يقدر أم يوم قدر  
كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الراء، وقال اراد نون الخفيفة لحذفها وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جار عندنا مجرى ادغام الملحق في انه يقضى (١) الغرض اذ كان التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من مظان الاختصار والايماز لكن القول فيه عندي انه ارادأ يوم لم يقدر أم يوم قدر، ثم خفف همزة ام لحذفها والتي حركتها على راء يقدر فصار تقديره أي يوم لم يقدر، ثم اشبع فتحة الراء فصارت تقديره أي يوم لم يقدر ام فحرك الالف لالتقاء الساكنين وانقلبت همزة فصار بعد تقدير ام واختار الفتحة اتباعا لفتحة الراء، ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكأة اذا خففت الهمزة المرأة والكأة، وكنت ذا كرت الشيخ ابا على بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز في المنفصل، قلت له فانت ابدأ تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا .

ومن (ذاك - ٢) اجراء المنفصل مجرى المتصل قوله .

وقد بدا هنك من المزور

فشبه هنك بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذك ومنه .

فاليوم اشرب غير مستحقب

كأنه شبه رفع بعضد وكذلك ما انشده ابو زيد ،

ة لت سليمى اشترلفا ديقا ،

هو مشبه بقولهم في علم لان ترك بوزن علم وكذلك ما انشده

ايضا من قوله

واحذر ولا تكثر كرى عور جا .

لان ترك بوزن علم، قلت وقد خرج على ذلك قراءة، الم تراى الملائم بنى

اسرائيل، بسكون الراء ثم قال ابن جنى وهذا الباب نحو من الذى قبله فيه ما يحسن ١٠

ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه .

## اجراء الاصلى مجرى الزائد

واجراء الزائد مجرى الاصلى

وقال ابو حيان من الاول قولهم في النسب الى تحية تحوى بحذف

الياء الاولى وقلب الثانية واو اما القلب ففرار امن اجتماع الياءات واما الحذف ١٥

فان تحية اجرتها العرب مجرى رمية ووزن رمية فعيلة كصحيفة فكما اذا نسبت

الى صحيفة تقول صحفى كذلك اذا نسبت الى رمية تقول رموى لانك تحذف ياء

المدة وهى المدغمة فى لام الكلمة كما حذفها فى صحيفة .

واما تحية فالياء الاولى فيها ليست للمدة انما هى عين الكلمة والثانية لام

الكلمة واصله تحية ثم ادغم واجرى الاصلى مجرى الزائد لشبهها لفظا لا اصلا ٢٠

فقالوا تحوى قال ومثل تحية تئية وهى التمكنث قال ولا احفظ لها ثلثا، انتهى .

ومنه ايضا ما اجازه ابو على من قولهم فى تنية ماهزته اصلية نحو قراء

ووضاء قرا وان بالقلب واو تشبيها لها بالزائده وغيره يقرها من غير قلب لانها

اصلية فيقول قرا آن .

ومن الثاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن حرف الحاق نحو علباء  
وحرباء عليا آن بالاقراء تشبيها لها بالمتقلبة عن الاصل وقول بعض الكوفيين  
في تثنية نحو حمراء حمرا آن باقرار الهمزة من غير تغيير لأنه لما قلبت ألف التانيث  
همزة التحقت بالاصلية فلم تنيز. كالاصلية .

## الاختصار

هو جل مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب  
الضائر لأنها اختصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فإنه يقوم مقام اسماء كثيرة  
فانه في قوله تعالى (اعد الله لهم مغفرة) قام مقام عشرين ظاهرا ولذا لا يعدل الى  
المنفصل مع امكان المتصل، وباب الحصر بالاولا وما وغيرهما لأن الجملة فيه تنوب  
10 مناب جملتين، وباب العطف لأن حروفه وضعت للاغناء عن اعادة (١) العامل  
وباب التثنية والجمع لأنها اغنيا عن العطف، وباب النائب عن الفاعل لأن دل  
على الفاعل باعطائه حكمه - وعلى المفعول بوضعه، وباب التنازع، وباب علمت أنك  
قائم لأنه منحل لاسم واحد سدمسد المفعولين، وباب، طرح المفعول اختصارا  
على جعل المتعدى كاللازم، وباب الهداء لأن الحرف فيه نائب مناب ادعو  
10 وانادى، وادوات الاستفهام والشرط فان كم مالك يغني عن قولك اهو عشرون  
ام ثلاثون وهكذا الى ما لا يتناهي .

والالفاظ اللازمة للعموم كاحد، واكثر وا من الحذف فتارة بحرف  
من الكلمة كلم يك، ولم ابل وتارة للكلمة بأسرها وتارة للجملة كلها وتارة لاكثر  
من ذلك ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فانه كثير  
20 عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة، وحذفت الف التانيث اذا كانت رابعة  
عند النسب لطول الكلمة .

وقال ابن يعيش ( في شرح المفصل ) السكناية التعبير عن المراد بلفظ  
غير الموضوع له لضرب من الایجاز والاستحسان ، وقال ابن السراج في  
الاصول من الافعال ضرب مستعارة للاختصار وفيها بيان ان فاعليها في الحقيقة

مفعولون نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط ، وقال ابن يعيش  
المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز  
والاختصار كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال فلذلك قلت  
حروفها كما قلت حروف المعاني .

- وقال أبو الحسن بن أبي الربيع في ( شرح الإيضاح ) قولهم ، لله  
درك من رجل ، من فيه للتبعيض عند بعضهم والتقدير لقد عظمت من الرجال  
فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلباً للاختصار ، قال  
ونظير هذا قولك كل رجل يفعل هذا ، الأصل كل الرجال يفعل هذا ، فاستخفوا  
فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلباً للاختصار
- وقال أبو البقاء في ( الباب ) وتلميذه الاندلسي في ( شرح المفصل ) ١٠  
إنما دخلت إن على الكلام للتوكيد عوضاً من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار  
تام مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن دخلت اللام في خبرها كان أكد ،  
وصارت إن واللام عوضاً من ذكر الجملة ثلاث مرات ، وهكذا أن المفتوحة  
أذلولاً لإرادة التوكيد لقلت مكان قولك بلغني أن زيد منطق بلغني انطلاق  
زيد ، انتهى .

١٥

ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول سيبويه من ان الشرطية  
وما النافية لأنها تغني عن اظهار الجمل الشرطية حذراً من الاطالة ذكره في  
البسيط ، وتركيب أما المفتوحة من أن المصدرية وما الزيدة عوضاً من كان  
في نحو ما أنت منطلقاً انطلقت وجعل اما الشرطية عوضاً من حرف الشرط وفعل  
الشرط وفاعله في نحو ما زيد فقام ،

٢٠

وقال ابن أياز في ( شرح الفصول ) إنما ضموا بعض الاسماء معاني الحروف  
طلباً للاختصار ، ألا ترى أنك لو لم تأت بمن واردة الشرط على الاناسي لم تقدر  
ان تنفي بالمعنى الذي تنفي به من ، لأنك اذا قلت من يقوم اقم معه استغرقت ذوى  
العلم ولو جئت بان لا احتجت ان تذكر الاسماء إن يقوم زيد وعمر و بكر و زيد

على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام، انتهى .

وبما وضع الاختصار العدد فان عشرة ومائة والفا قائم مقام درهم ودرهم ودرهم الى ان تأتى بجملة ما عندك مكررا هكذا، ومن ثم قالوا ثلاث مائة درهم ولم يقولوا ثلاث مئاة كما هو القياس في تمييز الثلاثة الى العشرة . ان يكون جمعا كثلاثة درهم لأنهم ارادوا الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام .  
 ٥. باجتماع ثلاثة اشياء العدد الاول والثاني والمعدود يخففوا بالتوحيد مع أمن اللبس ، هكذا علله الزمخشري في (الاحاسي) واورد عليه السخاوي في شرحه انهم قالوا ثلاثة آلاف درهم فلم يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشياء ، قال والصواب في التوحيد ان المائة لما كانت مائة استغنى فيها بلفظ الأفراد .  
 ١٠. عن الجمع ثقل التانيث بخلاف الالف وقبل انما جمعوا في الالف دون المائة لأن الالف آخر مراتب العدد فحملوا الآخر على الاول كما قالوا ثلاثة رجال ، وبما بنى على الاختصار منع الاستثناء من العدد لأن قولك عندي تسعون اخضر من مائة الا عشرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته باب التصغير (١) ، معدول به عن الوصف وقال انهم استغنوا بباء وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر .  
 ١٥. بعد ذكر اسمه ، الأثرى ان ما لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدل ذلك على ان التصغير معدول به عن الوصف ، وقال الأندلسي الغرض من التصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار ،

وقال ابن يعيش في ( شرح المفصل ) وصاحب ( البسيط ) انما أتى بالاعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ، الأثرى انه لو لا العلم لاحتجت اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فاغنى العلم عن ذلك اجمع ، .

قال صاحب ( البسيط ) ولهذا المعنى قال الدجاة (٢) العلم عبارة عن

(١) ي - من ايجازهم لانهم استغنوا - الخ (٢) اصل - السخاوي .

بمجموع صفات .

- قال صاحب (البيسط) فائدة وضع اسماء الافعال الاختصار والمبالغة ،  
 اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو صه  
 يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان وصه يا زيدون وصه يا هندات ولوجئت  
 بمسمى هذه اللفظة قلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتن ، واما  
 المبالغة فتعلم من لفظها فان هيات ابغ في الدلالة على البعد من بعد وكذلك باقيا  
 ولولا ارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال التي هي مساهاتني عن وضعها (١)  
 وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على العرب كان الاصل  
 ان يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا غير وأتان وجدى وعناق  
 وجمل ورجل وحصان وحجر الى غير ذلك لكنهم خافوا ان يكثر عليهم  
 الالفاظ ويطول عليهم الأمر فاختصروا ذلك بان اتوا بعلامة فرقوا بها بين  
 المذكر والمؤنث ، تارة في الصفة كضارب وضاربة وتارة في الاسم كامرئ  
 وامرأة ومرء ومراءة في الحقيقي وبلد وبلدة في غير الحقيقي ثم انهم تجاوزوا ذلك  
 الى ان جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصا على البيان فقالوا كبش  
 ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة ،  
 وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معطى) التصغير وصف في المعنى وفائدته  
 الاختصار فاذا قلت رجلا احتمل التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه قلت  
 رجلا صغيرا فان اردته مع الاختصار قلت رجلا وكذلك لا يصغر الفعل .  
 وقال ابن النحاس فان قيل فما فائدة العدل ، فالجواب ان عمر اخصر من  
 عامر ، وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) الفاعل اذا كان مخاطبا في امره  
 وجهان .

احدهما ان يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالامر وهو بناء افعل وهو

بمعناه نحو قم واقعد .

والثاني ان يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال لتقم ولتقعد

والاجود الاول لأنه اخصر فاستغنوا بالاختصار عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك قممت ولم يقولوا قام انا وقمت ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء المستغنى عنه في الأمر ولم يجيء في الضمائر في حال السعة وقال في البسيط لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر ولما كان الفعل ولزما نه طلبا للاختصار والايجاز لأنهم لو لم يشتقوا منه اسما هالزم الاتيان بالفعل وبلفظ الزمان والمكان، وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا للبانة والاختصار .

وقال ايضا انما عدل عن طلب التعيين بأى الى الهزة وأم طلبا للاختصار لأن قولك، أزيد عندك ام عمرو، اخصر من قولك، أى الرجلين عندك زيد ام عمرو، وقال ابن يعيش فصل سبويه بين القاب حركات الإعراب والقاب حركات البناء فسمى الاولى رفعا ونصبا وجر اوجزما، والثانية ضميا وفتحاً وكسرا ووقفا، للفرق والاغناء عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في التسمية فائدة الايجاز والاختصار .

## اختصار المختصر لا يجوز

لأنه اجحاف به ومن ثم لم يجوز حذف الحرف قياسا قال ابن جنى في المحتسب؛ اخبرنا ابو على قال قال ابوبكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف به ومن ثم ايضا لم يجوز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلها والحال النائية عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل .

وفي (شرح التسهيل) لابي حيان لا يجوز حذف لامن لاسيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال لشيء منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا

للاختصار ولذلك اصل وضعها ان تكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لاينا سبه الحذف لها .

وقال ابن هشام في ( حواشي التسهيل ) لا يجوز (١) جواب اما لأن شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا لكان اجحافا بها .

- وقال صاحب ( البسيط ) القياس يقتضى عدم حذف حروف المعاني .  
وعدم زيادتها لأن وضعها للدلالة على المعاني فاذا حذفت اخل حذفها بالمعنى الذى وضعت له واذا حكم بزيادتها نافي ذلك وضعها للدلالة على المعنى ولأنهم جاؤا بالحروف اختصارا عن الجمل التى تدل معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا مذهب البصريين المصير الى التأويل ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف .

١٠

وقال ابن جنى في ( الخصائص ) تفسير قول ابى بكر انها (٢) دخلت الكلام لضرب من الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد فقد اغنت ما عن انفى وهى جملة فعل وفاعل ، واذا قلت قام القوم الا زيدا فقد نابت الاعن استثنى ، واذا قلت قام زيد وعمر فقد نابت الواو عن اعطف ، وكذا نابت عن أتمنى وهل عن استفهم ، والباء فى قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا والبتة غير ذى شك  
وفى قولك امسكت بالحبل نابت عن المباشرة وملاصقة يدى له ، ومن فى قولك أكلت من الطعام نابت عن البعض اى أكلت بعض الطعام ، وكذلك بقية ما لم نسمة فاذا كانت هذه الحروف نواب عما هو اكثر منها من الجمل وغيرها لم يجوز من بعد ذلك ان تنتهك ويحذف بها .

- قال ولاجل ما ذكرناه من ارادة الاختصار فيها لم يجوز ان تعمل فى  
شئ من الفضلات الظرف والحال والتميز والاستثناء وغير ذلك وعلمته  
انهم قد انا بواها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلو اعملوها لنقضوا ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه .

وقال ابن يعيش حذف الحرف ياباه القياس لأن الحروف انما جىء بها

(١) كذا - ولعله - حذف جواب - (٢) اصل - انما

اختصارا او نائية عن الافعال فما النافية نائية عن انى وهمزة الاستفهام نائية عن استفهم، وحروف العطف عن اعطف وحروف البداء نائية عن اتايدى فاذا اخذت تحذف فيها كان اختصارا لمختصر وهو اجهاف الا انه ورد حذف حرف النداء كثيرا لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة على المحذوف كالتلفظ به، وقال ايضا ليس الاصل في الحروف الحذف الا ان يكون مضاعفا فيخفف نحو ان ولكن ورب، اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما فالحذف فى الاول او الثانى فيه فروع .

احدها اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف احدهما تخفيفا نحو، أتحتاجونى وتأمرونى، وهل المحذوف نون الرفع او نون الوقاية خلاف ذهب ١٠ سيويه الى الاول ورجحه ابن مالك لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب . كقوله .

ايبت اسرى وتبقى تدلكى (١)

ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولأنها نائية عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا فى نحو، ان الله يأمركم، وما يشعركم، فى قراءة من سكن ولأنها حركة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل .

وذهب المبرد والسيرا فى والفارسي وابن جنى واكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام الى الثانى لأنها لاتدل على اعراض فكانت اولى بالحذف لأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لمعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه ولأن الثقل نشأ من النائية فهم احق بالحذف، الثانى اذا اجتمع نون الوقاية ونون إن وأن وكان، ولكن، جاز حذف ٢٠ احدهما، وفى المحذوفة تولا ن احدهما نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل نون ان لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين انى وانى وما دخل للفرق لا يحذف ثم اختلف، هل المحذوف الاول المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف او الثانية المدغم فيها لأنها طرف على قولين صحح ابو البقاء فى الباب اولها .

الثالث - اذا اجتمع نون الضمير و نون الحروف الاربعة المذكورة جاز حذف احدهما نحو ، انا و لكننا ، وهل المحذوفة الاولى المدغمة او الثانية المدغم فيها القولان السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون الضمير لأنها اسم فلا تحذف ثم رأيت ابن الصائغ قال في تذكرته في كلام ابي علي (في الاعمال ما يدل على - ١) ان المحذوف نون ضمير انصب في قولنا ، كأننا ، وتاء تفعل في قولنا ، هل ، تكلم قال ذلك على لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقوية لمن يذهب في ان المحذوف من لاه اللام الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لأن ما يحذف من المكررات انما يحذف للاستقلال وانما يقع الاستقلال فيما يتكرر لافي المبدؤ به الاول ثم قال عقب ذلك والذي رجحه ابو علي ان المحذوف من اننا وكأننا انما هو النون الوسطى دون نون الضمير قال لأنه عهد حذفها دون حذف نون الضمير . ١٠

الرابع - اذا اجتمع نون الوقاية و نون الاناث

نحو يسوء الفاليات اذا قلني

والاصل فلينني فحذف احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال البردهي نون الوقاية لأن الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجحه ابن جنى والخضراوي وابن حيان (٢) وابن هشام وفي البسيط انه مجمع عليه ، وقال سيبويه هي ١٥ نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تامروني ما هو معروف ورده ابو حيان لأنه قياس على مختلف فيه .

الخامس - المضارع المبدؤ بالتاء اذا كان ثانياه تاء نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على احدى التائين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما الثاني وعليه البصريون لأن الاولى دالة على معنى وهي المضاربة ٢٠ ورجحه ابن مالك في شرح الكافية بان الاستقلال في اجتماع المثليين انما يحصل عند النطق بثنائيهما فكان هو الاحق بالحذف ، قال وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نونان كقراءة بعضهم (ونزل الملايكة تنزيلا) قال وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف من التائين هي الثانية لأن المحذوف من النونين في القراءة

(١) ليس في ي ، وصوابه الاعمال (٢) كذا - ولعله ابو حيان .

المذكورة انما هي الثانية ورجحه الزنجاني في شرح الهادي بان الثانية هي التي  
تعمل فتسكن وتدغم في تذكر ون فلها الحقة الاعلال دون الاولى لحقتها الحذف  
دون الاولى اذ الحذف مثل الاعلال .

السادس - الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظَلَّ ومَسَّ واحسَّ اذا  
اسند الى الضمير المتحرك نحو ظلت ومست واحسست جاز حذف احد حرفي  
التضعيف فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاول وهو العين او الثاني  
وهو اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم في التسهيل ، وقال ابو علي في الاغفال  
قد حذف الاول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلت  
ومست ونحو ذلك .

فان قيل ما الدليل على ان المحذوف الاول ، قيل قول من قال  
ظلت ومست فالتي حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاها عليها في خفت وهبت  
وظلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير وكذلك  
قلب الاول من المتكررة نحو دينار كما قلب الثاني نحو، تظنيت وتقضيت، وخففت  
الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جاء اشرأطها ،  
السابع - لاسيما اذا خففت ياؤها كقوله .

ف بالعقود وبالأيمان لاسيما . عقد وفائه من اعظم القرب

فهل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام ، اختار ابن جني  
الثاني وابو حيان الاول .

قال ابن اياز في ( شرح الفصول ) واعلم انه قد جاء تخفيف سي من  
لاسيما الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها او لامها والذي يقتضيه  
القياس ان يكون المحذوف اللام لأن الحذف اعلال والاعلال في اللام شائع  
كثير بخلافه في العين، وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى لامرين ، احدهما  
سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى  
بالحذف لضعفها ، والثاني ، انها زائدة والاولى منقلبة عن واو اصلية والزائد  
اولى

اولى من الاصل بال حذف ، ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترد الياء الى اصلها لارادة المحذوف انتهى ، وفي الكلام الاخير نظر .

الثامن - باب الامثلة الخمسة اذا اكد بالنون الشديدة نحو والله لتضربن فانه يجتمع فيه ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهى نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا .

التاسع - ذوبمعنى صاحب اصله عند الخليل ذوبوزن فعل وعند ابن كيسان ذوبوالفتح فحذف احدى الواوين ، قال ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما ، الثانية وهى اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر ، والثانى ، الاولى وهى العين وعليه اهل قرطبة .

العاشر - قال الشمس بن الصائغ فى قوله .

ايها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى  
الذى ذكره ان المحذوف من منى وعنى نون الوقاية ويحتمل ان  
تكون باقية ونون من وعن هى المحذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة عن  
الحذف منها .

الحادى عشر - ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع والفها منقلبة  
عن ياء عند الاكثرين وعن واو عند آخرين ولا مها عن ياء باتفاق وجزءوا  
بان المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم رأيت الخلاف فيه محكما فى (البسيط)  
قال اكثر النحاة على ان المحذوف لاهمه لأنها طرف فهى احق بالحذف قياسا على  
الاعلال ولأن حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالاعسم اولى  
ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لاهمه لأن العين ساكنة والساكن  
اضعف من المتحرك فهوا حق بالحذف ولأنه لو كان المحذوف لاهمه لعمدت علة  
قلب الياء الف لأن العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب واما اللام  
فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح  
ما قبله .

الثاني عشر - قال بدو الدين بن مالك في قوله تعالى (فاما ان كان من المقربين فروح) ان اصل الفاء داخلة على ان كان وانحوت للزوم الفصل بين اما والفاء فالتقى فاء ان فاء اما وفاء جواب ان فحذفت الثانية حملا على اكثر الحذفين نظائر:

• الثالث عشر - اذا صغرت كساء قلت كسيى وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن التى هي لام الكلمة فتحذف احدها وهى المحذوف الياء الاخيرى التى هي لام الكلمة والياء المنقلبة عن الالف قولان نصى سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثانى .

١٠ الرابع عشر - اذا نسبت الى نحو طيب وسيد وميت حذفت احدى اليائين نقلت طيبى وسيدى تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف الثانية لا الاولى كذا جزم به ابن مالك و ابو حيان فى كتبهما وعلله ابو حيان بان موجب الحذف توالى الحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحركة اولى وقال الزمخشري فى الفائق هين ولين مخففان من هين ولين والمحذوف من يائيهما الاولى وقيل الثانية . ١٥

الخامس عشر - يجوز حذف احدى اليائين من اى قال الشاعر .

نظرت نسرا والسباكين ايها

وقد جزم ابن جنى فى ذابان المحذوف الثانية وهى اللام لقلة حذف العين قال ولهذا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت .

٢٠ السادس عشر - اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو (أمنتم من فى السماء) فانها ترسم بالفاء واحد وتحذف الاخرى كذا فى خط المصحف واختلف فى المحذوفة فقول الاولى وعايه الكسائى لأن الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه الفراء وتعلب وابن كيسان لأن بها حصل الاستتقال ولأنها تسهل والمسهل اولى بالحذف ولأن الاولى حرف معنى فهى اولى بالثبوت .

السياج عشر - إذا وقف على المقصور المنون نحو رأيت عصا وقف عليه بالالف، قال ابن الجباز وكان في التقدير الفان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رأيت زيدا في الوقف قال وحذفت احيى الالفين إلا أنه لا يمكن اجتماع الفين قال والمحذوفة هي الاولى عند سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال وكانت الاولى اولى بالحذف لأن الطائي يزيل حكم الثابت قال فان كان المقصور غير منون نحو رأيت العصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا وفي (شرح الايضاح) لابي الحسن بن ابي الربيع اختلاف النحويون في هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية وان التنوين ذهب في الوقف في الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر فرجعت الالف الاصلية لزوال ما ازالها - وذهب المازني الى انها بدل من ١٠ التنوين لأن قبل التنوين فتحة في اللفظ فصارعصا في الاحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك رأيت زيدا، وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع والخفض بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين .

الثامن عشر - تحية وثنية اذا نسبت اليها قلت تحوي وتأوي بحذف احدي اليائين وقلب الاخرى واوا والياء المحذوفة هي الاولى التي هي عين ١٥ الكلمة والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان .

التاسع عشر - باب رمية ينسب اليه رموى كذلك والمحذوف الياء الاولى وهي الياء المدعمة في لام الكلمة جزم به ايضا، وكذلك باب مرى اذا قيل فيه مرموى المحذوف منه الياء الاولى وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول ٢٠ والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزموا به .

العشرون - قال صاحب الترشيع اذا صغرت اسود وعقابا وقضيبا وحمارا قلبت اسيد وعقيب وقضيب وحمير، ياء مشددة مكسورة فاذا نسبت الى هذه حذفت الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم فقلت اسيدى وقضيبى بياء ساكنة .

الحادى والعشرون - قال ابو حيان اذا صغرت مبيطر ومسيطر ومهيم من اسماء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن تحذف الياء الاولى لأنها اولى بالحذف وتثبت ياء التصغير .

الثانى والعشرون - اذا اجتمعت همزتان متفتحتان فى كلمتين نحو جاء اجلهم ، والبغضاء الى ، اولياء اولائك جاز حذف احدهما تخفيفا ، ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لأنها وقعت آخر الكلمة محل التغير ، ومنهم من يقول المحذوف الثانية لأن الاستئقال انما جاء عندها حكاة السيد ركن الدين فى شرح الشافية .

الثالث والعشرون - باب الافعال والاستفعال مما اعتلت عينه كاقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام نقلت حركة الواو فيها وهى العين الى الفاء ١٠ فاقبلت الفالتجانس الفتحه فالتقى الفان فحذفت احداهما لالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التأنيث .

واختلف النحويون أيتها المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف الف افعال واستفعال لأنها الزائدة لقربها من الطرف ولأن الاستئقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك وذهب الاخفش والقراء الى ان المحذوف عين الكلمة . ١٥

الرابع والعشرون - باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما مبيع ومصون ففعل بهما ما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثانى واو مفعول الزائدة ٢٠ فوجب حذف احدهما واختلف فى ايها حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف - وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول لمعنى ولأن الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول .

الخامس والعشرون - يستحيى يباين فى لغة الجحاز ، واما بم فتقول

( ٥ ) يستحي

الأشياء - ج - ١ ٤١ حرف الهمزة

يستحق بياء واحدة قال في (التسهيل) فيحذفون إحدى اليائين، قال أبو حيان  
إما التي هي لام الكلمة وإما التي هي عين الكلمة أما حذف لام الكلمة فلأن  
الاطراف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحق مكانه مجزوما فنقل حركة الياء إلى  
الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء وأما حذف عين الكلمة، ففعل نقل حركة  
الياء التي هي عين إلى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي (عين الكلمة - ١) والياء التي  
هي لام فحذف الأولى لالتقاء الساكنين فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمة  
يستغنى وعلى الثاني يكون وزنها يستغنى .

السادس والعشرون ، باب محاربي وعذارى فيه لغات التشديد وهو  
الأصل والتخفيف هر وبا من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ثم الأولى بالحذف  
الياء التي هي بدل من الف المد لأنه قد عهد حذفها ولأن الكلمة خماسية والمبدلة  
من ألف التأنيث بمنزلة الأصل فهي أحق بالثبوت وما قبلها أحق بالحذف قاله  
في (البسيط) .

السابع والعشرون، قراءة ابن محيصن (٢) (سواء عليهم أن نذرتهم) بحذف  
أحدى الهمزتين . قال ابن جني في (المحتسب) المحذوف الأولى وهي همزة  
الاستفهام، قال فان قيل فلعل المحذوف الثانية، قيل قد ثبت جواز حذف همزة  
الاستفهام وأما حذف همزة أفعل في الماضي فبعيد .

الثامن والعشرون ، باب جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء أصله  
جاءى وشاءى لأن لام الفعل همزة فذهب الخليل أن الهمزة الأولى هي لام  
الفعل قدمت إلى موضع العين كما قدمت في شاك وهار، ومذهب سيبويه هي  
عين الفعل استقل اجتماع الهمزتين فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها  
وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاؤه فوزنه على هذا فاعل وعلى قول  
الخليل فاعل لأنه مقلوب، وآل هذا إلى أن في المحذوف قولين قول سيبويه اللام  
وقول الخليل العين .

التاسع والعشرون ، نحو يا زيد زيد اليعملات، وبين ذراعى وجهية

الاسد، في المحذوف خلاف قال البرد الاول وقال سيبويه الثاني ورجحه ابن هشام، قال ابن النحاس في التعليلة قولهم قطع الله بدورجل من قالها اجمعوا على ان هنا مضافا اليه محذوفا من احدها واختلفوا من ايها حذف فذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمرة .  
 وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدما على المدلول عليه، ومذهب البردان الحذف من الاول وان رجل مضاف الى من المذكورة ويد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضمرة اذ الاصل يد من قالها ورجله وحسن ذلك عنده كون الاول معدوما في اللفظ فلم يستنكره لذلك انتهى .

١٠. الثلاثون، نحوزيد وعمر وقائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو زيد زيد العملات، ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضامين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تأخيره اذا كان الخبر بحذف بلا عوض نحوزيد قائم وعمر ومن غير قبج في ذلك انتهى، وقيل ايضا كل من المبتدئين عامل في الخبر فالاولى إعمال الثاني لقربه، قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسألة الاضافة قال والخلاف انما هو عند التردد والافلا تردد في ان الحذف من الاول في قوله .

٢٠. نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرائى مختلف  
 ومن الثاني في قوله .

فاني وقيادها لغريب (١)

الحادي والثلاثون، ذات اصلها ذوية تحركت الواو والياء فقلب كل

(١) وصدره، ومن يك امسى بالمدينة رحله - ح .

منها الفاء لتبقى الفان لحذف احدها .

قال ابن هشام في (تذكرته) وينبغي ان ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيويه والتحليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى وقياس قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية .  
الثاني والثلاثون - قولهم لاه ابوك في الله ابوك قال الشلوين في تعليقه ٥  
على كتاب سيويه مذهبنا ان المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة ولام الله الاصلية والمبقاة لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما تفتح مع المضممر، قال وهذا اولي لأن في مذهبكم حذف الجار (١) وابقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى واما انا فلم احذف حرف المعنى بل حذف ما لا معنى له .

١٠

قال الشلوين وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي الترجيح بين حرف الجر وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية . ورجح مذهبنا بان حرف (٢) الجر المعنى وفيه ابقاء عمله وينبغي ان يرجح مذهبنا لأنه قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو (خير عافاك الله) وفي مذهبنا ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره وايضا ٥  
فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل ذلك غيرهم وجميع العرب يقوون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها الا من (٣) لغته ان يقول المال ازيد ولعمرو فهذا يؤيد مذهبنا اليه انتهى .  
الثالث والثلاثون - لان اصله لو ان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلت الواو الفاء وقيل بل حذفت الواو وبقيت الالف بعدها وقعت بعد الهمزة ٢٠  
حكما في البسيط .

## فصل

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اى الحرفين من المضاعف هو الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول

(١) في الاصل حرف الجار (٢) في الاصل حذف الجر - كذا (٣) الاصل - من من

فاللام الاولى من سلم هي الزائدة وكذلك الزاى الاولى من بلز وذهب  
يونس فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثانى هو الزائد .

حجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد  
وهي الياء والواو والالف ألا ترى انها تقع زائدة ساكنة ، ثانية نحو حوقل  
وصيقل وكاهل ، وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضيبي فاذا جعلنا الاولى من سلم  
وبلز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك في قردو وما اشبهه  
مما تحرك فيه المضاعفان الاول هو الزائد عند الخليل .

وحجة يونس ان المثل الثانى يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد  
ألا ترى ان الواو والياء يزدادان متحركتين نحو جهور وعثور وابعين  
نحو كنهور وغفيرة فاذا كان الثانى من سلم وبلز زائدا كان واقعا موقع  
هذين الحرفين ، قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس لأنه ليس فيه  
اكثر من التائيس بالاثيان بالنظير ، واماسيبويه فقد حكم بان الثانى هو الزائد ثم  
قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب ، فهذا يدل على احتمال  
الوجهين .

واختلف في الصحيح فذهب الفارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه  
واستدل على ذلك بوجود استحكك واعنسس وشبههما في كلامهم قال وذلك  
ان النون في افعلل من الرباعى لم توجد قط الا بين اصلين نحو احرنجم فينبغى  
ان يكون ما الحق به من الثلاثى بين اصلين لئلا يخالف الملحق الملحق به ولا يمكن  
ذلك الا يجعل الاول هو الاصل والثانى هو الزائد واذا ثبت ذلك في هذا حملت  
سائر المضاعفات عليه ، وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب الخليل  
بدليلين .

احدهما ، قول العرب في تصغير صحيح صحيح فحذفوا الحاء الاولى  
ثبتت انها الزائدة لانه لا يجوز حذف الاصلى وبقاء الزائد .

والثانى ، ان العين اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف  
لا يكون

لا يكون الازائد انحاء عثوئل وعقنقل ، ألا ترى ان الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزائد من الحائين في صحيح هي الاولى لأنها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون اصلاً لئلا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين لا بحرف زائد واذا ثبت ان الزائد من المثليين في هذين الموضعين هو الاول حملت سائر المواضع عليها (١) • وذهب ابن خروف والشلوبين الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيويه وذهب ابن مالك الى تفصيل الحكم (٢) بزيادة الثاني والثالث في صحيح ونحوه والثالث والرابع في مرمريس وان الثاني في نحو اعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة ، قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهباً لاحد وانما هو احداث قول ثالث جرياً على عادته .

١٠

وفي (البسيط) اختلف في مغدودن بل الزائد فيه الدال الاولى او الثانية فعلى الاول يقال في تصغيره مغيدون بحذف الواو مع الدال لأن الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني مغيدون بقاءها ياء لأنها رابعة فلا تحذف ، ومن ذلك ايضا قال ابو حيان سألني شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن قولهم هاذان بالتشديد ما النون المزيدة .

١٥

قلت ، له الاولى فقال قال الفارسي في (التذكرة) هي الثانية لئلا يفصل بين الف التثنية ونونها ولا يفصل بينهما ، قلت له يكثر العمل في ذلك لأننا نكون زدنا نونا متحركة ثم اسكننا الاولى وادغمنا اوزدناها ساكنة ثم اسكننا الاولى وادغمنا فتحركت لاجل الادغام بالكسر على اصل انتقاء الساكنين وعلى ما ذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا فقط فهذا اولى عندي لقلة العمل ثم ٢٠ ظهر لي تقويته ايضا بأن الالف والنون ليستا متلازمين فيكره الفصل بينهما ألا ترى الى انفكاكها منها بالحذف والاضافة وتقصير الصلة انتهى ، وقال الشلوبين قال بعض النحويين ان النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك قول زهير .

اراني اذا ما بت بت على هوى      ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا  
وقول الآخر،      فرأيت ما فيه ثم زريته (١) .

قال السخاوي في (شرح المفصل) احد الحرفين فيهما زائد الفاء او ثم  
قال وزيادة الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع زيادة ثم الا ما در افا لقضاء بزيادة  
الفاء اولى .

وقال صاحب البسيط زاد الفاء مع ثم وقيل ثم هي الزائدة دون  
الفاء لحرمة التصدر .

### تنبیه

باب افعنسس قال ابن مالك ثاني المثليين فيه اولى بالزيادة لوقوعه موقع (٢)  
١٠ الف احرني، قال ابو حيان جهة الاولوية انه لما الحق احرني باحرنيجم و احرني من  
باب الثلاثة لم ياتوا بالزائد الذي للحاق الاخيرا وهي الالف وكذلك ما جرى  
به للحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لها في افعنسس انما هي  
السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة ليجري باب الثلاثي في الحاق مجرى  
واحدا الا ترى انهما مشتقان من الحرب والقمع فلذلك كان الاولى ان تكون  
١٥ السين الثانية هي الزائدة .

### فصل

ويناظر ما نحن فيه مسألة ، قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة  
اجمع النجاة على ان ما فيه تاء التانيث يكون في الوصل تاء وفي الوقف هاء على  
اللغة الفصحى واختلفوا ايها بدل من الاخرى فذهب البصريون الى ان التاء  
٣٠ هي الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس ذلك .  
واستدل البصريون بان بعض العرب يقول التاء في الوصل  
والوقف كقوله .

الله نجاك بكفى مسامت (٣)

ولا كذلك الهاء نعملنا ان التاء هي الاصل وان الهاء بدل عنها وبأن

---

(١) ي - وريته (٢) الاصل لوقوعه مع - (٣) في الاصلين سلمت والصواب  
هكذا وذيله - من بعد ما وبعد ما وبعدت .

لنا موضعا قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل اولى لما يؤدى قولهم اليه من تكثير الاصول .

واستدلوا ايضا بان التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغير والهاء انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغير فالمصير الى ان ما جاء في محل التغير هو البديل اولى من المصير الى ان البديل ما ليس في محل التغير .  
( اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة ) تقول هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ، ذكره الاندلسي في ( شرح المفصل ) .

١٠ ( اذا اجتمع المذكر والمؤنث ) غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون في التنثية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد .

( اذا اجتمع طالبان روعي الاول ) فيه فروع منها اذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للاول منها اذا لم يتقد مها شيء ومنها ان العرب راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البط وعندي ثلاث من البط .  
١٥ ذكوراتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط .  
ومنها قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال الاول جريا على هذه القاعدة ، اذا امكن ان يكون حرف موجود في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا او منقلبا عنه اولى ، ذكر هذه اقايدة الشلوين في شرح الجزولية وبنى عليها ان الواو والالف والياء في الاسماء الستة لامات للكلمة .  
٢٠ لازائدة للاشباع .

( اذا اجتمع الواو والياء ) غلبت الياء نحو طويت طيا والاصل طويا ذكره ابن الدهان في الغرة .

( اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب ) غلب المتكلم نحو قما واذا اجتمع

مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو قمتا .

( اذا تم الفعل بفاعله ) اشبهما حينئذ الحرف فلذلك لم يستحقا الاعراب

ذكره ابن جني في ( الخاطريات ) قال وجه شبه الفعل و فاعله بالحرف انها جزما  
الفعل عند ابي الحسن في نحو قولنا ان تقم اقم وايضا فان الفعل بفاعله قد انغيا  
كما يلنى الحرف وذلك نحو زيد ظننت قائم .

( اذا دار الامر بين الاشتراك والمجاز فالجواز اولى ) ومن ثم رجح ابو حيان

وغيره قول البصريين ان اللام في نحو ( فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا )  
هى لام السبب على جهة المجاز لالام اخرى تسمى لام الصيرورة اولام العاقبة  
لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرد كان المجاز اولى لأن الوضع  
يؤل فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك ، وقال ابن فلاح في ( المغنى )

اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال مجاز في  
الاستقبال قال والثاني ارجح لانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالجواز اولى  
على المختار .

وقال ابن القواس في ( شرح الدرة ) الكلمة تطلق مجازا على الجمل

١٠ المركبة .

فان قيل هلا كان اطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة .

اجيب بانه اذا امكن الجمل على المجاز كان اولى اذا دار الامر بين

الترادف والحذف لالعلة فادعاء الترادف اولى لأن باب الترادف اكثر من  
باب الحذف لالعلة مثاله ، قولهم سبط وسبطر ودمث ودمثر وهندى وهندكى

٢٠ فهذه الفاظ بمعنى واحد وتعارض امر ان احدهما ان يكونا اصليين ويصير هذا  
من الترادف والآخر ان تقول حذف الراء من سبط ودمث شذوذا اذ لا يمكن  
ان يدعى ان الراء زائدة لأنها ليست من حروف الزيادة فكان ادعاء الاصلالة  
في كل من الكلمتين اولى من ادعاء ان اصلهما واحد وانه حذف لام الكلمة  
شذوذا وانها لفظ واحد .

إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللفظ أوفى المعنى كان في اللفظ  
أولى لأن المعنى أعظم حرمة إذا للفظ خدّم المعنى وإنما أتى باللفظ من أجله  
ذكره ابن الصائغ في (تذكرته) وبني عليه ترجيح زيادة كان في قوله  
وجيران لنا كانوا أكرام

- على القول بأنها تامة لأن المعنى حيثئذ وجد وافيا مضى وذلك  
معلوم فتصير الجملة حيثئذ حشوا لا معنى لها .

إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء ذكر هذه القاعدة ابن  
يعيش في (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزة (أصمت) اسما للفلاة وأصله  
فعل أمر .

- ١٠ إذا وقع أبن بين علمين فله خصائص ، أحدها أنه يحذف التنوين من  
الأول لأن العلمين مع ابن كشيء واحد نحو جاء زيد بن عمرو ، قال ابن يعيش  
وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله .

ما زلت أغلق ابوابا وأفتحها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

- ١٥ قال لحذف التنوين من أبي عمرو وبمنزلة حذفه من جعفر بن عمار ، الثاني  
يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال ، رأيت زيد بن عمرو ومن زيد بن  
عمرو لأنهما صارا بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع  
لشيء من التوابع أصلا - الثالث إذا نودي نحو ، يا زيد بن عمرو ، كانت الصفة  
منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان ، أحدهما الضم على الأصل والثاني  
الاتباع فتفتح الدال من زيد اتباعا لفتح النون ، قال ابن يعيش وهو غريب .  
٢ لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الأعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة  
والعلة في ذلك أنها جعلت لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن  
الوقوف على الاسم الأول ويتبدأ بالثاني فيقال ، ابن فلان ، الرابع يحذف الف  
ابن في الخط لكثرة الاستعمال ولأنه لا ينوي فصله مما قبله .

## اسبق الافعال

قال الزجاني في كتاب (ايضاح علل النحو) اعلم أن اسبق الافعال في التقدم الفعل المستقبل لان الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضى فاسبق الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم فعل الماضى .

فان قيل ، هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرده عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال كما كان للماضى لفظ يعرف به انه ماض .

فالجواب ، قالوا المضارع الفعل المستقبل الاسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوى فاعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاه على شبه الاسماء كما ان من الاسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء حين ضارعاها والماضى لم يضارع الاسماء فيكون له قوتها فبقى على حاله .

## الاستغناء

هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ، من ذلك استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية سبي فقالوا سيان ولم يقولوا سواء ان وتثنية ضبع الذى هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذى هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعانان .

قال ابو حيان ، العرب تستغنى ببعض الالفاظ عن بعض ألا ترى استغناء هم بترك وتارك عن ، وذو ، وواذر ، وبقولهم رجل آلى عن أبحز و امرأة عجزة عن الياء في اشهر اللغات .

وقد عقد ابن جنى في (الخصائص) بابا في الاستغناء بالشيء عن الشيء ، قال سيبويه ، اعلم ان العرب قد تستغنى بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة فمن ذلك استغناؤهم بترك عن وذرو ودع وبلهجة

وبلمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح وبشبهه عن مشبه وعليه جاء مشابه  
وبليلة عن ليلا وعليها جاءت ليالى على ان ابن الاعراب قد انشد .  
( فى كل يوم ما وكل ليلاه - ١ ) .

وهذا شاذ لم يسمع الا من هذه الجهة، وكذلك استغنوا بانيق عن ان  
يأتوا به والعين فى موضعها فالزموه القلب او الابدال فلم يقولوا انوق الا فى  
شئ شاذ حكاه الفراء ، وكذلك استغنوا بقسى عن قووس فلم يأت الامقلوب  
ومن ذلك استغنوا بهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو، قولهم أرجل لم يأتوا  
فيه بجمع الكثرة .

وكذلك آذ ان جمع أذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة، وكذلك شوع  
لم يأتوا فيه بجمع القلة، وكذلك أيام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة، وكذلك  
استغنوا بهم بقولهم ما أجود جوابه عمن هو اعمل منه فى الجواب، واستغنوا بهم  
باشتد واقتقر عن قولهم فقر وشد وعليه جاء فقير ، ومن ذلك استغنوا بهم عن  
الاصل مجردا عن الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح من  
اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل منه حشب عارية من الواو الزائدة ومثله  
كوكب لم يستعمل منه ككب ، ومنه قولهم دردرى (٢) لاننا نعرف دردر ومثله ١٥  
كثير فى ذوات الاربعة وهو فى الخمسة اكثر منه فى الاربعة فن الاربعة فلنقس  
وصرنقح وسميدع وعميثل وسر ومط وجحجبا وقسقب وقسحب وهرشف  
ومن ذوات الخمسة جعقلق وحنبريت ودرديس وعضر فوط وقرطبوس  
وقرعلانه ، وفنججياس (٣) .

ومن ذلك استغنوا بهم بواحد عن أثن وبأثنين عن واحدين وبسته ٢٠  
عن ثلاثين وبعشرة عن خمسين وبعشرين عن عشرين وما جرى هذا المجرى  
واجاز ابو الحسن اظننت زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان، وقال

(١) تمامه، حتى يقول كل إراء اذراه ، يا ويحه من جهل ما اشقاه - خصائص

(٢) كذا - وفى الخصائص - دودرى لاددر (٣) هذه الاسماء الرباعية والخماسية

فى بعضها نحريف فى الاصل فاصلاحنا ها من الخصائص

استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عا[قلا انتهى كلام ابن جنى وقال الزمخشري في (الاحاجي) سر اذق وحام وبوان (١) في الاسماء وسبحل وسبطر في الصفات لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهي مذكرات وانما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير كما استغنوا باشياء عن اشياء .

٥ ومن ذلك استغناءهم باليه عن حثاه وبمثله عن كه ، وقال سيوييه وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء ، وذكريات وشيات ومن عكس ذلك استغنواؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتاء ، وقال الشلوين استغنوا عن تثنية اجمع وابصح وابتع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرء بقولهم قوم .

١٠ وقال ايضا كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم عن غيره لما هو في معناه على عادتهم من انهم قد يستغنون ، بالشيء عما هو في معناه وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسماء ليس اصلا كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتيا واستغنوا بذلك عن اللويتيا في تصغير اللاتي لعدم تمكن التصغير في الاسماء المبهمة ، وقال ابو حيان واستغنوا بتصغير عشى عن تصغير قصر بمعناه ، وبقولهم في جمع صبي ١٥ و غلام صبية و غلبة عن أ صبية و غلبة وبقولهم في صغير وصبيح وسمين صغار و صبايح وسمان عن صغراء و صبحاء وسمناء وبقولهم في نحو ولي وغنى اولياء و اغنياء عن فعلاء ، وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ ، قال ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء خلافا لقول ابن مالك في (التسهيل) ٢٠ انهما جمع حكم وحفظ على وجه الندور ، قال وكذا قولهم بررة عندي انه من باب الاستغناء عن جمع بر بجمع بار اذ قد سمع بار و بررة وليس جمعا لبر ندور خلافا لما قال في (التسهيل) وباب الاستغناء في المجموع اكثر من ان يحصى .

وقال ابن يعيش ، العلم الخاص لا يتجاوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخروفي ( البسيط ) باب اعمل فعلاء

وفعلان فعلى لا تلحقه تاء التأنيث استثناء بفعلاء او فعلى عن التأنيث بها .  
 وقال قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى  
 بجمع المقدر عن جمع المفرد به كما استغنى بمصدر بعض الافعال عن مصدر  
 بعضها نحو انا اذعه تركا وبمطاوع بعض الافعال عن مطاوع بعض نحو ، انخته  
 فبرك ولم يقولوا فناخ ، فما جاء من الجمع لمفرد مقدر باطل وابطيل وقياس .  
 مفردة ابطال او ابطيل وعروض واعارض وقياس مفردة اعريض  
 وحديث واحديث وقطيع واقاطيع .

## الاسم اصل للفعل والحرف

قال الشلوين ، ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل على انه اصل  
 وانهما فرعان ، قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان  
 الكلام المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه  
 فعل ولا حرف فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه  
 وايضا فان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الاخبر به والحرف لا يخبر به  
 ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل  
 والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام دونهما انتهى ، وقال الزجاني في  
 كتاب (ايضاح علل النحو) .

## باب القول في الاسم والحرف ايهما اسبق في المرتبة والتقديم

قال البصريون والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف تابعة  
 للاسماء وذلك ان الافعال احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء .  
 والاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله ، واما الحروف فانما تدخل  
 على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره وقدد لنا على ان الاسماء  
 سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها والحروف عوامل في الاسماء والافعال

مؤثرة فيها المعاني (١) والاعراب قد وجب ان يكون بعدها .

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة

يقال لهم قد اجعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل قبل فعله وكما ان الحدث سابق لحدثه وانتم مقرون ان الحروف عوامل في الاسماء . والافعال فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم على اوضاعكم ومعانيكم .

الجواب، ان يقال ، هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحديث والمحدث ولا العلة ولا المعلول وذلك انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا ما من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم فنقول ان الضارب سابق لضربه الذي اوقعه بالمضروب ولا يجب من ذلك ان يكون المضروب اكبر ساما من الضارب . ونقول ايضا ان النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان يكون سابقا للخشب الذي نجر منه الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الاسماء والافعال وان لم تكن اجساما (٢) فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء والافعال الذي هو ارفع والنصب والخفض والحزم ولا يجب من ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال نفسها وهذا شيء بين واضح انتهى .

### الاسم اخف من الصفة

وذلك ان الصفة ثقل بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وتتحمل الضمير، وفرع على ذلك فروع، منها ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة وصعبات وجذلة وجذلات وعيشة رغد وعيشات رغدات . وطريق نهج اى واضح وطرق نهجات وتحرك في الاسم بكفنة وجففات وهند وهمدات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال .

لما الجففات الغريلمع في الضحى (٣)

وشذ تحريك الصفة في قولهم شاة لجة وشياه لجبات اى قليلات

(١) ي- في المعاني (٢) ي- اجسادا (٣) عجزه واسيافنا يقطرن من نجدة دما .

الأشياء - ج - ١

••

حرف الهزة

الألبان، وقال أبو علي من العرب من يحرك بحبة في الأفراد بقاء الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله .

ابت ذكر من عودن أحشاء قلبه خفوقا ورتصات الهوى في المفاصل  
قال في ( البسيط ) وإنما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة وخص  
الاسم بالحركة لخفته وثلل الصفة .

قال وبيات ثقل الصفة من أوجه ، أحدها ، أنها تناسب الفعل في الاشتقاق .

الثاني ، أنها تناسبه في تحمل الضمير - الثالث ، أنها تناسبه في العمل .  
الرابع ، أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات  
اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف أولى من زيادتها  
على الثقيل .

وقال ابن يعيش في ( شرح المفصل ) الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ أن الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير مأخوذ من فعل نحو رجل و فرس وعلم وجهل ، والصفة ما كان مأخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر واصفر  
وما اشبههما من صفات الحلية ومصرى ومغربى ونحوهما من صفات النسبة .  
قال والفرق بينهما من حيث المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود مثلاً فهذه الكلمة تدل على شيئين .

أحدهما ، الذات والآثر السواد إلا أن دلالتها على الذات دلالة اسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج وغير الصفة لا بدل  
الأعلى شيء واحد وهو ذات المسمى .

## الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في ( المزهر ) ونذكر هنا فوائد

متعلقة بالنحو .

الاولى - مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل ، قال ابو البقاء في (التبيين) ولما كان الخلاف واقعا في اشتقاق احدهما من الآخر لزم في ذلك بيان شيئين .

احدهما ، حد الاشتقاق - والثاني ان المشتق فرع على المشتق منه فاما الحد ، فاقرب عبارة فيه ما ذكر الرمانى وهو قوله ، الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه الاصل ، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والاصل .

اما الفرع والاصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوع على المعنى وضعا اوليا . والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زائد على الاصل والمثال في ذلك الضرب مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الاصل وهى ، الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر .

وقال الزملى في (شرح المفصل) ما خذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه الخلاف في حد الاشتقاق فقال قوم ، هو عبارة عن الاتيان بالنفاذ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على الآخر في المعنى ، نحو قوله تعالى (فاقم وجهك للدين القيم) .

وقوله عليه الصلاة والسلام (ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيبها) ٢٠ . واما قوله تعالى (وجنى الجنتين دان) فشبه المشتق وليس به لان الجنتين ليس في معنى الاجتنان .

وقال بعضهم الاشتقاق ان نجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما - اما المشاركة في المعنى فلا أنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق ، واما المشاركة في الحروف الاصول فلا أنهم لا يقولون ان

الكاذب والمأثن من اصل واحد - واما التغير من وجه فلا بد منه والالكان هو اياه .

ثم ان التغير قد يكون زيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغير حركة ولا بد من زيادة احدهما على الآخر في المعنى والالزام ان تكون المصادر التي هي من اصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو، كل بصرى كلو لاوكة ، وحسبت الحساب حسبا وحسابا ، وقدرت الشيء من التقدير قدر او قدرانا (١) وقدرت على الشيء بمعنى قويت عليه قدرة وقدرانا وتقديره ومقدرة (٢) فهذا ونحوه متحد الاصل مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الآخر على ان ذلك بحث لفظي آئل الى مجرد اصطلاح .

واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول ومعناه الاصلى .  
وزاد معنى من غير جنس معناه .

قال وانما قلت من غير جنس معناه لتخرج الشبهة والجمع ويدخل المصغر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلمه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر في معناه وزيادته عليه بالدلالة على الزمان المخصوص .  
الثانية ، قال ابو البقاء في ( التبيين ) الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر طرق .

منها ، وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو دلالة على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما يدل عليه المفرد ولا تركيب الا بعد الافراد كما انه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث

(١) ي - وقد را ( بالتحريك ) (٢) كذا - وفي - مقدرة ( مثلثة الدال )

وحده؛ وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة فانها كالمادة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا صيغ منها جام او مرآة او قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث وحده فهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الاصل .

طريقة اخرى ، وهي ان نقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقاً من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة فيه اصل لما فيه الزيادة .

١٠ طريقة اخرى ، وهي ان المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لادى ذلك الى تقضى المعانى الاول وذلك يخل بالاصول .

بيان ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهي دلالة (١) على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله الا الدلالة على الحدث وهذا نقض للاوضاع الاول والا شتقاق ينبغى ان يفيد تشييد الاصول وتوسعة المعانى وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل .

قال واحتج الآخرون بوجهين ، احدهما ، ان المصدر يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم تسبقه علته فاذا كان الاعتلال فى الفعل اولاً وجب ان يكون اصلاً ، ومثال ذلك قولك صام صيماً ما وقام قياً ما قالوا وفى قام اصل اعتلت فى الفعل فاعتلت ( فى - ٢ ) القيام وانت لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام ، والثانى ان الفعل يعمل فى المصدر كقولك ضربته ضرباً فاضرباً منصوب بضربت والعامل مؤثر فى المعمول والمؤثر قوى من المؤثر فيه والقوة تجعل القوى اصلاً لغيره .

قال والجواب عن الاول انه غير دال عليه كقولهم (م) وذلك ان

الاعتلال شيء يوجب التصريف وثقل الحروف وباب ذلك الافعال لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم فابدلت الواو والفاء لتحركها فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر وهو الثقل .

واما الوجه الثاني ، فهو في غاية السقوط وببانه من ثلاثة اوجه ،

- ٥ احدها ، ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقا ، والثاني ، ان المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك يعجبني ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك على انه اصل ، الثالث ، ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا فضلا عن ان تكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى .

- ١٠ الثالثة ، قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك ، يعجبني خروج زيد ، فاذا ذكر المصدر واخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجرورا بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخفوض (١) تابع في اللفظ لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرافوعا مبدؤا به فلم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في ١٠ الاسماء وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة عنه دالا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث بالتضمن ٢٠ ويدل على الاسم مخبرا عنه لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة اضافة الحرف لأن المضاف هو الشيء بعينه والقول ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه . فان قلت ، كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث .

قلنا ، إنما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف اذ (١) التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان يبنى (٢) كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف وإنما اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف بنى ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو (٣) عن ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج في الافعال الثلاثة ١٠ الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لأنه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على اختلاف احوال المحدث فتختلف صيغة الفعل ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد ما اظرفية نحو لا افعله ما لاح برق وما طار طائر لأنهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمن ولا حال من احوال الحدث فاقصروا على صيغة واحدة وهي اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو ، سواء على أقمت أم قعدت ، لأنه اريد التسوية بين القيام والعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج الا الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي فالحدث اذا على (٤) ثلاثة اضرب .

ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث ٢٠ فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث .

وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف ابنيته .

(١) اصل - اذا (٢) اصل - بنى (٣) اصل - لا يخلو (٤) اصل - علم -

وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن فاعله لكن يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ما بعده نحو سبحان الله فانه ينبى عن العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك وياه وويحه وهاه صدران لم يشترق منهما فعل حيث لم يحتج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما .

بزمن ونصبهما كنصبه لانه مقصود اليه بالذكر زيدا ضربته في قول شيخنا ابي الحسن وما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر زيدا ضربته في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيد اضربت بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما لأن المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوى ولكن لا يبعد عندي قول النحويين انه مفعول مقدم وان كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل ١٠ كما لحرف لأنه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينبغي للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في قولك ضربت زيدا قد أخذ بمعموله وهو الفاعل فعمته عليه ومن اجله صيغ .

واما المفعول فلم يبالوا به اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ألا ترى انه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقديمه على الفعل العامل فيه با بعد ١٠ من حذفه - واما زيدا ضربته فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ - انتهى كلام السهلي .

قال ابن القيم في (بدائع الفوائد) وهذا الفصل من اعجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين سبقه اليه .

الرابعة، قال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد يكون (١) الاسمان مشتقين ٢٠ من شيء والمعنى فيهما واحد وبناءهما مختلف (٢) فيختص احد البنائين شيئا دون شيء للفرق ألا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من التاع وعدل لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو، ع دل، والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد

(١) اصل - تكون (٢) ي - واحد

والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه الابنية اتى هى الدبران والسمك والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعائق والسمك وان كانت بمعناها للفرق .

الخامسة ، قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذى ليس بعدل ان الاشتقاق يكون معنى آخر اخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق من الاصل معنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذى هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ولا يكون العدل فى المعنى انما يكون فى اللفظ فلذلك كان سببا فى منع الصرف لأنه فرع عن (١) المعدول عنه ، انتهى . ١٠

وقال الرما فى (٢) العدل ضرب من الاشتقاق الا انه مضمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه ولذلك ثقل المعدول لأنه مضمن ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه حكاة فى (البيسط) .

السادسة ، قال فى (البيسط) اختلف فى وزن الاسماء الابحمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزايد وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالخروف - وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزايد ولا يتحقق ذلك فى الابحمية . ١٥

السابعة ، اختلف هل يقدح الاشتقاق فى كون العلم مرتجلا فليل لا لأن غطفان من الغطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان لها افعال وانما الذى يقدح فيه ان يكون موضوعا لمسمى ثم ينقل الى غيره قال صاحب (البيسط) والتحقيق ان الاشتقاق يقدح فى الارتجال لأنه حال الاشتقاق لا بد وان يكون اشتقاقه لمعنى فاذا سمى به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا .  
الثامنة ، قال ابن جنى فى (الخطريات) لاته يليته حقه ، اى انتقصه اياه

يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتعنى للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه ، فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل وما في ذلك من الانكار قد قالوا انعم (١) له بكذا اى قال له نعم وسوف ارجل اذا قلت له سوف افعل ، وسألتك حاجة فلوليت لي اى قلت لي لولا ولوليت لي اى قلت لي لالا ، وقالوا صهصيت بالرجل اى قلت له صهصه ودعدعت الغنم اى قلت له اء اداع وهاهيت وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهى فى حكم الحروف فكذلك يكون لا ته اى انتقصه من قولهم ليت اذا تمنيت وذلك دليل النقص ، فان قيل ، فكان يجب على هذا ان يكون فى قولهم لا ته يلبته معنى التمنى كما ان فى لا ليت معنى الرد وفى لوليت معنى التعذر وفى انعمت معنى الاجابة ، قيل قد يكون فى المشتق اقتصار على بعض ما فى المشتق منه (٢) ألا تراهم سمو الخربة التى تشير بها النائمة الثلاثة وذلك لأنها لا تألوان تشير بها فمثلة على هذا مفعلة من ألوت وحده لفظا وان كان المراد بها انها لا تألوان تشير بها وسموا الحرم الثالثة وذلك انه لا ينال من حله فهذه فعلة من نال وهو بعض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك .

١٥

## الاصل مطابقة المعنى للفظ

ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل به فى التعجب امر كلفظه ، واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد ترك فى مواضع عديدة فليكن متروكا هنا - قال ابن النحاس فى التعليل وللکوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل فى موضع الا لحامل فما الذى حملهم على تركه هنا ، ويجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج فى فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ واكد مما اذا لم يكن كذلك لأن النفس حينئذ تحتاج فى فهم المعنى الى فسر وتعب فتكون به اكثر كلفا وضنة مما اذا لم تنعب فى تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان فى مخالفة المعنى للفظ من

المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما بخالفنا لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى (فليمدد له الرحمن مدا) وجاء عكس ذلك انتهى ، ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في ، سواء على اقلت ام تعدت ، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في (اللهم اغفر لنا ايها العصاة) .

## الاصل ان يكون الامر كله باللام

من حيث كان معنى من المعاني

(والمعاني - ١) انما الموضوع لها الحروف بخاء الامر ما عدا

المخاطب لازم اللام على الاصل واستغنى في فعل الخطاب عنها فحذفت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد وقد يؤتى بها على الاصل كقوله تعالى (فبذل لك فلتفرحوا - ٢) فيمن قرأها بالتاء الفوقية وفي الحديث (لتأخذوا مصافكم) وإتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس في التعليقة .

## الاصل في الافعال التصرف

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضمائر

المختلفة بها ذكره ابو البقاء في (التبيين) قال وقد استثنى منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جائز .

## اصلاح اللفظ

عقد له ابن جنى بابا في (الخصائص) قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للعاني

ازمة وعليها ادلة واليها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت بها واوالتها (٣) صدورا صالحا من تثقيفها واصلاحها فمن ذلك قولهم اما زيد فنطلق ألا ترى ان تحرير هذا القول اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى أنك كأنت قلت مهما يكن

(١) من ي (٢) اصل - فليفرحوا (٣) كذا في الاصلين - وفي الخصائص عنيت

العرب بها فاولتها ، الخ -

من شيء فزيد منطلق فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزئين مقدمة عليها (١) وانت في قولك أما زيد فمنطلق انما تجد الفاء واسطة بين الجزئين ولا تقول اما فزيد منطلق كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان هذه الفاء وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانما هي على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق (كما يقولون ٥) مهما يكن من شيء فزيد منطلق - ٢) لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم وانما قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتكتبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة فقالوا أما زيد فمنطلق كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو ومثله امتناعهم ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس اى مع طلوع الشمس ١٠ فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اى مع زيد .

قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لحاز ، ولوقات انتظرتك وطلوع الشمس اى وانتظرتك (٣) طلوع الشمس لم يجز ، ألا ترى الى اجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى العاطفة فكذلك ايضا تجرى الفاء غير العاطفة في نحو أما زيد ١٥ فمنطلق مجرى العاطفة فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات وكرهوا اقرار التاء تناكرا (٤) لاجتماع علامتى تأنيت في لفظ اسم واحد فحذفت وهى في النية مرادة البتة لاشياء الا لاصلاح اللفظ لانها في المعنى مقدرة منوية ألا ترى انك اذا قلت تمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها تمرة وهذا واضح ٢٠ فالعناية اذا في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذا المعنى ناطق بالتاء مقتضى لها حاكم بموضعها .

(١) كذا - وفي الخصائص عليها (٢) ليس في الخصائص (٣) كذا - وفي الخصائص

انتظرتك (٤) ي - كراهة

ومن ذلك قولهم إن زيدا لقاتم فهذه لام الابتداء وموضعها اول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها اول لان زيدا منطق فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد اخترت اللام الى الخبر فصارت ان زيدا لمنطلق (١) .

وانما اخترت اللام ولم تؤخر ان لا وجه .

منها ، ان اللام لو تقدمت وتأخرت ان لم يجوز أن تنصب اسمها الذى من عادتها نصبه .

ومنها ، انه لو تأخرت ونصب لادى الى عمل إن فيما قبلها وإن لا تعمل الا فيما بعدها .

ومن اصلاح اللفظ، قولهم كأن زيدا عمرو واصل الكلام زيد كعمرو ثم اردوا توكيد الخبر فزادوا فيه ان فقالوا إن زيدا كعمرو ثم انهم بالغوا فى توكيد الشبه فقد موا حرفه الى اول الكلام عناية به واعلاما ان عهد (٢) الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهى جارة لم يجوز ان تباشر ان لانها تقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا كأن زيدا عمرو .

ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمهما (٣) الى المكان المقدر لهما لم يجوز لفتح الابتداء بالنكرة فى الواجب فلما جفا ذلك فى اللفظ اخروا المبتدأ وقدموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا ما فسد عندهم وانما كان تأخيرهم مستحسنا من قبل انه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك صالح به اللفظ وان كنا قد احطنا علما بأنه فى المعنى مبتدأ فاما من رفع الاسم فى نحو هذا بالظرف فقد كفى مؤنة ( هذا - ع ) الاعتذار لانه ليس مبتدأ عنده ، ومن ذلك امتناعهم من اللاحق بالالف الا ان تقع آخر انحوار طى وهجوى وحبسطى وسرندى وذلك انها اذا وقعت طرفا (هـ) وقعت موقع حرف متحرك

(١) اصل - منطق (٢) خصائص - عقد (٣) ي - تقديمهما (٤) من ي (٥) اصل -

فدل ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك الحاقها بما هي على سمت متحركة ، ألا ترى انك لو احدثت بها ثانية فقلت حاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوى لها وادل على شدة تمكنها وليعلم ثبوتها (١) ايضا وكون ما هي فيه على وزن اصل من الاصول له انها للالحاق به وليست كذلك الف تبعثرى وضبطرى لأنها وان كانت طرفا ومنونة فان المثال الذى هي فيه لا مصعد للاصول اليه فيلحق هذا به لأنه لا اصل لنا سد اسيا فانما الف تبعثرى قسم من الالفات الزوائد فى وانحر الكلم ثالث لا للتأنيث ولا للالحاق .

ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة فى آخر بنات الخمسة كما ازاودوا فى ١٠ آخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة فيه الالف استحقا لها ورغبة فيها هناك دون اختيها الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لا ينتهى الى آخرها الا وقدمت فلما انحملوا الزيادة فى آخرها طلبوا اخف الثلاثة وهي الالف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا فى نحو عضر فوط وجعلوا فى آخرها لوجاء واهما طرفا وسداسيين مع ثقلها لظهرت الكلفة فى تجشمها وكدت فى احتمال النطق بهما ١٥ كل ذلك لاصلاح اللفظ ، ومن ذلك باب الادغام فى المتقارب نحو ود فى وتد ومن الناس من يقول (٢) ومنه جميع باب التقريب نحو ، اصطرخوا زدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه .

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت وضربنا وذلك انهم ابروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل ٢٠ فكره اجتماع الحركات التى لا توجد فى الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير الا لام اصلا للفظ .

ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجوز ان يجروها عليها لكونها نكرة فاصحوا اللفظ بادخال الذى يباشر بلفظ

(١) الاصل - بثبوتها وفى الخصائص - بتثويتها (٢) الخصائص - ميقول فى من يقول

حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزید الذي قام اخوه، وطريق اصلاح اللفظ كثير واسع، وذكر ابن يعيش في قولهم سواء على اتمت ام تعدت ان سواء مبتدأ والعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة قال فكأنهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه .

٥ وقال ابن يعيش ، اعلم ان قولهم أقائم الزيد ان انما افاد نظرا الى المعنى اذ المعنى أيقوم الزيد ان قم الكلام لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى اردوا اصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيد ان يرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف .

١٠ قال، واما قولهم ضربى زيدا قائما فهو كلام تام باعتبار المعنى الا أنه لابد من النظر (١) للفظ واصلاحه ليكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك ان ضربى مبتدأ وهو مصدر مضاف للفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح ان يكون خبرا فيرفع لأن الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذى هو الضرب ليس القائم ولا يصح ان يكون حالا من زيد لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربى لأن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من جملة واذا كان من جملة لم يصح ان يسد مسد الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى زيد والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربى زيدا اذا كان قائما فاذا هى الخبر، وقال ابن يعيش

٢٠ ايضا اذا قلت ما اتانى الا زيدا الاعمر وفلا بد من رفع احدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير ما اتانى احد الا زيدا الاعمر وا لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل فى اللفظ فرفع احدهما وتعين نصب الآخر ، وقال ابن عصفور زيدت

الفاء في فاعل افعل به في التعجب ولزمت حتى صار لفظه الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك امرر يزيد اصلاحا للفظ من جهة ان افعل في هذا الباب لفظه كلفظ الامر بغير لام والامر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا نحو اضرب زيدا او مجرورا نحو امرر يزيد فزادوا الباء والتزموا زيدا بها حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرر يزيد ذكره في شرح (المغرب) .  
قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه بمجرد اصلاح اللفظ في مسائل .

احدها، قولهم لهنك قائم لأنهم لو قالوا لانك لكان رجوعا الى ما فرأوا منه لكنهم لما ارادوا الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لا صلاح اللفظ هذا قول المحققين .

١٠ وقال ابو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك فحذفت احدى اللامين والفاء الله وهمزة انك .  
الثانية، زيادة الباء في فاعل احسن ونحوه لئلا يكون نظير فاعل فعل امر بغير اللام .

الثالثة، تأخير الفاء في اما زيد فنطلق مع ان حقها ان تكون في اول الجواب الا انهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه .  
١٥ الرابعة، اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله .  
وجير ان لنا كانوا اكرام على تقرير ابن جنى

الخامسة، تقديم المفعول في زيدا فاضرب على ما قيل ان الهاء عاطفة جملة على جملة وان الاصل، تنبه فاضرب زيدا .  
السادسة، زيادة اللام في لا ابالك على الصحيح لئلا تدخل لاء على .  
٢٠ معرفة .

السابعة، تأكيد الضمير المرفوع المستتر (١) اذا عطف عليه نحو (اسكن انت وزوجك) .

الثامنة ، تأكيد المجرور في مررت بك انت وزيد على ما حكاه ابن أياز في ( شرح الفصول ) .

التاسعة ، ادخالهم الفصل (١) في نحو زيد هو العالم .

العاشرة ، الفصل بين ان والفعل في ( نحو علم ان سيكون ) لثلاثيها الفعل

في اللفظ ، وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر بعد البحث ان الاصل في زيدا فاضرب تنبيه فاضرب زيدا ، ثم حذف تنبيه فصار فاضرب زيدا فلما وقعت الفاء صدرا قدموا الاسم اصلاحا للفظ .

## الاصول المرفوضة

منها جملة الاستقار الذي يتعلق به الظرف الواقع خبرا ، قال ابن

يعيش حذف الخبر الذي هو استقرا أو مستقر واقم الظرف مقامه وصار الظرف

هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير الذي كان في الاستقار الى الظرف وصار

مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرا ثم حذف الاستقرا وصار اصلا

مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف .

ومنها ، خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج عمر وتقديره

لولا زيد حاضر .

قال ابن يعيش ارتبطت الجملتان وصارنا كالجملة الواحدة وحذف

خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفس ظهوره ولم يجوز

استعماله .

ومنها ، قولهم اعمل هذا إما لا قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر

بشيء يفعلها فتوقف في فعلها فقليل له اعمل هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا

على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به وأكثر حتى صار الاصل مهجورا .

ومنها ، قال ابن يعيش بنو تميم لا يجوزون ظهور خبر لا البتة ويقولون

هو من الاصول المرفوضة .

وقال الاستاذ ابو الحسين بن ابى الربيع في ( شرح الايضاح )

الاخبار عن سبحانه الله يصح كما يصح الاخبار عن البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك كما ان مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك ليلية تصغير لشيء لم ينطق به واصيلان تصغير لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحانه الله اذا نظرت الى معناه وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك وكذلك لكاع ولكع وجميع الاسماء التي لا تستعمل الا في النداء ٤  
اذا رجعت الى معانيها وجدت الاخبار ممكنة فيها بدليل الاخبار عما هي في معناه لكن العرب رفضت ذلك .

وقال ايضا في قولك زيدا اضربه ضعف فيه الرفع على الابتداء والمختار النصب وفيه اشكال من جهة الاسناد لأن حقيقة المنسد والمنسد اليه مالا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ١٠  
ولا تقدر هنا ان تقدر مفردا تكون هذه الجملة في موضعه كما قدرت في زيد ضربته .

فان قلت فكيف جاء هذا مرفوعا وانت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى .

قلت جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به واستغنى عنه بهذا الذي ١٥  
وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا انت تدبرته وجدت له نظائر، ألا ترى ان قام اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره فكذلك زيد اضربه كان اضربه وضع موضع مفرد مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق به قط ويكون كقام وقال ايضا مصدر عسى لا يستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض .

## الاضافة ترد الاشياء الى اصولها

ولذلك اعربت اى مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فردتها  
دتها الى الاعراب الذى هو الاصل في الاسماء واذا اضيف مالا ينصرف رد الى  
اصله من الجر .

## الاضمار اسهل من التضمين

لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير قال بدر الدين ابن مالك في (تكملة شرح التسهيل) واستدل به على ان الحزم في نحو (قل لعبادي يقولوا التي هي احسن) باضمار ان لا بتضمين لفظ اطلب معنى الشرط .

## الاضمار احسن من الاشتراك

وانذلك كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بأن مضمرة ارجح من قول الكوفيين أنه يجتى نفسها وأنها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن أياز (٢) فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار خلاف الاصل ، قلنا الاضمار مجاز والمجاز اولى من الاشتراك .

## الاضمار خلاف الاصل

ولذلك رد على قول من قال ان الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لا دليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال في قوله تعالى (ألا يوم ياتيهم ليس مصر وفا عنهم) ان يوم ليس منصوبا بمصرف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلزمهم يوم ياتيهم او يهجم عليهم لأنه لا حاجة اليه مع ان الاضمار خلاف القياس .

## الاعراب

فيه مباحث، الاول في حقيقته قال ابن فلاح ( في المغنى ) اختلف في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين .

احدهما اضافة الحركات الى الاعراب والشيء لا يضاف الى

(١) اسمه الحسين بن بدر - بغية الوعاة للؤلؤف .

والثاني ، أن الحركات قد تكون في المبني فلا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم ، مطية حرب ، اى صالحة للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة .

وذهب قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق .  
لوجهين .

احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الابدال المتعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها مبنية لعدم الاختلاف .

الثاني ، انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس مستلزم (١) الجنس ، والجواب عن الاضافة انها من باب اضافة الاعم ١٠ الى الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم ، وعن الوجه الثاني انه لا يدل وجود الحركات في المبني على انها حركات الاعراب لأن الحركة ان حدثت بعامل فهمي للاعراب والافهمي للبناء ولذلك خصصها البصريون باللقاب غير القاب الاعراب وقال غيره في الاعراب مذهبان .

احدهما ، انه لفظي وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين ، وحده في ١٥ (التسهيل) بقوله ماجبيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف .

( والثاني ، انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيبويه واختيار العلم وكثير من المتأخرين - ٢ ) وحده بقولهم تغيير او آخر الكلم لاختلاف احوال الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجعله ابن اياز قول ٢٠ اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه ، منها انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لا تمتنع الاضافة اذا شئ لا يضاف الى نفسه .  
ومنها ، ان الحركة والحرف يكونان في المبني فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه .

ومنها ، انه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالاعراب ، ومنها ان السكون قد يكون اعرابا .

ومنها ، تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال ولقائل ان يقول لادلالة في جميع ذلك .

٩ اما الاول بخوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب وصحة الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص فمسوغ الاضافة المغايرة وهي هنا موجودة .

١٠ واما الثاني ، بخوابه انما لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد في المبنى شيء من ذلك .  
واما الثالث ، بخوابه ان الوقف عارض لا اعتباره وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك .

١٥ واما الرابع ، بخوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف او اخر المعرب به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذا لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون .

واما الخامس ، بخوابه ان الاعراب انما يفسره بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه معنوي ومن خالف ذلك فسر به بغير ذلك وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه .

٢٠ وقال ابن مالك في ( شرح التسهيل ) الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامهما وذلك المجعول قد يتغير بتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام عمرو وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع ، لا ينبغي لك ان تفعل واعمر ك ، وكنصب سبحانه الله ورويدك

ورويك ، وبكر الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط .

وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا وقد اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما ، ان ما لا يلزم (١) وجهها واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذى لازمه تغيير والثانى ، ان الاعراب تجدد فى حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه من السكون الذى كان قبل التركيب ، والجواب عن الاول ، ان الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به ، ألا ترى ان رجلا صالح للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك تركيبه ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل فى الحال من اعراب رجل وبناء خمسة عشر فكذلك لا ينسب تغيير الى ما لا تغيير له فى الحال .

- ١٠ والجواب عن الثانى ، ان المبنى على حركة مسبوق بأصالة السكون فهو متغير ايضا وحاله تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء ولا يخلص من هذا القدح قولهم لتغير العالم فان زيادة ذلك توجب زيادة فساد لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة لعامل تغير ثم خلقه عامل آخر حال التركيب وذلك باطل يبين اذ لا عامل قبل التركيب واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمجعول ١٥ آخر من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

- وقال بعضهم ، لو كانت الحركات وما يجرى مجراها اعرابا لم تضاف الى الاعراب لأن الشئ لا يضاف الى نفسه وهذا قول صار عنى لا تأمل له لأن اضافة احدا لاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة فى كلامهم باجماع واكثر ذلك فيما يقدرا ولها بعضا او نوعا ، والثانى كلا او جنسا وكلا ٢٠ التقديرين فى حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى .

## المبحث الثاني

في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين

- قال ابن فلاح في ( المعنى ) فيه خمسة اوجه ، احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ( والثيب يعرب عنها لسانها ) اى يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه ، والثى ، انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتھا اى اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه ، الثالث ، انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا للتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذى لحقه وظهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى ، الرابع ، انه منقول من التحجب ومنه امرأة عروب اذا كانت متحجبة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحجب الى سامع - الخامس ، انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لأن المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية انتهى ، والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية .

## المبحث الثالث

في الاعراب والكلام ايها اسبق

- قال الزجاجي في ( ايضاح علل النحو ) فان قال قائل اخبروني عن الاعراب والكلام ايها اسبق ، قيل له ان الاشياء مراتب في التقديم والتأخير اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجبه العقول فنقول ان الكلام سبيله ان يكون سابقا للاعراب لأننا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم ، مثال ذلك ان الاسم نحوز به ونجد وجعفر وما اشبه ذلك معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب

ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل الاعراب لمعان تعتور (١) هذه الاشياء ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذى ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الأمر الواحد اذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو، يا زيد اذهب واركب، وحروف المعاني مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسمية ولا معانيها عما وضعت له فعلمنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجد ويدل عليه فالكلام اذا سبقه (٢) في الرتبة والاعراب تابع من توابعه .

فان قال فأخبرنى عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بيننا أقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب ١٠ ام هكذا نطقت به فى اول تبليل السنتها به، قيل له بل هكذا نطقت به فى اول وهلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته، فان قل، من اين حكتم على سبق بعضها وجعلتم الاعراب الذى لا يعقل اكثر المعاني الاله ثانيا وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة، قيل له، تدع فذاك ان الاشياء تستحق الرتبة والتقديم والتأخير على ضرور فنتحكم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت لم توجد ١٥ الاجتماع، الأثرى انا نقول ان العرض داخل فى الاسود عرض الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز ان يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا من السواد الذى هو فيه ولا رأينا السواد قط عاريا عن الجسم بل لا يجوز رؤيته لان المرئيات انما هى الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان خالية من ٢٠ الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولم نرد بالاسود ههنا جسما اسود بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الاجسام، وكذا القول فى الابيض والاحمر وما اشبه ذلك، ومنها انا نعلم ان الذكر فى المرتبة مقدم على الانثى ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر الا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق

خلق الالهي (١) في خلق آدم وحوى واما في غيرهما فكذلك ان علم بنجر صادق والخبار يتقدم كل واحد منها صاحبه فكذلك قوله في الكلام والاعراب تقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول وان كان لم يوجد افتقرين ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء قبل الافعال لأن الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته ، وقد اجاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولاً بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فاعربت ثم تقل معرباً فتكلم به .

## المبحث الرابع

في ان الاعراب لم دخل في الكلام

١٠

قال الزجاجة في الكتاب المذكور ، فان قال قائل ، قد ذكرت ان الاعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله ، فالجواب ، ان يقال ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ولم يكن في صورها وابنيها ادلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جملة حركات الاعراب فيها تنبيه عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمر اعدوا برفع زيد على ان الفعل له وينصب عمر وعلى ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فدولوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسم فاعله وان المفعول قد ناب عنه وقالوا هذا غلام زيد فدولوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها . ليتسوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك والمفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني ، هذا قول جميع النحويين الا باعلى قطربا فانه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض قد نجد في كلامهم اسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعاني واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعاني .

فما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك، ان زيدا أخوك ولعل زيدا أخوك وكأن زيدا أخوك اتفق اعرابه واختلف معناه، وما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك، ما زيد قائما وما زيد بقائم (ثم - ١) اختلف اعرابه واتفق معناه، ومثله ما رأيت منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك وما في الدار احدا لازيد وما في الدار احدا لازيدا، ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون ومثله (ان الامر كله لله) وان الامر كله لله قرئ بالوجهين جميعا: ومثله ايس زيد بجبان ولا بخيلا ولا بخيل، ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه، وما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب (٢) يدل عليه لايزول الازواله، قال قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقوف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلنا التحريك معا قبا للاسكان ليعتدل الكلام ألا تراهم (٣) بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشويته ولا بين اربعة احرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان، قيل له فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مخزية لهم اذ (٤) كان الغرض انما هو حركة تعقب سكونا، فقال، لو فعلوا ذلك اضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا (٥) على المتكلم الكلام الابحركة واحدة هذا مذهب قطرب (٦) واحتجاجه، وقال المخالفون له ردا عليه ٢٠ لو كان كما ذكر بلحا زجرا الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف

(١) من الاصل (٢) اصل - الاعراب (٣) اصل - ترى هم (٤) اصل - اذا (٥) اصل

يخطر وا (٦) اصل - قطربا

اليه لأن القصد في هذا انما هو الحركة تعاقب سكوتا يعتدل بها الكلام فأي حركة أتى بها المتكلم اجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم في كلامهم ، واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي تذكر بعد الافعال لأنه يذكر بعدها اسمان ، احدهما ، فاعل والآخر مفعول ، ومعناها مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الافعال .

## المبحث الخامس

في ان الاعراب أحركه ام حرف

١٠

قال الزجاجي باب القول في الاعراب أحركة ام حرف ، قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة داخله على الكلام بعد كمال بناؤه فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك رأيت جعفرا والكسرة في قولك مررت بجعفر هذا اصله ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين .

وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا اذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكوتا وحذفا وذلك الجزم في الافعال المضارعة وحرفا ، وهذا بما قد ذكرت لك ان اشياء قد يكون له اصل ثم يتسع ، فان قال قائل ، فاین يكون الاعراب سكوتا وحذفا وحرفا ، قيل له يكون سكوتا في الافعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب ، ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل شيء من هذا علة (١) .

(١) لم يذكر العربات بالحروف - وهي الاسماء الخمسة والثنى وجمع المذكر

فان قال قائل ، فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه في شيء من الكلام .

قلنا ، هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدار كلام العرب ، وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل يلزمه ونحو يطرد فيه ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهوره فلا يكون ذلك ناقضا للباب وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد تجدد القطع ساقطاً عن بعضهم ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقة ما ذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا وذلك في تشية الافعال المضارعة وجمعها ١٠ وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة امثلة من الفعل وهي يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب .

فان قال قائل ، ما الذي اوجب تصيير الاعراب في هذه الافعال

حرفا وهي النون .

١٥

قيل له ما قال سيبويه وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرف حذف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف في هذه الافعال النون ، فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم ولو اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين ٢٠ وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تاخير الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يشئ ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كأنه للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لأن الجزم قد يحذف ما ثبت في الرفع ، فان كان في حال الرفع حرف

ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش فجعلت النون محذوفة في الجزم  
لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضموما الى  
الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقليل لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا كما  
ضم النصب في تثنية الاسماء وجمعها الى الجر لأن الجزم في الافعال نظير الجر في  
الاسماء .

فان قال قائل فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الافعال  
متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف  
ساكن حذفه فلم حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة .  
والجواب في ذلك ان يقال له ان النون في هذه الافعال مضارعة  
للسكون كما ذكرنا لأنها ليست بحرف اعراب فلما اسكنت وقبلها ساكن حركت  
لا لتقاء الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقا فحكمتها حكم الساكن  
فلذلك حذفها الجازم .

فان قال قائل فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف  
الاعراب .

فالجواب في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان  
والواو في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه انما  
هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجز ان يكون حروف الاعراب (١)  
كذلك .

فان قال قائل ولم جاز ان يجيء اعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل في  
قولك الزيد ان يقوم ان الزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع  
الفعل بعد الفاعل وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب  
شيء موجودا في غيره ويكون ذلك الشيء معربا .

قبل له ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة  
ثم اتصل به مضمرا اصاب كيمض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فيجاز لذلك

وتوقع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة ، والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لثلاثا يتوالى في كلمة واحدة اربع متحركات .

## المبحث السادس

- في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه  
قال الزجاج باب القول في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه .

قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ به بكالهما ثم يوتى بالاعراب في آخره .

- وقال ابوبكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضى لأننا قد رأينا الاسماء يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا كقولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا ياء التصغير في قولك ، فريخ وفليس .

- ولو كان الامر على ما ذهب اليه قائل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الابد كمال بناء قال والنقول عندي فيه هو الذي عليه جملة النحويين ان الاسم يبنى على ابنية مختلفة .

- منها فَعَل وفَعِل وفِعِل وفِعِل وما اشبه ذلك من الابنية فلوجعل الاعراب وسطا لم يدر السامع أحركة اعراب ام حركة بناء فجعل الاعراب في آخر الاسم لأن الوقف يدرك فيسكن فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه .

- وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب اولا لأن الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يتبدأ الا بمتحرك ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه حركة الاعراب لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لأن اوسط الاسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية

وسداسية وسباعية واساطها مختلفة فلها فات ذلك جعل آخر ابعدا كمال الاسم  
بينائه وحركاته .

وقال آخرون الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني  
فوجب ان يكون تابعا للاسماء لأنه قد قام الدليل على انه ثان بعدها وهذا القول  
قريب من الاول وكل هذه الاقوال مقنع في معناها .

## اعطاء الاعيان حكم المصادر

واعطاء المصادر حكم الاعيان

قال ابن الشجرى في اماليه - من مذاهب العرب للبالغة اعطاء الاعيان  
حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان .

فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو الامير  
وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظة افعل التى وضعوها للفاضلة مهما اضيفت  
اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما وهى موصولة بيبكون صار اخطب  
كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين  
والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذا الحال لاتسد  
مسد خبر المبتدأ الا اذا كان المبتدأ اسم حدث كقولك ضربنى (١) زيدا جالسا  
ولاتسد مسد خبر المبتدأ اذا كان اسم عين .

ومن اعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر او جرى خبر اعنه  
قوله تعالى (وجاؤا على قبيصه بدم كذب) اى مكذوب به وقوله (ان اصبح ماؤكم  
غورا) اى غائرا وقوله (ثم ادعهم يا تيمك سعييا) اى ساعيات فسعييا مصدر وقع موقع  
الحال كقولهم ، قتلته صبيرا ، اى مصبورا والمعنى محبوسا .

ومن ذلك قوله تعالى (انه عمل غير صالح) اى ابنك عمل في احد  
الاقوال وهو وجهها جعله العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح  
منه كقولهم ، ما انت الانوم ، وما زيدا لا اكل وشرب ، وانما انت دخول  
وخروج ، ومنه قول الخنساء .

فانما هي اقبال وادبار

فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر .

فاما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مائت ، وشيب

شائب ، وشعر شاعر ، انتهى .

## الافعال نكرات

لأنها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لأن حد الكلام ان تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تأتي بالخبر الذي لا يملحه ليستفيده ذكر ذلك ابن يعيش في ( شرح المفصل ) .

ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال لا تصح قال ابن يعيش لأن  
الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف اليه (١) واخراجه من ابهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون الانكرات ولا يكون شيء منها اخص من شيء فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها لانهم قد اضافوا اسماء الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء لملازمة بين الفعل وبينه وذلك لأن الزمان حركة الفلك  
والفعل حركة الفاعل ولا قتران الزمان بالحدث .

وقال 'بوالقاسم الزجاجة' (٢) في كتاب (ايضاح اسرار النحو) اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة والجملة كلها نكرات لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة فلما كانت الجملة  
مستفادة علم أنها نكرات فلذلك لم تضم (٣) وكذلك الافعال لما كانت مع الفاعلين جملة كانت نكرات ولم يجزأ ضمها .

فان قيل فاذا كانت الافعال نكرات فهلا عرفت كما تعرف النكرات .

(١) كذا في الاصلين ولعله - المضاف (٢) اصل - الزجاجة (٣) اصل - تضم .

فالجواب عند الفريقين ان تعريف الافعال محال لأنها لا تضاف كما  
انها لا يضاف اليها ولا يدخلها الالف واللام لأنها جملة ودخول الالف واللام  
على الجمل محال .

فان قيل لم لا يجوز اصاصتها وان لم يضاف اليها .  
قلنا لأن الفعل لا ينفك من فاعل مظهر او مضمر والفعل والفاعل جملة  
بمنزلة المبتدأ وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجوز اضافة الفعل انتهى .

## الافعال كلها مذكرة

نص على ذلك الزجاجي في ( الجمل ) قال الشلوبين في تعليقه لأن التأنيث  
الحقيقي والمجازي وعلامات التأنيث واحكامه معدومة فيها قال ومنهم من قال  
ان فيها مذكرة ومؤنثة بحسب مصادرهما فاذا كان الفعل يدل على مصدر مذكرة  
قيل فيه ( مذكرة - ١ ) بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث  
قيل فيه مؤنث بتأنيث مصدره .

وقال ابن عصفور في ( شرح الجمل ) الدليل على ان الافعال كلها  
مذكورة انها اذا خبر بها عن الاسماء فانما المقصود الاخبار بما تضمنه من الحدث  
وهو المصدر والمصدر مذكرة فدل ذلك على انها مذكرة اذا لفظ على حسب  
ما يراد به من تذكير وتأنيث ألا ترى ان لفظ هند لما اريد به المؤنث كان  
هو مؤنثا ولفظ زيد لما اريد به المذكر كان هو مذكرا .

## اقتضاء الموضع لفظا

وهو معك الا انه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جني في ( الخصائص ) واورده فيه فروعا ، منها ، قولهم  
لا رجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست  
فتحة النصب التي تنقاضها لابل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب  
الذي عمل لافي المضاف قال واصنع من ذلك قولك لان خمسة عشر لك فهذه الفتحة

التي في راء عشر فتحة بناء وللتركيب في هذين الاسمين وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك لارجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الاعراب في قولك لاغلام رجل عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب الاسمين لا التي تحدثها الا لأن خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى اعني الفعل في نحو جاءك (١) خمسة عشر واجر في مررت بخمسة عشر فاذا كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف الذي هو (لا - ٢) اولى .

ومنها ، قولهم مررت بغلامي فالميم تستحق جرة الاعراب بالباء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ويدل لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو هذا غلامي ورأيت غلامي وهذا يؤذن أنها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلفظها .  
ومنها ، قولك يسعني حيث يسعك فالضمة في حيث ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف .  
ومنها ، قولك جئتكم الآن فالفتحة فتحة بناء الآن وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

ومنها ، قولك كنت عندك في امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الاعراب المقتضيا الجر .  
ومنها ، قوله

واني وقتت اليوم والامس قبله      بيابك حتى كادت الشمس تغرب  
روى قوله والامس بالنصب على الاعراب لأنه لما عرفه بالام الظاهرة زال عنه تضمينها فاعرب وبالكسر على البناء المعهود فيه واللام فيه زائدة فانما يعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد .

قال ومثله مما يعرف بلام مرادة وفيه لام اخرى غيرها زائدة قولك

(١) اصل - جاء في (٢) اصل - اضعف الذي هو الاول .

الآن فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زائدة كما ذكره ابو علي .

## الالغاء

فيه فوائد ، الاولى قال في (الايضاح) حقيقته ترك المعنى مع التسليط نحو زيد قائم ظننت .

قال واما قول النحويين في نحو ان زيدا اذا يكرمك ان اذا الغيت عنه العمل ففيه تجوز حيث سموه الالغاء لأن يكرمك في المثال خبر وما دخلت عليه اذن محذوف بجواب ان في نحو زيد ان قمت يقوم لأن ما يطلب جوابا بالابدله منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال النعى عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه الغاء من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما فلم يعمل فيه . قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك اذا كيف يصح تسليط اذا على ما قبلها وانما حذف جوابا بهالة ما تقدم عليه انتهى .

الثانية ، قال ابو حيان لا يتكرر معاني الغاء الالفاظ كما يتأول في الشيء ما لا يكون في اصله .

واما الغاء العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال فاجرى في الحروف اذ (١) لم يبلغ منها الا ما كف .

الثالثة - نظير باب ظن وارى في الالغاء عند التأخر وفي التوسط دونه اذا فانها تلغى اذا تأخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذا وتلغى في التوسط في اكثر صورها وذلك اذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو ان تزرنى اذن اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لا اكرمك او بعد عاطف على ماله محل من الاعراب نحو ان تزرنى ازرك واذا احسن اليك فان كان العطف على ما لا محل له بان تقديره في المثال على جملة الشرط جاز حيثئذ الالغاء رعايا لحرف العطف والأعمال لأن المعنى على استئناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل والاكثر في لسان العرب الغاؤها وكذا اذا توسطت بين مبتدأ وخبر نحو ، زيد

- إذا يكرمك ، جاز الالغاء والأعمال بقلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب البصريين انه يتحتم (١) الالغاء كما يتحتم في الصور السابقة .
- ونظير آخر رأيت في (الخطريات) لابن جنى قال إذا كانت العين حرف علة وله همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قائم وقويم وكذا ان تقدمت نحو ، آدروا دور (٢) ، فان تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شاك وشاك ولأنت ولأت وذلك انها لما تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها .
- الرابعة - قال ابن يعيش ، الالغاء ثلاثة أقسام الغاء في اللفظ والمعنى والغاء في اللفظ دون المعنى والعكس فالاول - مثل لاني لثلاث يعلم اهل الكتاب والثاني - نحو كان فيما كان احسن زيد (٣) والثالث - حروف الجر للزوائد نحو (كفى بالله شهيدا) .

١٠

## الامثال لا تغير

- من ذلك قولهم في مثل (شراهم ذائب) فابتدوا بالنكرة وجرى مثلاً فاحتمل والامثال تحتل ولا تغير ، ومثله قولهم في المثل (شيء ما جاء بك) يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت .
- ومن ذلك قولهم في المثل في اكفانه (اف الميت وفي بيته يوتى الحكم) ١٠ بتقديم الخبر ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر .
- ومن ذلك قولهم (اصبح ليل واطرق كرا) بحذف حرف النداء من النكرة لأنها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها قال المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها .
- ومن ذلك قولهم (هذا ولا زعماتك) اي هذا هو الحق ولا اتوهم ٢٠ زعماتك ، قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي قبله اتوهم لأنه جرى اتوهم مثلاً والامثال لا تغير ومن ظهور عامله ضرب من التغير .
- (مثله - ٤) قولهم (كليهما وتمرا) اي اعطني (وامراً ونفسي) اي

(١) اصل - متحتم (٢) ي - آزور ، وأزور (٣) ي - فيما كان حسن زيدا

دعه ( واهلك والليل ) اى باد رهم و ( كل شئء ولا شتيمة حر - ١ ) اى ايت كل شئء ولا ترتكب شتيمة حر ( ١ ) .

قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال فى هذه الاشياء كلها لأنها امثال ، وقال ابن السراج فى ( الاصول ) نعم وبئس وحبذا جعلت كالا مثال لا ينبغى ان نستجيز فيها الا ما اجازوه .

وقال الزجاجى ( فى الايضاح ) واما القول فى اضافة ذى الى الفعل فى قولهم اذهب بذى تسلم فان هذه اللفظة جرت فى كلامهم كالمثل .  
قال الاصمعى تقول العرب ( اذهب بذى تسلم ) والمعنى اذهب والله يسلمك واذهبوا بذى تسلمون والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فان الامثال تحتل ما لا يحتمل غيرها وتزال كثيرا عن القياس كذلك مجراها فى كلامهم واحتمل ذلك فيها لقلة دورها فى الكلام .

## الايجاب

الايجاب اصل لغيره من النفى والنهى والاستفهام وغيرها تقول مثلاً قام زيد ثم تقول فى النفى ما قام زيد وفى الاستفهام أ قام زيد وفى النهى لا تقم وفى الأمر قم ففى الايجاب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى دلالة فى التركيب على ذلك الغير وكلما كان فرعاً احتاج الى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لأنه فرع التنكير والتأنيث الى علامة من تاء او الف لأنه فرع التذكير ، ذكره ابو حيان فى ( شرح التسهيل ) .

## حرف الباء

٢٠

## باب الشرط مبناه على الابهام

وباب الاضافة مبناه على التوضيح

ولهذا لما اريد دخول اذوحيث فى باب الشرط لزمتهما ما لانهما

لا زمان للاضافة والاضافة توضيحا فلا يصلحان للشرط حيثئذ فاشترطنا ما اتكفهما عن الاضافة فيبهمان فيصلح دخولهما في الشرط حيثئذ، ذكره ابن النحاس في التعليقة .

## البدل

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين البدل والعوض .  
ان العوض لا يحل محل العوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه وقال ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح والبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما اجتمعاضرة وربما لا استعملوا العوض مراد فاللبدل في الاصطلاح انتهى .

١٠

وقال ابن فلاح في ( المعنى ) في قول الشاعر .

ها نقفاني في من فويها

فيه وجهان احدهما انه جمع بين العوض والمعوّض لضرورة الشعر

والثاني ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبدل يجتمع مع المبدل منه

بدليل ، مررت باخيك زيد ، والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من ١٥

العوض قال وهذا ضعيف لأن الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف قام

ويا ميزان ولا يجتمع بين البدل والمبدل منه في ذلك وقال في موضع آخر

قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت

بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث .

وقال ابن يعيش البدل على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف ٢٠

غيره نحو تاء تخمة وتكأه وبدل هو قلب الحرف بنفسه الى لفظ غيره على انه (١)

احالته اليه وهذا انما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والالف وفي

الهمزة ايضا لمقارنتها اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو ، قام ، اصله قوم فالالف

واو في الاصل وهـ و سر اصله الياء ورأس وآدم اصل الالف الهمزة وانما اينت

هزتها فاستحالت الفافكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا .

وقال ابن جنى في (الخصائص) باب في فرق بين العوض والبدل، جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك ألا تراك تقول في الالف من قام انها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك يقال في واوجون وياء ميرأنها بدل للتخفيف من همزة جؤن ومتر ولا تقول انها عوض منها وتقول في لام غازي وداعى انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض منها وتقول في العوض ان التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول انها بدل منها .

١٠ فان قلت ذلك فما اقله وهو تجوز في العبارة وتقول في ميم اللهم انها عوض من ياء في اوله ولا تقول بدل وتقول في تاء زنادقة انها عوض من ياء زناديق ولا تقول بدل منها وفي ياء انيق انها عوض من واو انوق فيمن جعلها افعال (١) ومن جعلها عينا مقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبدل اعم تصرفا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا والعوض مأخوذ من لفظ عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام وتصرم اجزائها فكلها مضى جزؤ منه خلفه جزؤ آخر يكون عوضا منه فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الاول فلهذا كان العوض اشد مخالفة للعوض منه من البدل انتهى .

## حرف التاء

### التأليف

٢٠

قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في (المغنى) التأليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف وقال الامام بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) الفرق بين التأليف والتركيب انه لا بد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب فالركب اعم من المؤلف وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) التأليف

الاشباه - ج - ١  
٩٣ حرف التاء  
اخص من التركيب من الالفه وهى الملائمة اصله فى الاجسام واطلق على الالفاظ  
المتالية تشبيها بها .

## التابع لايتقدم على المتبوع

ومن فروعه اذا قلت ما قام الازيد الاعمر وان رفعت الاول على  
الفاعلية جازفيا بعده الرفع على البدل بدل البدل او النصب على الاستثناء فتقول .  
ما قام الازيد الاعمر وان شئت الاعمر وان اقلت الاخير نصبت المتقدم  
على الاستثناء لأن التابع لايتقدم على المتبوع .

## التثنية ترد الاشياء الى اصولها

قال ابو الحسن الابدى فى ( شرح الجزولية ) يعترض على الجزولى  
فى اطلاقه بناء اسماء الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغى ان يقول بشرطان .  
١٠ لا تكون مثنى لأن التثنية ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ولذلك لم يبين  
اثنا عشر واما قولهم بل زيد ان فانما جاز لانه يشابه الاعراب ألا ترى انه يتبع  
على لفظه كالمعرب انتهى .

ومن ذلك قول من قال ان المثنى من اسماء الاشارة والموصولات  
معرب لأن التثنية ردتها الى اصولها من الاعراب .

١٥

وما ترده التثنية الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وقوان  
وفيان وديان ودميان وذواتى تثنية ذات وقلب الف المقصور الى  
الياء او الواو والتى هى الاصل نحو فتان وقوان وقلب الهمزة المبدلة من  
واو ، واوا .

## التحريف

٢٠

عقد له ابن جنى فى ( الخصاص ) فصلا قال وقد جاء فى ثلاثة اضرب  
الاسم والفعل والحرف فالاسم يأتى تحريفه على ضربين مقيس ومسموع .  
الاول ماغيره النسب قياسا كقولك فى نمر نمرى وفى قاضى قاضوى

وفي حنيئة حنفي وفي عدى عدوى ونحو ذلك ، وكذلك التحقير وجمع التكسير  
نحورجيل ورجال .

والمسموع كثير كقولهم في نراسان نرسي وفي دستوا دستواني  
وفي الافق اقي ، وتحريف الفعل كقولهم في ظلت ظلت وفي احسست احست ،  
وحي ابن الاعرابي في ظنت ظنت وهذا كله لا يقاس لا يقال في شمت شمت  
ولا في افضضت افضت .

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبا كقولهم في اضمحل امضحل وفي  
اكفهر اكرف وفي اطيبت ايطبت وكذا قولهم لم ابله ، وتحريف الحرف  
قولهم لابل ولابن وقام زيد ثم عمرواي ثم عمرو وهو وان كان بدلا فانه  
١٠ ضرب من التحريف وقالوا في سوف سووسف حرفوا الواو وتارة والفاء  
اخرى وخففوا رب وان وان وحذفوا ما من اما في قوله .

سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعد ما  
مذهب سيبويه انه اراد واما من خريف .

## التركيب

١٥ التركيب فيه مباحث ، الاول ، انه خلاف الاصل لأنه بعد الافراد  
ثم رد على من زعم ان الا واما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام  
ولا وما النافية وعلى من زعم تركيب لن ولولا وإذن ومنذومهما واما .  
قال ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لأنه الاول والمركب ثان  
فاذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة فالاسم المفرد هو الاصل  
٢٠ والجملة فرع عليه .

قال ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل .  
الثاني ، قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو  
الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من  
ذلك وكان يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب - الجملي نحو  
تأبط

تأبط شراً، وشاب قرناها، وبرق نحره، والاضافى - نحو ذى النون، وعبد الله، وامرء القيس، والمزجى - وهو اسمان ركب احدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو، حضر موت؛ وبعليك، ومعد يكرب، وشبه بما فيه هاء التانيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه، ونقطويه، وعمرويه، الا انه مركب من اسم وصوت اعجمى فانحط عن درجة اسمعيل و ابراهيم فبنى على الكسر لذلك .  
 وقال السخاوى فى ( شرح المفصل ) اكثر ما يطلق النجاة المركب على بعليك، وبابه .

الثالث ، قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعاً على الواحد وثانيه لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين .

١٠

احدهما ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف احدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر، وبابه، ألا ترى ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت احدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا .

١٥

واما القسم الثانى وهو الداخلى فى باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان لشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثانى من الاول موقع هاء التانيث وما كان من هذا النوع فانه يجرى مجرى ما فيه هاء التانيث من انه لا ينصرف فى المعرفة نحو حضر موت ، والاسم الثانى من المصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه ألا ترى انك تفتح آخر الاول منهما كما تفتح  
 ما قبل تاء التانيث .

٢٠

الرابع ، قال ابن يعيش امر المركب فى الترخيم كما مر تاء التانيث فتقول فى بنحت نصر اسم رجل يا بنحت وفى حضر موت يا حضر وفى سيبويه باسيب كما تقول فى مرجانة اسم امرأة يا مرجان فلا تريد على حذف التاء وفى المسمى

بخمسة عشر يا خمسة جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو تمرة اذ كان حكم الامر (١) الآخر حكم الهاء في كثير من كلامهم من ذلك التصغير فانه اذا كان جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير فانه انما يصغر المصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الهاء فتقول حضير موت وبعيلبك وعميرويه كما تقول تيمرة .

و من ذلك النسب (فانك تقول في النسب الى حضير موت حضري كما تقول في النسب - ٢) الى البصرة بصرى والى مكة مكى فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ، وما يؤيد عندك ما ذكرناه ان هاء التانيث لاتلحق باب الثلاثة بالاربعة ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان الاسم الثاني لايلحق الاسم الاول بشئ من الابنية .

وايضا فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم تغير بنية كما ان التاء كذلك اذا دخلت على الاسم المؤنث لم تغير بناؤه كتمر وتمررة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب (٣) ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم (٤) كما يحذفون فيه تاء التانيث .

الخامس ، قال ابن يعيمش ركبت لامع اسمها وصارا شيئا واحدا تخمسة عشر فان قيل أليكون الحرف مع الاسم اسما واحدا فتيل هذا موجود في كلامهم ألا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاقا زيدا وكذلك ان الحفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع خفض بالاضافة وجعلا اسما واحدا كذلك لارجل في الدار فرجل في موضع نصب مغوف وجعل مع لا اسما واحدا وكذلك حذف منه التنوين وبني قال وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو

(١) اصل - الاسم (٢) من ي (٣) اصل - التفاوت (٤) بهامش الاصل - التركيب .

جاءى بيت بيت ، ونحوه قال واما جعل ثلاثة اشياء بمنزلة شئ واحد فهو اجحاف ولذلك لم يحكم ببناء لاسيما ولم يجوز تركيب الصفة مع اسم لا لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا .

السادس ، قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله ألا ترى ان هل حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا فليل هلا صار المعنى على التحضيض ولم تدخل الاعلى الفعل ظاهرا او مضمرا وكذلك لو كانت لما كانت سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية .

وقال الزمخشري ، ألا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد ١٠ التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا ، وقال الشيخ اكل الدين فى حاشية الكشف قد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان اولاً ، كهلا والاولولولو وما وإلا ، كذلك .

وقال ابن يعيش ، كأي مركبة اصلها اى زيد عليها كاف التشبيه وجعلها كلمة واحدة وحصل من مجموعها معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما ١٥ فى حال الافراد .

قال ولذلك نظائر من العربية ، وقال السخاوى فى ( تنوير الدياجى ) فان قيل ، ليس فى كأي معنى التشبيه ولا الاستفهام .

قيل ، لما ركبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه وعن أى معناها فان قيل ، فكيف قلبت وهى كلمتان . ٢٠

قيل صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا ، رعملى ، فى لعمري قال ولما دخل هذه الكلمة هذا التغير صار التنوين بمنزلة النون التى فى اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون وهى قراءة الجماعة غير ابى عمرو .

قال ومثل ذلك تنز يلهم النون من لدن منزلة التنوين في ضارب  
 فلهذا نصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون  
 انتهى .

وقال الشلوين في ( شرح الجزولية ) ذهب الخليل الى ان لن مركبة  
 من لأن وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال والخليل ان يقول ردا  
 على من قال الاصل عدم التركيب مأخذنا ، تقليل الاصول ما امكن لا تكثيرها  
 لذلك لم تقل في ، ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب واضرب  
 وضارب ومضروب وضروب ، انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقي  
 فروع عليه .

وقال ايضا اذا ما مركبة من اذا اتى هي ظرف لما مضى من الزمان  
 وما واحدث التركيب فيها ان نقلها الى الحرفية والى ان صارت تعطى الزمان  
 المستقبل وذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه .  
 وقال ايضا قيل ان مها اصلها مه التي بمعنى اكفف ضمت اليها ما فركبا  
 فصار الكلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط ولهذا  
 نظائر كثيرة فاذا ذكرت نظائر هذا القول كان اولى من قول الخليل ان  
 اصلها ما الشرطية ضمت اليها ما الزائدة .

وفي ( شرح المفصل ) للاندلسي اتفق البصريون والكوفيون على  
 تركيب هلم وانما اختلفوا فيما ركبت منه والذي حمل النحويين على القول  
 بالتركيب وان كان يجوز ان تكون كلمة برأسها انهم رأوا بنى تميم يصرفونها  
 ٢٠ تصرف الافعال فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قيل انها مركبة  
 والتركيب عندهم ما لو ألأ ترى ان قولك اما تفعل افعل مركبة بدليل  
 قول الشاعر .

وان من خريف فلن يعد ما

قال سيبويه هي اما العاطفة حذف منها ما وبقيت ان فتفكيكها يدل  
 على

على تركيبها الا ان لقائل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تنصرف في لغة اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل وانما بنى تميم على هذا تكون القوية وان حكم بانه اسم ينبغي ان تضعف اللغة التميمية فكان الاولى ان تجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بنى تميم فعلا الا ان لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر فلا بعد ان تكون هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلنا جميعا اسم فعل فجعلت له احكام الاسماء والافعال وبقي حكم اتصال الضائر على لغة بنى تميم على اصوله .

قال في الحواشي تركب اسماء من الكلمات كما تركب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب انتهى .

السابع ، قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى .

فالاول ، نحو واحد عشرو بابه ، وحيص بيص ، ولقيته كفة كفة ، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها .  
والثاني ، نحو حضر موت ، ومعد يكرب ، وقالى قلا ، وسائر الاعلام المركبة فهذا اصله الواو وايضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى بل مزج الاسمان وصارا اسما واحدا بازاء حقيقة ولم ينهرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمعرد غير المركب فبنى الاول لأنه كالصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني لأنه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على ارادته .

الثامن ، قال ابو الحسين بن ابى الربيع في (شرح الايضاح) التركيب لا يكون في الافعال ولا في المصادر ولا في الاسماء الجارية على الافعال . قال ومن ثم كان . قول من ذهب الى ان حبذا فعل ماض وما بعده

فاعل به غلطاً واما قول العرب، لا تحبذه، فانما معناه لا تقل له حبذا كما تقول  
بسم الله او لا تبسم قال ولذا اذا ركبت إن مع ما لا تعمل لأنها زال عنها شبه  
الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب.

وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبذا .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) التركيب في الاسماء اكثر من  
التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في الافعال الا في هلم في لغة الحاقها الضمائر .  
التاسع ، قال ابن الخباز انما لم يبنوا اثني عشر لأنه لا نظير له اذ ليس  
لهم مركب صدره مثني .

العاشر، من تذكرة الشيخ تاج الدين بن أم مكتوم من كتاب  
(المستوفى) في التحول قاضى القضاة كمال الدين ابى سعد على بن مسعود بن  
محمود بن الحكم افرخان قولهم نفظويه، وسيبويه الاول من جزءى المركب  
هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب معرباً والثاني حكاية صوت حقه  
ان يكون مبنيًا وان افرد وههنا اصل لا يسعك اهماله وهو ان تعلم ان نحو هذا  
من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي وذلك ان العجم كانوا  
وجدوا لفظى نقط وسيب اصلين دعوا بها الا ان لهم في لغتهم ان يضيفوا الى  
مثل هذه الاسماء في النداء وغيره واواسا كنة قبلها ضمة نحو نفظو وسيبو وقد سمعت  
العرب به ولم يجدوا مثل هذا في كلامهم فحولوا هذا الصوت وبه اذ هو  
مما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن ان يكون آخره واوا قبلها ضمة ثم بنوا  
الاسمين اسماً واحداً .

الحادى عشر ، قال ابن ابى الربيع ، تركيب الما دل مع المفعول  
خارج عن القياس فيجب ان يقتصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه  
والوارد فيه باب لارجل فقط .

الثاني عشر، قال في (المستوفى) ومن الحروف ما هو مركب نحو  
لولا، ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد تغير  
بالتركيب

بالتركيب لأن لو، لا يليها الا الفعل ولولا هذه في نحو، لولا النيث هلكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا وجه له من الفطاعة ما ترى - وانت اذا استأقنت النظر ونقضت يدك من طاعة العصبية وأيقنت ان الحق لا يعرف بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجه آخر وذلك ان تكون لا بعد لودلت على الفعل المنفى بها فحذف تحرياً للايجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير .  
 لو لم يحصل النيث هلكت الماشية؛ فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعاً عن فعل مقدور كما في قوله تعالى ( اذا السماء انشقت ) فيكون حكم لوباقياً على ما كان عليه قبل ود الا على امتناع الشئ لا امتناع غيره اذا لمعنى لو انقطع النيث هلكت الماشية وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانفى وبما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التي للتضيض في نحو قوله ( لولا الكمي المقنعا ) .  
 ليس قد اجمعوا على ان التقدير اولا تعدون فكذلك ثم تاتى .

## التصغير في الاشياء الى اصولها

ولذلك تظهر التاء في المؤنث الخالي منها اذا صغر كقولك في قدر  
 قديرة وفي قوس قويسة وفي هند هنيذة .

## التضمين

١٥

قال الزمخشري من شأنهم انهم يضمون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المتضمن قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى، ألا ترى كيف رجع معنى (ولانعد عيناك عنهم) الى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين الى غيرهم (ولانأكلوا اموالهم الى اموالكم) اي ولا تضموها اليها آكلين انتهى .

٢٠

قال الشيخ سعد الدين الفتازاني في حاشية الكشف فان قيل ، الفعل المذكور ان كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فعنى يقلب كفيه على كذا نادما على كذا ولا بد من اعتبار الحال والالكان مجازا محضالا تضمينا وكذا قوله (يؤمنون بالغيب) تقديره معترفون (١) بالغيب انتهى .

وقال ابن يعيش ، الظرف منتصب على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف بهي في حكم المنطوق به ألا ترى انه يجوز ظهور في معه نحو قمت اليوم وقمت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم وذلك من قبل أن من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهر الهمزة حيثئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته انتهى .

وقال ابن أياز ، معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه ان يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه ، قال ابن النحاس في (التعليقة) الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد فيه معنى في فاننا لانريد به ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبنى وانما نعني به ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في طاهره وكذلك يجوز اظهار في مع الظرف فتقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا هل اين والا اين ولاهل كيف ولاأ كيف .

وقال ابن جنى في (الخصائص) إعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر وكان احدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين وتوقع صاحبه ايذا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء به بالحرف

المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى (احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) وانت لاتقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدى افضيت بالى كقولك افضيت الى المرأة جئت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا أنه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كان في معنى اعور واحول وكما جاء بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله .

وان شئتم تعا ودنا عوادا

لما كان التعا ودان يعاود بعضهم بعضا وعليه جاء قوله (وليس بان تتبعه اتباعا) ومنه قول الله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) واصنع من هذا قول الهذلي

- ما ان يمس الارض الامنكب منه وحرف الساق طى المحمل ١٠  
فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ألا ترى ان معناه طوى طى المحمل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه وكذلك قوله تعالى (من أنصاري الى الله) اي مع الله وانت لاتقول سرت الى زيد اي معه اي لما كان معناه من ينضاف في نصرتي الى الله جاز لذلك ان تأتى هنا بالى وكذلك قوله تعالى (هل لك الى ان تركي) وانت انما تقول هل لك من كذا لكنه لما كان هذا دعاء ١٥  
منه صلى الله عليه وآله وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك الى ان تركي وعليه قول الفرزدق (قد قتل الله زيادا عني) لما كان معناه صرفه عداه وعن ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا الا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لاجمعيه لجاء كتابا ضخماء وقد عرفت طريقه فاذا امر بك شيء منه فتقبله وأنس به فانه فصل من العربية لطيف حسن انتهى

٢٠

وقال ابن هشام في (تذكرته) زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب الماردني انه يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى صير ويكون من باب ظن فاجاز، حفرت وسط الدار بئرا، اي صيرت قال وليس بئرا تميزا اذ لا يصلح لمن وكذا اجاز، بنيت الدار مسجدا، وقطعت الثوب قميصا، وقطعت الجلد نعلا، وصنعت الثوب ابيض، وجعل من ذلك قول ابى الطيب .

مضت وقد صبغ الحياء بياضها لوني كما صبغ اللجين العسجد  
 لأن المعنى صير الحياء بياضها لوني أي مثل لوني قال والحق ان التضمين  
 لا يتقاس وقال ابن هشام في ( المغنى ) قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه  
 ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر لذلك عدة  
 ٥ أمثلة منها قوله تعالى ( وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ) ضمن معنى تحر موه فعدى  
 الى اثنين لالى واحد ( ولا تزدوا عقدة النكاح ) ضمن معنى تنووه فعدى بنفسه  
 لا بعلى ( لا يسمعون الى الملاء الأعلى ) ضمن معنى يصغون فعدى بالى واصله ان يتعدى  
 بنفسه ( سمع الله لمن حمده ) ضمن معنى استجاب فعدى باللام ( والله يعلم المفسد من  
 المصلح ) ضمن معنى يميز فجئى بمن وذكر ابن هشام في موضع آخر من ( المغنى )  
 ١٠ ان التضمين لا يتقاس وكذا ذكر ابو حيان .

### قاعدة

قال ابن الحاجب في اماليه . الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا  
 بنى ابن لتضمنه معنى حرف الاستفهام وضرته تأديا منصوب بتقدير اللام وغللام  
 زيد مجرور بتقدير اللام ونحجت يوم الجمعة منصوب بتقدير . في ان التضمن  
 ١٥ يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون على  
 وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف فانه قد يختلف في مثل  
 قولك ضربته يوم الجمعة وضرته في يوم الجمعة وقد لا يختلف في مثل قولك  
 والله لافعلن والله افعلن والفرق بينهما أنه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا  
 وجوده وكان حكمه حكم الوجود واذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مراد  
 ٢٠ وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى .

وقال الاندلسى في ( شرح المفصل ) الاسماء المتضمنة للحرف على  
 ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من وكم فيبنى لا محالة  
 وضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كما انطوق به لكن عدل عن انطوق  
 به الى انطوق بدونه فكأنه ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما بنى الاسم فكذلك

الاشباه - ج - ١ \ ١٠٥ / حرف التاء

إذا عدل عن النطق به ، وضرب وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبين وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء ما يبنى منها وما لا يبنى فافهمه انتهى .

## قاعدة

- كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئاً مما له في الاصل ليكون .  
ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه مثاله نعم وبئس انما منعا التصرف لان لفظهما ماض ومعناهما اثناء المدح والذم في الحال فلما تضمننا ما ليس لهما في الاصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فمنع التصرف لذلك .

١٠

59398

## قاعدة

- المتضمن معنى شيء لا يلزم ان يجري مجراه في كل شيء ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط نحو الذي يأبى فله درهم وكل رجل يأبى فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين ولم يحجزوا الذي يأبى أحسن اليه او كل من يأبى أحسن اليه بالجزم الا في الضرورة .  
واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر .

١١

## قاعدة

- قال ابن القواس في شرح ( الدرة ) امس مبنى لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمّر ولا بلام .  
ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا اضيف او صغروا ثنى او جمع وقيل زائدة كالتي في النسب ، انتهى .

٢٠

وفي ( البسيط ) في علة بناء امس اقوال قول الجمهور انه بنى لتضمنه لام التعريف لوجهين .

احدهما ، انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف .

والثاني ، انه يوصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا مما وقعت معرفته قبل تكرره والفرق بين العدل والتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بنى في التضمن ، انتهى .  
 ١٠ وقال ابن الدهان في ( الغرة ) الفرق بين العدل والتضمن ان العدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر ، والتضمن ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة .

## التعادل

فيه فروع ، منها ، قال الشلوبين لما كان الاسم اخف من الفعل تصرف بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف زاد فيه ليثقل ١٥ ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب والتنوين ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيف والتخفيف لا يليق بالخفيف انما يليق بالثقل فلذلك جزممت الافعال ولم تجزم الاسماء .

٢٠ ومنها ، قال ابن النحاس في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلّة الفاعل لكونه لا يكون الالفاظا واحدا وكثرة المفعول لكونه متعددا والرفع اثقل من النصب فاعطى الثقيل للواحد والنصب للتعدد ليتعادلا .

ومنها قال ابن فلاح في ( المغنى ) انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل

بالا ثقل والا ثقل بالا خف للتعادل ، قال وانما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لان نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلبا للتعادل ايقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ولان التثنية اكثر نخفصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلبا للتعادل الكثرة مع الخفيف والقلّة مع الثقيل .

ومنها ، قال بعضهم ان التاء انما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لان المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتد لاحكامه في ( البسيط ) .

ومنها ، قال السخاوى باب فعيلة يحذف منه الياء والباء في النسب نحو حنيقة وحنفى وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمى لان المؤنث ١٠ ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر .

ومنها ، قال ابن فلاح في ( المغنى ) انما خص الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثى لأن الرباعي اقل والضم اثقل فجعل الا ثقل للاقل والا خف للاكثر طلبا للتعادل .

ومنها ، قالوا انما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لأن ١٥ الدليل كان يقتضى ان يكون المزيد احد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم فنكبوا عن الواو لثقلها وعن الالف لأن التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم فتعينت الياء وخص الجمع بالالف لأنها اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر تعا دلا .

ومنها ، قيل انما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم ٢٠ لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة فاعطى الاخف للاثقل والا ثقل للاخف تعادلا بينهما .

## تعارض الاصل والغالب

فيه فروع - الاول ، اختلف في رحمن هل يصرف لأنه ليس له فعلى

اولا لأنه ليس له فعلانة على قولين .

احدها ، نعم لأن الاصل في الاسماء الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعلى .

والثاني ، لا قال في ( البسيط ) وعليه الاكثر لأن الغالب في باب  
 . فعلا ن عدم الصرف فالجمل عليه اولى من الجمل على الاقل - الثاني ، قال في  
 ( البسيط ) لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة اقوال .  
 احدها ، الاولى منع صرفه حملاله على الاكثر .

والثاني ، صرفه نظرا الى الاصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس .  
 والثالث ، ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر  
 ١٠ . والا صرف وهو خوى كلام سيبويه .

## التعويض

ترجم عليه ابن جنى في الخصاص ( باب زيادة حرف عوضا من آخر  
 محذوف ) وقال اعلم ان الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر زائدا عوضا منه على  
 ضربين - احدهما ، اصلي ، والآخر ، زائد ، فالاول ، على ثلاثة اضرب فاء  
 ١٥ وعين ولام فاما ما حذفت فاؤه وجبى بـ زائد عوضا منها فباب فعلة في المصدر  
 نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة ووشية وجهة حذفت  
 الفاء لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء ويدل على ان اصله  
 ذلك قوله تعالى ( ولكل وجهة ) ، وانشد ابو زيد .

الم ترأني ولكل شيء اذا لم توت وجهته تعادى

اطعت الامرى بصرم ليلى ولم اسمع بها قول الاعادى ٢٠

وقد حذفت الفاء في أناس وجعلت الف فعال بدلا منها فقبل ناس  
 ووزنها عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها  
 وذلك قولهم تقي يتقى والاصل اتقى يتقى فحذفت الفاء فصارت تقي ووزنه تعل ويتقى  
 يتعل ، قال اوس .

الاشباه - ج - ١ ١٠٩ حرف التاء

تقاك بكعب واحد وتلذه يدالك اذا ماهزبا لكف يعسل

( وقال )

جلاها الصيقلون فاخلصوها خفا فاكلها يتقى بأثر  
وانشد ابو الحسن .

٥ تق الله فينا والكتاب الذي تتلو  
ومنه ، قولهم ايضا تجه يتجه والاصل اتجه يتجه ووزن تجه تعل  
كتقي سواء انشد ، ابو زيد .

فصرت له القبيلة اذ تجهنا وما ضاقت بشدته ذراعي  
فاما ما رواه ابو زيد من قولهم تجه يتجه فهذا من لفظ آخر وفاؤه  
تاء واما قولهم اتخذت فليست تاؤه بدلا من شيء بل هي فاء اصلية بمنزلة اتبعته ١٠  
من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله .

وقد اتخذت رجلى الى جنب غرزها نسيفا كاخوص القمطاة المطرق  
وعليه قول الله تعالى ( لو شئت لتخذت عليه اجرا ) وذهب ابو اسحاق  
الى ان اتخذت كاتقيت واتزنت وان الهمزة اجريت في ذلك مجرى الواو  
وهذا ضعيف انما جاء منه شيء شاذ وانشد ابن الاعرابي . ١٥

في داره تقسم الازواد بينهم كأنما اهله منها الذي اتهلا  
وروى لنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان متمن وانشد ( مبيض  
أتمن ) والذي يقطع على ابي اسحق قول الله تعالى ( لتخذت عليه اجرا ) فكما ان تجه  
ليس من لفظ الوجه كذلك ليس تخذ من لفظ الأخذ وعذر من قال أتمن وتهل  
من الادل ان لفظ هذا اذا لم يدغم يصير الى صورة ما اصله حرف لين وكذلك ٢٠  
قولهم في افتعل من الأكل ايتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه حينئذ ايتعد في  
لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال اتهل وأتمن لقول غيره ايتهل وايتمن واجود  
اللغتين اقرار الهمزة قال الاعشى .

يا نبييت اما تنفك تأ تكل

وكذلك ايتزر يا تزر فاما اتكلت عليه فمن الواو وعلى الباب كقولهم  
الوكالة والوكيل وقد حذفت الفاء همزة وجعلت الف فعال بدلا منها وذلك قولهم

لا . ابن عمك لا افضل في حسب

في احد قولي سيبويه واما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا  
منها فايثق في احد قولي سيبويه وذلك ان اصلها انوق فاحد قواه فيها ان الواو هي  
عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت ايتق ومثالها على هذا القول ايفل والآخر  
ان العين قد مت على الفاء وابدلت ياء فصارت ايتق ومثالها على هذا اعفل وقد  
حذفت العين حرف علة وجعلت الف فاعل عوضا منها وذلك (١) رجل خاف  
ورجل مال وهاع لاع فيجوز ان يكون هذا فعلا كفرق فهو فرق وبطر  
فهر بطر ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه وصارت ألقه عوضا منها كقوله  
(لا تبه الا شاء والعبري) ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضا منها قولهم  
سيد وميت وهين ولين قال الشاعر .

هينون لينون ايسار ذو ويسر سواس مكرمة ابناء ايسار

فاصلها فيعل سيد وميت وهين ولين حذفت عينها وجعلت ياء  
فيعل عوضا منها وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكيونة واصلها فيعلولة  
حذفت عينها وصارت ياء فيعلولة عوضا منها .

فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزائد عوضا منها .

فيل قد صحح في فيعل من نحو سيد وبابه ان الياء الزائدة عوض من  
العين وكذلك الالف الزائدة في خاف وهاع لاع عوض من العين وجوز سيبويه  
٢ . ايضا ذلك في ايتق فكذلك ايضا ينبغي ان يحمل فيعلولة على ذلك وايضا فان الياء  
اشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكيونة وايضا فقد جعلت  
ياء التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرتة تكسيرا  
ألا ترى ان الاصل قطاع وكسار بدلالة قول الله تعالى (كذبوا بايا تنا كذابا) .  
وحكى الفراء قال سألني اعرابي فقال، أخلق احب اليك أم قصار، فكما

ان الياء زائدة في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان تكون الياء في قيدودة عوضا من العين لا الدال .

فان قلت ، فان اللام اشبه بالعين من الزائد فهلا كانت لام القيدودة عوضا من عينها .

٥ قيل ان الحرف الاصل القوي اذا حذف لحق بالمعتل الضعيف فساغ لذلك ان ينوب عنه الزائد الضعيف .

وايضا فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عوضا من عينه وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه في خاف وهاع لاع ونحوه وايضا فان عين قيدودة وبابها وان كانت اصلا فانها على الاحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ توغسل في ١٠ الاعتلال والضعف ولولم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف لا بتسميتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى احوالها ضعيفة ، ألا ترى ان هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك مؤنس منهما ضعفا وذلك ان تحملها بالحركة اشق منه في غيرهما ولم يكونا كذلك الا ان مبنى امرهما على خلاف القوة يؤكد ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال ١٥ الالف ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان الحركة انما تحملها وتسوغ فيه من الحروف ألا قوى لا الاضعف وكذلك ما تجدا خف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيها حتى يمنع لذلك وتستروح الى اسكانها نحو قواه . يا دار هند عفت الا اثار فيها

٢٠ وقوله كان ايديهن بالقاع القرق -

ونحو ذلك وقوله

وان يعرين ان كسى الجوارى فتنبو العين عن كرم عجاف

نعم واذا كان الحرف لا يتحمل بنفسه حتى يدعو الى اختراجه وحذفه كان بان يضا عف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه اخرى واحجى وذلك نحو

( قل الله تعالى ) والليل اذا يسر ( وذلك ما كنا نبغ ) والكبير المتعال ) وقوله

قرقر قمر الواد بالشاهق

أقول الاسود بن يعفر فالحقت انراهم طريق الالهم

يريد اولاهم ( ويمح الله الباطل و - سندع الزبانية ) كتبت في المصحف  
بلاوا وللووقف عليها كذلك وقد حذف الالف في نحو ذلك قال رؤية . وصاني  
العجاج فيما وصني يريد فيما وصاني ، وذهب ابو عثمان في قول الله تعالى ( يا ابت )  
انه اراد ابتاه وحذف الالف ومن ابيات الكتاب قول لبيد

رهط من قوم ورهط ابن المعل

يريد المعل وحكى ابو عبيد وابو الحسن و قطرب وغيرهم رأيت  
فرخ ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتتهى عن حفظ انفسها وتحمل  
خواصها وعوانى ذواتها فكيف بها اذا جشمت احتمال الحركات النيفات  
على مقصور صورتها نعم وقد اعرب بهذه الحروف انفسها كما يعرب بالحركات  
التي هي ابعاضها وذلك في باب ابوك واخوك والزيدان والزيدون  
والزيدون وابريت هذه الحروف مجرى الحركات في زيد ، وزيدا ، وزيد  
ومعلوم ان الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام هذه  
الحروف ان لم تمتنع من احتمالها الحركات اذا حتماتها جفت عنها وتكادتها  
ويؤكد عندك ضعف هذه الاحرف الثلاثة انك اذا وجدت اقواهن وهما  
الواو والياء مفتوحا ما قبلهما فانهما كانهما تابعا لما هو منهما لا ترى الى نحو  
ما جاء عنهم من نحو نوبة ونوب وجوبة وجوب ودولة ودول فجاء فعله  
على فعل يريك أنها كأنها انما جاءت عندهم من فعله وكان دولة دولة  
وجوبة وجوبة ونوبة نوبة وانما ذلك لأن الواو وما سبيله ان يأتى للضممة تابعا  
وكذلك ما جاء من فعله مما عينه ياء على فعل نحو ، صيغة وصيغ وخيمة وخيم وعيبة  
وعيب ، كأنه انما جاء على ان واحده فعله نحو ، صيغة وخيمة وعيبة ، أفلا تراها  
مفتوحا ما قبلها مجريين مجراها مكسورا ومضموما ما قبلها فهل هذا إلا لان

الصيغة مقتضية لسياغ الاعتلال فيها.

فان قلت ، ما انكرت ان لا يكون ما جاء من نحو فعلة على فعل نحو  
نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ولا يكون ما جاء  
من فعلة على فعل نحو صيغ وخيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة في الفاء  
بل لأن ذلك ضرب من التفسير ركبه فيما عينه معتلة كما ركبه فيما عينه صحيحة  
نحو لامة ولؤم وعوضة وعوض وقرية وقرى وبروة وبرى فيما ذكره ابو على  
ونزوة ونزى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق وفلكة وفلك - قيل كيف  
تصرفت الحال فلا اعتراض شك في ان الياء والواوين وتعتا وكيف تصرفتا  
معتدتان حرفي علة ومن احكام الاعتلال ان يتبع ما هو منها هذا ثم ان رأيناها  
قد كسروا فعلة مما هما عيناه على فعل وفعل نحو، جوب ونوب وصيغ وخيم، فجاء  
تفسيرهما تكسير ما واحده مضموم الفاء ومكسورها فتحن الآن بين امرين  
اما ان نرتاح لذلك ونعلاه واما ان تهالك فيه ونقبله غفل الحال سا ذجا) وفيه  
ضمير يعود على المتأخر وذلك سا ذجا - ١) من الاعتلال .

فان يقال ، ان ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما ان يكونا في  
الحكم تابعين لما قبلهما اولى من ان ننقض الباب فيه ونعطى اليد عنوة به من  
غير نظره ولا اشتغال من الصنعة اليه ألا ترى الى قوله وليس شيء مما يضطرون  
اليه الا وهم يحا ولون به وجهها فاذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس  
محاول فهم بذلك مع الفسحة وفي حال السعة اولى بان يحا ولوه واحجى بان  
يناهدوه فيتعللوا به ولا يهملوه فاذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء او وا وجعلته  
الاصل في ذلك وجعلت ما عينه صحيحة فرعاه ومجولا عليه نحو ، حلق وفلك  
وعرص ولؤم وقرى وبرى كما انهم لم اعر بوا بالواو والياء والالف في  
الزيدون والزيدين والزيد ان تجا وزوا بذلك الى ان اعر بوا بما ليس من  
حروف اللين وهو النون في تقومان وتقعدين وتذهبون فهذا جنس من  
تدريج اللفظة .

واما ما حذف لا مه وصار الزائد عوضا منها فكثير ، منه باب سنة ومئة وثمة ورثة وعضة وضعة فهذا ونحوه مما حذف لا مه وعوض منها تاء التانيث ألا تراها كيف تعاقب اللام في نحو ، برة وبرى وثبة وثبي .

وحكى ابو الحسن عنهم رأيت ميثا بوزن معيا فلما حذفوا قالوا مئة فاما بنت واخت فالتاء عندنا بدل من لامى الفعل وليست عوضا .

واما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا بدلا ولا عوضا لأنه ليس لازما وذلك نحو هذه عصا ورجى وكلبت معلى فليس التنوين فى الوصل ولا الالف التى هى بدل منه فى الوقف نحو رأيت عصا ورجى عند الجماعة وهذه عصا ومرتت بعصا عند ابى عثمان والقراء بدلا من لام الفعل ولا عوضا ألا تراه غير لازم اذ كان التنوين يزيله الوقف والالف التى هى بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك تاء مئة وعضة وسنة وائمة وشقة لأنها ثابتة فى الوصل ومبدلة هاء فى الوقف .

فاما الحذف فلاحذف وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو اتقاضون والقاضين والاعلون والاعلين فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لأنه ليس لازما ١٥ ، فاما قولهم هذان وهاتان واللذان والتتان والذون والذين فلو قال قائل ان علم التثنية والجمع فيها عوض من الألف والياء من حيث كانت هذه اسماء صيغت للتثنية والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقائمون وقاعدون ولكن على قولك هما وهم وهن لكان مذهبا ألا ترى ان هذين من هذا ليس على رحلين من رجل ولو كان كذلك لوجب ان تنكره البتة كما تنكر الاعلام نحو زيد ان ٢٠ وزيد بن وزيدون وزيد بن والا مر فى هذه الاسماء بخلاف ذلك ألا تراها تجرى مثناة ومجموعة اوصافا على المعارف كما تجرى عليها مفردة وذلك قولك مررت بالزيد بن هذين وجاء فى اخوانك اللذان فى الدار وكذلك قد توصف هى ايضا بالمعارف نحو قولك ، جاء فى ذاك الغلامان ورأيت اللذين فى الدار الظرفيين ، وكذلك ايضا يحدها فى التثنية والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت

الاشباه - ج - ١ ١١٥ حرف التاء  
ما كانت تعمله مفردة وذلك نحو قولك ، هاذان قائمين الزيدان وهؤلاء  
منطلقين اخوتك .

وقريب من هاذان واللدان ، قولهم هيهات مصروفة وغير مصروفة  
وذلك انها جمع هيهات وهيهات عندنا رباعية مكسورة فاء ، هاولاها الاولى  
هاء وعينها ولاهما الثانية ياء فهي لذلك من باب صيصية وعكسها باب ييليل .  
ويهاه ، قال ذوالرمة .

تلوم يهاه يياه وقد مضى (١) من الليل جوز واسبطرت كواكبه  
وقال كثير .

وكيف ينال الحاجبية آلف يليل مساء وقد جاوزت رقدا (٢)  
فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة المرة والقرقرة وكان قياسها اذا  
١٠ جمعت ان تقلب اللام ياء فيقال هوهيات كشوشيات وضوضيات الا أنهم حذفوا  
اللام لأنها في أحراسم غير متمكن ليخالف آخرها آخر الاسماء المتمكنة نحو رحيان  
ووليان فعلى هذه قد يمكن ان يقال ان الالف والتاء في هيهات عوض من  
لام الفعل في هيهات لأن هذا ينبغي ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة الذين  
وهؤلاء .

١٥ فان قيل وكيف ذاك وقد يجوز تمكيده في قولهم هيهات هيهات  
وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيده فقد صار اذا هيهات بمنزلة قصاع وجفان .

قيل ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حده في غيره من المعرب  
ألا ترى انه لو كان هيهات (٣) من هيهات بمنزلة ارطيات من ارطاة وسعليات من  
سعلة لما كانت الا نكرة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان الا نكرتين .  
٢٠

---

(١) كذا - وفي التاج - قال ابن بري والذي في شعره في رواية ابى العباس  
الاحول - وقد بدا - وما في الاصل - براوية ابى على تلوم يهاه اليها وقد  
مضى - الخ (٢) كذا - وفي معجم البلدان وقد جاوزت نخلا ، ويليل قرية  
قرب وادى الصمراء من اعمال المدينة - (٣) كذا - ولعله - هيهات - فان  
اصل هيهات هيهات .

فان قيل ولم لا تكون سعليات معرفة اذا جعلتها علما لرجل او امرأة  
سميتها بسعليات وارطيات وكذلك انت في هيات اذا عرفتها فقد جعلتها علما على  
معنى البعد كما ان غاق في من لم ينون قد جعل علما لمعنى القراق ومن نون فقال  
غاق غاق وهياه هياه وهيات هيات فكأنه قال بعدا بعدا فجعل التنوين علما  
لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك .

قيل اما على التحصيل فلا يصح هناك حقيقة بمعنى العلمية وكيف يصح  
ذلك وانما هذه اسماء سمي بها الفعل في الخبر نحو شتان وسرعان واف واتاوه  
واذا كانت اسماء للافعال والافعال اقعد شيء في التنكير وابعده عن التعريف  
علمت انه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على معنى لا يضا مه الا التنكير فلهذا قلنا  
ان تعريف باب هيات لا يعتد تعريفا وكذلك غاق وان لم يكن اسم فعل فانه  
على سمته ألا تراه صوتا بمنزة حاء وعاء وهاء وتعرف الاصوات من جنس  
تعرف الاسماء المسماة بها .

فان قيل ، ألا تعلم ان معك من الاسماء ما يكون فائدة معرفته كفائدة  
نكرته البتة وذلك قولهم غدوة هي في معنى (١) غداة الا ان غدوة معرفة وغداة  
نكرة وكذلك اسد واسامة وتعلب وتعاله وذئب وذؤابة وابوجعدة  
وابو معطة فقد تجد هذا التعريف المساوي (٢) لمعنى التنكير فاشيا في غير ما ذكرته  
ثم لم يمنع ذلك اسامة وتعاله واباجعدة (٣) وابا معطة ونحو ذلك ان يعد  
في الاعلام وان لم يخص الواحد من جنسه فلذلك لم لا يكون هيات  
كما ذكرنا .

قيل هذه الاعلام وان كانت معانيها تكررات فقد يمكن في كل واحد  
منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت ذلك الاسد الذي فرقته وتباركت  
بالثعلب الذي تباركت به وخسأت الذئب الذي خسأت به فاما الفعل فما  
لا يمكن تعريفه على وجه فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمة خاصة

(١) عبارة ابن جنى في المبهج علم على معنى غداة - (٢) اصل - المساوق

ولا تعريفا

(٣) اصل - وبجاوة .

ولا تعريفا .

وايضا فان هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذا اقرب اليها ومعتز بين الاسماء وبينها ، ألا ترى ان البناء الذي سري في باب صه ومه وحيهلا ورويد وايه وايبها وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار<sup>١</sup> ومناع انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشياء معنى لام الامر لأن اصل صه ه اسم له وهو اسكت والاصل لتسكت كقراءة النبي عليه السلام ( فبذلك فلتفرحوا ) .

- وكذلك مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف وكذلك نزال هو اسم انزل واصله لتزل فلما كان معنى اللام عابرا في هذا النسق وساريا في ايجابه ومقصورا (١) في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل ١٠ اين وكيف لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى حرف التعريف ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك ، فاما اف وهيئات وباهما عما هو اسم للفعل في الخبر فحول في ذلك على افعال الامر وكان الموضوع في ذلك انما هو لصفه ومه ورويد ونحو ذلك ثم حمل عليه باب اف وشتان ووشكان من حيث كان اسما سمي به الفعل واذا جاز لا حمد وهو اسم علم ان ١٥ يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان ان يشبه اسم سمي به الفعل في الخبر باسم سمي به الفعل في الامر اولى ، ألا ترى ان كل واحد منهما اسم وان المسمى به ايضا فعل ومع ذا فقد تجد لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى ( اسمع بهم وابصر ) وقوله ( قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا ) اي فليمدن ٢٠ ووقع ايضا لفظ الخبر في معنى الامر نحو قوله تعالى ( لاتنظار والدة بولدها ) وقولهم ( هذا الهلال ) معناه انظر اليه ونظائره كثيرة فلما كان اف كصفه في كونه اسما للفعل كما ان صه كذا ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل مأثور به وهذا اسم لفعل مخبر به وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كأن كل

واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى وما كان على بعض هذه القربي والشبكة الحق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبتت فيه ووفت علته واطمأنت به فاعرف ذلك .

و بما حذفت لامه وجعل الزائد عوضا منها، فرزدق وفر يزيد وسفرجل  
 ٥ وسفيريج وهو باب واسع فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف  
 عوضا من حرف اصلي محذوف .

واما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير ، منه التاء في  
 فرازة وزنادقة وجحاجة الحقت عوضا من ياء المد في فرازين وزناديق  
 وجحاجيح .

ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من حرف زائد حذفت منه نحو قولهم  
 ١٠ في تكسير مد حرج وتحقيره دحيريج ودحاريج فالياء عوضا من ميمه وكذلك  
 جحافيل وجحيفيل الياء عوضا من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء  
 عوضا من يائه وكذلك زعافير الياء عوضا من الفه ونونه وكذلك الهاء في  
 تفعلة في المصادر عوضا من ياء تفعيل او الف فعال وذلك نحو سليته تسلية  
 ١٥ وربيته تربية الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلي وتربي او الف سلاء ورباء ،  
 انشد ابو زيد .

باتت تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صبيا

ومن ذلك تاء الفعلة في الرباعي نحو الهملاجة والسر هفة كأنها عوض  
 من الف فعلا لنحو الهملاج والسر هاف قال العجاج ( سر هفته ما شئت من  
 ٢٠ سر هاف) وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة  
 كأنها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسيقاء ومن ذلك قول التغلبي  
 متى كنا لأمك مقتونيا

والواحد مقتوى وهو منسوب الى مقتى وهو مفعول من القتو  
 وهو الخدمة قال .

انى امرأ من بنى خزيمة لا احسن قتل الملوك والحقدا

فكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع بصرى وكوفى قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع معاقبا ليااء الاضافة فصحت اللام لنية الاضافة كما يصح معها واو لا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون . فقد ترى الى تعويض علم الجمع من يأتى الاضافة والجمع زائدا، وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة انها عوض من الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال ألف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم - قال ابن جنى ، وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعنى في (كتاب التعاقب) وفيه ان ابا على رد قول المبرد في الجزء الستين من ١٠ (التذكرة) وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهى زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر واصناف زيادتها بين الف الافعال ويااء التفعيل قال لكن الالف في المفاعل بغيرها هى الف فاعلته للاحالة وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربته مضاربا قال الشاعر .

أ قاتل حتى لا ارى لى مقاتلا وانجو اذا غم الجبان من الكرب ١٥

فاما اقامت إقامة و اردت إرادة ونحو ذلك فان الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزائدة وهى في قول ابى الحسن عوض من عين افعال على مذهبهما في باب مفعول من نحو ، مبيع ومقول والخلاف في ذلك قد عرف واحيط بحال المذهبين فيه فتركتاه لذلك ومن ذلك الالف في يمان وتهام وشام هى عوض من احد يأتى الاضافة في يمني وتهامى ٢٠ وشامى وكذلك الف ثمان قلت لابي على لم زعمتها للنسب فقال لأنها ليست بجمع كسر فتكون كصحار قلت له نعم ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البتة نحو باقية وكرامية وسماهية فقال نعم هو كذلك ومن ذلك ياء التفعيل بدل من الف لفعال كما ان التاء في اوله عوض من احدى عينيه وقد وقع هذا التعاوض في

الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيما المزوجة بانفس صيغها وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل .

ان الكريم وايبك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتشكل  
اي من يتشكل عليه لحذف عليه هذه وزاد على متقدمة ألا ترى انه  
يعتمل ان لم يجد من يتشكل عليه ويدع ذكر قول غيره هنا ، وكذلك قول  
الآخر .

اولى فاولى بامرئ القيس بعد ما خصفن بآثار المطى الحوافرا  
اي خصفن بالحوافر آثار المطى يعنى آثار اخفافه لحذف الياء من  
الحوافر وزاد اخرى عوضا منها فى آثار المطى هذا على قول من لم يعتقد القلب  
وهو أمثل فما وجدت مندوحة عن القلب لم يرتكبه ، وقياس هذا الحذف  
والتعويض قولك بايهم تضرب امرده اي ايهم تضرب امرده وهو كثير انتهى  
ما اورده ابن جنى فى هذا الباب ، وبقي تمامت نوردتها مزيدة عليه .  
منها ، قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض ، من ذلك  
تشديد الميم فى النغم فى بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله فى  
١٥ اوفوا نشد الاصمعي ( يا ليتها قد خرجت من فمه ) .

وتشديد اب وأخ عوضا من لا ميهما فان اصلهما ابوا واخو قال فى  
الجمهرة ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقولون أخ واخة وقال ابن مالك  
فى ( شرح التسهيل ) ذكر الازهرى ان تشديد خاء اخ وباء اب لغة قال  
وكذا تشديدنون هن قال سحيم .

٢٠ ألايت شعرى هل ابتن ليلة وهنى جاذبين لهزمتى هن (١)  
وتشديدميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي قال ( والدم  
يجرى بينهم كالجدول ) وقال .

اهان دمك فرغا بعد عزته يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد  
فقد شقيت شقاء لا انقضاء له وسعد مردك موفور على الابد

وذهب جماعة الى ان تشديد النون في هذان عوض من ألف ذا المحذوفة، وقوم الى ان النون في المتنى والجمع عوض من حركة المفرد، وآخرون الى انها عوض من تنوينه، وآخرون الى انها عوض منهما معا ومن هذا الباب تعويض هاء التانيث من، الف التانيث .

٥. الخامسة، تقول في جمع جنطى وعفري حباط وعفان فاذا عوضت من الالف فان شئت تعوض الياء تقول حبانط وعفارين وان شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة .

قال ابو حيان، لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شئ غير باب لغزى، واما تعويض الهاء فمقصود على ما ذكر واكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء السبب المحذوفة كاشعنى واشاعة وازرقى .  
١٠. وازراقة ومهلبى ومهالبة .

ومن تعويض الهاء عن الف التانيث قولهم في تصغير لغزى لغزة وفي تصغير حبارى حيرة .

- ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف اليه في اى واذا ومن حرف العلة المحذوفة في نحو جوار وغواش واعيم وقاص وداع .  
١٥. قال ابن النحاس في ( التعليقة ) واختلف في تنوين كل وبعض قليل عن المضاف اليه كاذ .

قال الرمشمى والاولى ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانما هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين عليه فلما زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان عليه من  
٢٠. دخول التنوين عليه انتهى .

## قاعدة

قال ابو حيان، قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا، يا ابت فالتاء عوض من ياء المتكلم وقد يكون العوض فى الآخر من محذوف كان فى الاول

كعدة وزنة وعكسه كإسم وأست لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا في اوله همزة الوصل .

وقد يكون التعويض من حرف ليس اولاً ولا آخراً فيعوض منه حرف آخر نحو زائدة في زنا ديق .

وقال ابو البقاء في (التبيين) عرفنا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا اخيراً مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الآخر عوضوا في الاول مثل أبين وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في اوله فكان (١) المحذوف من آخره .

قال، والعوض مخالف للبدل فبدل الشيء يكون في موضع والعوض يكون في غير موضع العوض عنه .

قال، فان قيل التعويض في موضع لا يوثق بان المعوض عنه في غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فاين كملت حصل غرض التعويض، لا ترى ان همزة الوصل في اضرب وبابه عوض من حركة اول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة .

فالجواب ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن ان موضعه مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين، قولهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما الغرض العدول عن اصل الى ما هو اخف منه والخفة تحصل بخالفة الموضع ما ما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة لان الحرف قد يتقل بموضعه فاذا ازيل عنه حصل التخفيف .

وفي (شرح التسهيل) لابي حيان اختلاف في باب قضاة ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة وانه من الاوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل .

وقال بعضهم وزنه فعلة ككامل وكلة وان هذه الضمة للفرق بين المعتل الآخر والصحيح .

وقال الفراء وزنه فعل بتضعيف العين كنازل ونزل والهاء فيه اعنى  
فى غزاة ورماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء فى اقامة واستقامة عوض  
مما حذف .

قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور اليشكرى فى  
ارجوزته فى النحو وهى ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت الاتسعين .  
بيتا احتوت على نظم سهل وعلم جم فقال .

والوزن فى الغزاة والرماة	فى الاصل عند حملة الرواة
فعله ليس لها نظير	فى سالم من شأنه الظهور
وآخرون فيه قالوا فعله	كما تقول فى الصحيح الجملة
نقص فى ذلك حرف القاء	بالضم فى ذى الواو اذى الياء
وخالف الفراء ما انبأت	وحجهم بقولهم سراه
وعنده وزن غزاة فعل	كما تقول نازل ونزل
فالهاء من ساقطها معناه	وانما تعرف بالرياضة
كالاصل فى اقامة اقوام	بالاعتياض اطراد الكلام
وبعضها جاء على التأصيل	غزى وعفى ليس بالمجهول

وقال الرمحشرى فى (الاحاجى) معنى العوض ان يقع فى الكلمة  
انتقاص فيتدارك بزيادة شىء ليس فى اخواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم  
بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزيادة التنوين (١) والفرق بين العوض  
والبذل ان البذل يقع حيث يقع المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك الا ترى  
ان العوض فى اللهم فى آخر الاسم والمعوض منه فى اوله .

وقد الف ابن جنى (كتاب التعاقب) فى اقسام البذل والمبدل منه  
والعوض والمعوض منه وقال فى اوله اعلم ان كل واحد من ضربى التعاقب  
وهما البذل والعوض قد يقع فى الاستعمال ووضع صاحبه وربما امتاز احدهما

بالموضع دون رسيه (١) والا ان البذل اعم استعلا من العوض، وذلك انا نقول ان الف قام بدل من الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في آخر اللهم بدل من ياء في اوله كما نقول انها عوض منها وان ياء اينق بدل من عينها كما نقول انها عوض منها، ولا ترى الى سعة البذل وضيق العوض وكذلك جميع ما استقرت به تجدد البذل فيه شائعا والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا كذا وضع هذين اللفظين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس وذلك ان تصرف ع، وض، في كلام العرب اين وقعت انما هو لأن يأتي مستقبل ثان مخالفا لمقتضى ومن ذلك تسميتهم الدهر عوضا لانه موضوع على ان ينقضي الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده ومعلوم ان ما يمضي من الدهر فان لا يعاد ومعاد لا يرجع وما ورد في فوت المعوض منه قوله .

عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ والضرس نقد

اي عوضها الله الولد مما اخذه منها من سواد الشعر وصحة الفم فهذه حال تصرف ع، وض، وليس كذلك تصرف ب، دل، لان البذل من الشيء قد يكون والشئان جميعا موجودان، ألا ترى الى قول النحويين في مررت باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا موجودين فاما من قال ان زيدا مترجم عن الاخ فانه لا يابى ايضا ان يقول بدل منه وانما أثر لفظ الترجمة هنا وان كان يعتقد صحة لفظ البذل فيه كالمفاظ يختارها احد الفريقين ويجيز مع ذلك ما اجاز الفريق الآخر كالجر والخفض والصفة والنعته والظرف والمحل والتمييز والتفسير وغير ذلك .

وما ينبغي ان تعرف فرقا بين البذل والعوض ان من حكم البذل ان يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع المعاض منه ألا ترى ان ياء ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو موسر بدل من الياء التي هي فاؤها وهي في مكانها،

وإبدال وّ دّ الاولى بدل من تاء وتدهى فى مكانها والالف فى رأيت زيد ابدل من تنوينه وهى فى مكانه وليس احد يقول ان ياء ميزان عوض من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رأيت زيد ا عوض من تنوينه فى الوصل وسبب ذلك ما قد مناه من ان ، ع و ض ، انما هى لعدم الاول وتعويض الثانى منه وليس كذلك الالف فى قام وباع لأنها فيهما ٥ كأنهما الواو والياء ومتى نطقت بواحد من هذه الاحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر وكذلك الالف التى هى بدل من التنوين ومن نون التوكيد فى اضر با جارية عندهم مجرى ما هى بدل منه حتى انهم اذا نطقوا بالالف فكأنهم قد نطقوا بالنون فالالف اذا كأنها هى النون وعلى هذا ساق سيبويه حروف البديل الاحد عشر لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقد ما عليه ١٠ ولا متر اخيا عنه ولم يسم شيئا من ذلك عوضا وليس كذلك هاء زنادقة لأنها عوض من ياء زناديق قيل لها عوض لأنها لم تقع موقع ما هى عوض منه وكذلك هاء التفعلة نحو التقدم والتجربة وتاء التفعيل عوض من عين فعال فتاء تكذيب عوض من احدى عيني كذاب لأنها ليست فى موضعها ولكن ياء التفعيل بدل من الف فعال لانها فى موضعها ولأن الياء ايضا قريبة الشبه ١٥ بالالف كأنها هى والبديل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه انتهى .

### قاعدۃ

العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول شيخه ابن عصفور والآمدى ، انه لا يجوز حذف فعل الشرط فى الكلام او حذفه وحذف الجواب معا الا بشرط تعويض لا ، من المحذوف نحو اضر ب زيدا ان ٢٠ اسماء والافلا ، فقال ليس بشيء بل لانائبة وليست عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع بينهما تقول اضر ب زيدا ان اسماء وان لايسىء فلا تضربه واو كان تعويضا لما جاز الجمع بينهما ورد ايضا قول ابى موسى الجزولى أن ما اللاحقة لائى الشرطية عوض من المضاف اليه المحذوف الذى تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت عوضا

لم تجتمع مع الاضافة في قوله تعالى ( ايما الاجلين ) لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه بل الصواب أنها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت عوضا للزمت .

وللقاعدة فروع .

٥ احدها ، قولهم اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما .  
الثاني ، قولهم في النداء يا ابت ويا امت التاء فيهما عوض من ياء  
الاضافة ولذا لا يجمع بينهما .

٦ الثالث ، قولهم يمانى وشامى وتهاى الالف فيه عوض من احدى يائى  
النسب ولذا لا يجمع بينهما .

١٠ الرابع ، قولهم عدة وزنة ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة  
التي هي فاء الكلمة والاصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان .

الخامس ، قولهم زنادقة الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ولذلك  
لا يجتمعان ومثله دجاجة وجبارة وما اشبه ذلك .

السادس ، قال ابو حيان يختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث بالحق  
١٥ شين (١) عند بعض العرب وسين (٢) عند بعضهم في الوقف وذلك عوض من  
الهاء فلذلك لا يجتمعان .

السابع ، قال ابو حيان قد نابت الالف عن هاء السكت في الوقف في  
بعض المواضع وذلك في حيهل وإن قالوا حيهله وحيهل وحيهلا والهاء الاصل  
والالف كأنها عوض عنها واما ان فسمع فيه إنه بالهاء ووقف عليه ايضا بالالف  
٢٠ فقالوا إنا وليست الألف من الضمير خلافا للكوفيين اذ لو كانت منه لقات في  
الوقف عليه إناه كما قلت في الوقف على هذا هذاه .

الثامن ، باب جوار وغواش يقال فيه حالة النصب رأيت جوارى بمنع  
الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء وفي حالة الرفع والبحر تحذف ياءه

(١) ويقال لهذه اللغة لغة الكشكشة - ح (٢) يقال لها لغة الكسكسة - ح .

ويلحقه التنوين والاصح انه عوض من الياء ولذا لا يجتمعان .

قال في ( البسيط ) وهذه المسئلة مما يعان فيهما ويقال ، اى اسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه ، ونقصان لفظه بحذف يائه واتمام حكمه بلحوق التنوين به .

- التاسع ، قال الكوفيون لولا في قولك لولا زيد لا كرمك اصلها ه  
لو والفعل والتقدير لو لم يمنعنى زيد من اكرامك لا . كرمك الا انهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا عوضا فصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولك اما انت منطلقا فحذفوا الفعل وزادوا اما عوضا من الفعل .  
قالوا والذي يدل على انها عوض انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل  
لثلا يجمع بين العوض والمعوض منه .

١٠

العاشر ، قال ابو حيان في ( شرح التسهيل ) لا يجوز ان يجمع بين  
إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب بحوان تقم فاذا زيد قائم لأنها عوض  
منها فلا يجتمعان .

- الحادي عشر ، قال في ( البسيط ) تصحب اللام اسم الاشارة فيقال  
ذلك وهى عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار اليه ولذلك لا يجوز ه  
الجمع بينهما فيقال هذا لك لثلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف فانه  
يجوز الجمع بينهما لعدم العوض .

الثاني عشر ، قال الزنجشري في ( الاحاجي ) نحو قولهم سنون  
وقلون وارضون وحرون جميع حرة جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من  
المحذوف فيها من لام او حرف تأنيث .

٢٠

وقال في ( البسيط ) سنة حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون  
عوضا من عود لامها فيقال سنون فاذا جمعت على سنوات عادت اللام لانه  
قياس جمعها وليس عوضا واما قلة فتجمع على قلون وقلات ولا تعود لامها في  
الجمعين لان علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى وكذا هنة

تجمع على هنوات ولا تعود اللام لأن الألف والتاء صارا كالعوص وكذا  
فئة وفئات وشية وشيات ورتة ورتون ورتات ومئة ومئون ومئات ونحو  
ذلك .

وقال ابن فلاح ( في المغنى ) سمعت الفاظ مجموعة جمع التصحيح جبرالها  
لما دخلها من الوهن بحذف لام اوتاء تأنيث او ادغام قالوا، سنة وسنون وقلة  
وقلون وبرة وبرون وثبة وثبون وكرة وكرون ورتة ورتون ومئة ومئون  
وارض وارضون وحررة وحرون، وهذا يتوقف على السماع لا مجال للقياس فيه،  
وقد غير وابنية بعضه اشعار ابعدم اصلته في هذا الجمع فكسروا اول سنين  
وكسروا وضموا اول ثبين وكرين، وقيل ان جمعها ليس عوضا عن تاء اثانيت  
بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل وقد كثرت التعويض من محذوف اللام  
لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سنخها ولم يوجد التعويض في محذوف  
التاء الا في ارض ليكون لزائد في قوة الاصل في المراعاة والطلب انتهى .

الثالث عشر، الاسماء الستة حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل  
اعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها، ذكره ابن يعيش في ( شرح المفصل )  
الرابع عشر، قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره  
انا دى زيدا او ادعو ونحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا التلفظ به لأن  
يا قد ثابت عنه

الخامس عشر، قال ابن يعيش قال الخليل اللام في المستغاث بدل  
من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يا زيدا ولذلك يتعاقبان  
فلا تدخل اللام مع الف الندبة ومجرهما واحد لأنك لا تدعو واحدا منهما ليستجيب  
في الحال كما في النداء .

السادس عشر، قال ابن يعيش هاء التنبيه في يا أيها الرجل زيدت  
لازمة عوضا مما حذفت منها والذي حذفت منها الاضافة في قولك، اي الرجلين  
والصلة اتي في نظيرها وهي من، ألا ترى انك اذا ناديت من قلت، يا من ابوه  
قائم ( ١٦ )

الأشياء - ج - ١ ١٢٩ حرف التاء  
قائم ويامن في الدار .

السابع عشر، قال ابن يعيش الناس اصله أناس حذفوا الهمزة وصارت  
الالف واللام في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فاما قوله ،

(إن المنايا يطلعن على الآناس الا منينا ) فمردود لا يعرف فائله

الثامن عشر، قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير اذا كرر .  
الاسم نحو، الاسد الاسد، لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما .

التاسع عشر، قال ابن يعيش قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى  
العذرورد منصوبا بفعل مقدر كأنه قال هات عذيرك او احضره ، وضع  
موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه اقيم  
مقام الفعل .

١٠

العشرون ، قال ابن يعيش الحذف في المضاف اليه بالحرف المقدر  
الذي هو اللام او من وحسن حذفه لنياية المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه  
في اللفظ وليس بمنزلة في العمل ، قال ونظير ذلك واورد الحذف في الحقيقة  
ليس بها بل برب المقدرة لان الواو وحرف عطف وحرف العطف لا يخفف  
وانما هي نائبة في اللفظ عن رب .

١٥

الحادي والعشرون ، قال ابن يعيش اذا قلت رأيت القوم اجمعين  
كان في تقدير رأيت القوم جميعهم وكان يجب ان تقول جاء القوم كلهم  
اجمعهم اكتبهم ابصعهم ، فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو  
والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف اليه ولهذا لم يحرين  
على ذكره وصار ذلك بحكمهم ارضا على ارضين عوضا من تاء التأنيث .

٢٠

فان قيل تاء التأنيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت  
حروف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما عوضوا عما حذف من  
نفس الكلمة نحو ، مائة ومئين وقلة وقلين وثبة وثبين ، والمضاف اليه كلمة  
قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها .

فالجواب ان المضاف اليه ايضا يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما واذا صغرت نحو عبدالله وامرئ القيس انما يصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم التأنيث نحو طليحة وحميراء يصغر الصدر ويبقى علم التأنيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف واريد معناه .

الثاني والعشرون، قال ابن هشام في (الغنى) لا يجوز حذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان .  
وقال ابن القواس في (شرح الدرر) كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل الا انه لا يستعمل مع خبرها لان الخبر عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

الثالث والعشرون، قال السخاوي في (تنوير الدباجي في تفسير الاحاجي) ما في قولك أ ما انت منطلقا انطلقت عوض من كان اذا الاصل لأن كنت منطلقا ولهذا لا يجوز اظهار الفعل معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيدا لم يمتنع اظهار الفعل وهو قول المبرد .

الرابع والعشرون، أ ما في قولهم أ ما زيد فمنطلق جعلت عوضا عن مهابين (١) من شيء ، ولهذا لا يذكر الفعل بعدها ذكره السخاوي  
الخامس والعشرون ، ما في قولهم افعل هذا إما لا، عوض من جملة اذ الاصل ان كنت لا تفعل غيره حذفت الجملة وصارت ما عوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي .

السادس والعشرون ، قد وسوف والسين وحرف النفي جعلت عوضا ماسقط من أن المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل فاذا عاد الساقط زال العوض ذكره الزمخشري في (الاحاجي) .

السابع والعشرون ، قولهم ، زرنى ازرك ، حقيقته ، زرنى فانك ان تزنى ازرك ، فيحذف جملة الشرط وجعل الأمر عوضا منها ذكره ابن جني في

قال ومثل ذلك أيضا الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمنى والدعاء والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه اعواض من الجمل المحذوفة المقدرة وتقدير الشرط نحولا تشتمه يكن خيرا لك ، اين بيتك ازره اى ان اعرفه ازره ، ليت لى ما لا تصدق به ، اللهم ارزقنى بعيرا احج عليه ، الاتزل • عندنا تصب خيرا ، فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة .

الثامن والعشرون ، قولهم انت ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت حذف جواب الشرط وجعلت الجملة المتقدمة فيه (١) عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هى الجواب لأن جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن ١٠ جنى .

التاسع والعشرون ، ما فى حيثما واذا ما جيئ بها عوضا من اضاهما الى الجملة ذكره ابن جنى .

الثلاثون ، الجملة التى هى جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدأ فى نحو لعمر ك لا فعلن وايمان الله لا فعلن فوجب حذفه ولم يجز (٢) ، ذكره ابن جنى . ١٥ الحادى والثلاثون ، جواب لولا فى قولك لولا زيد لقيمت جعل عوضا من خبر المبتدأ او معا قبله فوجب حذفه ، ذكره ابن جنى .

الثانى والثلاثون ، فوك ليت شعرى هل قام زيد فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعرى لأنه مصدر شعرت وشعرت فعل متعد فصدره متعد مثله وهذه الجملة ثابت عن خبر ليت وصارت عوضا منه فلا تطهر فى هذا الموضع ٢٠ اكتفاء بها ، ذكره ابن جنى .

الثالث والثلاثون ، يد وغد اصلهما يدى وغد ، بسكون العين حذف اللام وعوض منها حركه العين ، ذكره ابن جنى .

الرابع والثلاثون ، قال ابن هشام فى المغنى لكون الباء والهمزة

متعاقبتين لم يجز أقمت يزيد وكذا قال الحريري في (درة الفواص) (الجمع بينهما متنع كما لا يجمع بين حر في الاستفهام).

الخامس والثلاثون، والسادس والثلاثون، قال ابن جني في (سر الصناعة) اما قولهم لاها الله فانها صارت عندهم عوضا من الواو، ألا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في آله انك تقائم عوضا من الواو وقال الشوليين في (شرح الجزولية) اما آله بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول أو الله لا فعلن .

السابع والثلاثون، قال الاندلسي في (شرح المفصل) يقال ان واو والقسم عوض من الفعل بخلاف الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت الله ولم يجز اقسمت والله .

الثامن والثلاثون، قال ابن أياز لا يجوز اظهار أن الناصبة بعد حتى لان حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز اظهارها لثلاثا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه .

التاسع والثلاثون قال ابن عصفور في (شرح الجمل) المنصوب ١٥ على اضممار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اضمماره واظهاره كقولك لمن تأهب للحج مكة اى تريد ولمن سدد سهاها القرطاس اى اصبت وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يجز اظهاره لثلاثا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل ٢٠ المحذوف لا يطرد وانما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها .

فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا فانما جعلت العرب هذه الاسماء عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال .

ومن ذلك هنيئا مريئا وكرامة ومسرة ونعمة عيش وسقيا ورعيًا وسحقا وبعدا وتعسا ونكسا وبهرا، وما اشبه ذلك من المصادر التي استعملت في الدعاء

الدعاء للإنسان أو عليه أو هي حاكية لذلك كلها منصوبة بأخبار فعل لا يظهر لأنها صارت عوضاً من الفعل الناصب لها ، انتهى .

الأربعون ، قال ابن الدهان في (القرة) قال قوم إنما امتنع دخول الجرفي الفعل لأن الجزم في الفعل عوض من الجرفي الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه .

الحادي والأربعون ، قال ابن الصائغ في (تذكرته) نقلت من مجموع بخط علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح قال الفرق بين حسن وجهه وعبد بطنه واحد أنه حيث يبعد (١) الأول لأن فيه جمعا بين العوض والمعوض منه إذ إثبات الهاء في وجهه يقتضي أن يكون الوجه فاعلا بالصفة دون الثاني لأنه لا يصح رفع البطن بعبد والام بواحد ثم ينقل كما في حسن نحو حسن أبوه ثم ١٠ حسن الأب .

الثاني والأربعون ، قال ابن القواس في (شرح الدرة) قد عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف هاء التنبيه والف الاستفهام وقطع همزة الوصل فغروا بها لثباتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها .

### تنبيه

قال السخاوي في (تنوير الدياجي) أبدلوا من ياء الإضافة تاء في نحو يا ابت ويا مت وأبدلوا منها الفا فقالوا يا أبا ويا أما فلها بدلان التاء والالف ثم جمعوا بينهما فقالوا يا ابتا ويا امتا ولم يعدوا ذلك جمعا بين العوض والمعوض عنه لأنه جمع بين العوضين وكذا ذكر ابن النحاس في (التعليقة) وقال لا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض منه . ٢٠

### تنبيه

قال ابن جني في (كتاب التعاقب) لا يجمع بين أن يبدل من الحرف ويعوض منه هذا لم يأت في شيء من كلامهم .

## تنبیه

قال ابو حيان قال بعض اصحابنا في قول النحاة ان التاء في فرازة عوض من الياء نظر اذ يمكن ان تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وامكن انهم لم يجمعوا بينها وبين التاء لان الاسم يطول بهما وهما غير واجبين في الكلمة وعند ما رأى النحاة انها تعاقبها اعتقدوا فيها انها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاوضة ليس بمعنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد بل هذه عبارة تكون من النحوى عند رؤية التعاقب في كلامهم وان كان سيويوه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الاعواض الا انه لا يقدح فيه معنى بل انما ينبغي ان ينسب الى العرب المعاوضة اذ اكان للتعويض فائدة واي فائدة في اسقاط حرف وزيادة آخر انتهى .

قلت هذا السؤال قد تعرض له ابن جنى واجاب عنه فقال في (كتاب التعاقب) فان قلت لعل الهاء في زنادقة وجحاجة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصيا فلة فلا تكون عوضا، قلنا لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال ملائكة انما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة انتهى .

## قاعدة

١٥

ما كان عوضا لا يحذف فلا تحذف ما في أما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى (واقام الصلوة) فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعو او اتادى لاجازتهم حذفها . وقال الآمدي (في شرح الجزولية) ان قال قائل لم جاز دخول ياعلى هذا ولا تدخل على الالف واللام فالجواب ما قال المازني، ان اصل هذا ان تشير به الى واحد حاضر فلما دعوته نزعته منه الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت ياعوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل لان ياقده صارت عوضا

## التغليب

قال ابن هشام في ( المغنى ) القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما  
لغيره لمتناسب بينهما او اختلاط فلماذا قالوا الابون في الاب والام وفي الاب والخانة  
والمشرقين والمغربين والخالفين في المشرق والمغرب وانما الخالف المغرب سمي  
خافقاً مجازاً وانما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في  
ابى بكر وعمر والعجاجين في رؤبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة  
ولا جل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو ( فمنهم من يمشى على بطنه )  
الآية واسم المخاطبين على الغائبين في نحو قوله تعالى ( اعبدوا ربكم الذى خلقكم  
والذين من قبلكم لعلكم تتقون ) لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين  
على المؤنث حتى عدت منهم في ( وكانت من القاتنين ) والملائكة على ابليس  
حتى استثنى منهم في ( فسجدوا الا ابليس ) .

ومن التغليب ( اولتعودن في ملتنا ) فان شعبيا عليه السلام لم يكن في  
ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه وقوله ( يذروكم فيه ) فان الخطاب فيه شامل  
للعقلاء والالانعام فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والالانعام قالوا ، ويغلب  
المؤنث على المذكور في مسئلتين .

احداهما ضبعان في ثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا  
ضبعانان .

والثانية التاريخ فانهم ارحوا بالليالى دون الايام ذكر ذلك الزجاجي

٢٠

وجماعة .

قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيان فيتجرى  
حكم احدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما  
وانما ادرخت العرب بالليالى لسبقها اذ كانت اشهرهم قرية والقمر انما يطلم  
ليلاً ، وقال ابن فلاح في ( مغنيه ) العرب تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب

المتكلم على المخاطب وهما على الغائب في الاسماء نحو انا وانت قنا وانت وزيد قتما واستدل بذلك على ان المضارع حقيقة في الحال مجازي في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب على الابعد .

## التغيير يأنس بالتغيير

ففي ذلك قال ابو حيان ، باب النسب بنى على ثلاث تغييرات . لفظي وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها . ومعنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له ، ألا ترى ان عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه على فاذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب الى على .

وحكى ، وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مرت برجل قرشي ابوه كما نك قلت منتسب الى قرشي ابوه ويطر د ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفع اسم الفاعل المشتق فهذه ثلاث تغييرات ، ولما كانت هذه التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس اذ التغيير يأنس بالتغيير .

وقال غيره النسب يغير الاسم تغييرات . منها انه ينقله من التعريف الى التنكير تقول في تميم تميمي والاضافة في غير هذا الباب حكما في الاكثر ان تعرف .

ومنها انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق والالماجاز وصف المؤنث به ولحاقه التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر او ضمير .

ومن ذلك قال ابن يعيش ، انما اختصت الاعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الاخبارات والعلامات ونحوها ولان الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل والاعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى انهم قالوا حبة ومحجب ومكره ، وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء لأنها في اصلها مغيرة بنقلها الى العلمية والتغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال السخاوى فى (تنوير الديابجى) دخلت تاء التأنيث فى أم واب فى حال النداء عوضا من ياء الاضافة نحو، يا أمت ويا ابنت، والاصل يا أمى ويا ابى والدليل على انها تاء التأنيث قولهم فى الوقف يا ابه ويا امه وانما اختص ذلك بالنداء لأنه من باب تغيير .

- ومن ذلك قال ابن يعيش يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وان لم يكن علما نحو، يائب وياعض، فى ثبة وعضة لأنها تبدل هاء فى الوقف ابد الامطرادا فساغ حذفها لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لأن التغيير يأنس بالتغيير .

- ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقة) لا يرخم المتعجب منه لأننا لا رخم الا ما احدث فيه النداء البناء وليس بمندوب لأنه لما تطرق اليه التغيير بالبناء ١٠ . جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر بالترخيم لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال ابن فلاح فى (المغنى) انما اتبعت حركة المئادى لحركة الصفة اذا كانت ابنايين علمين لكثرة تغيير الاعلام بالنقل . والتغيير يأنس بالتغيير .

- ومن ذلك قال السخاوى، باب فعيلة اذا نسب اليه يحذف منه التاء ثم الياء فيقال فى حنيقة حنفى لأن ياء النسبة لما تسلمت على حذف التاء تسلمت ١٠ . على حذف الزائد الآخر، والتغيير يأنس بالتغيير، بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمى لفقد العلة المذكورة وكذا قال ابن النحاس لما تطرق اليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر لأن التغيير يأنس بالتغيير .

- وقال ابن فلاح فى (المغنى) انما اختص العلم بالترخيم لوجهين . ٢٠

احدها ان الاعلام منقولة فى الاغلب عن وضعها الاول الى وضع ثان والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير، كما قلنا فى حذف الياء فى النسب الى حنيقة تبعا لحذف التاء دون حذفها من حنيف، والثانى ان النداء اثر فيها التغيير بالبناء، والتغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والذي خرج عن نظائره أى من الموصولات وذلك ان كل موصول اذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول وكان المبتدأ مضمرا لم يجوز حذف المبتدأ وابقاء الخبر الا في ضرورة شعر ويجوز حذف المبتدأ في اى (١) فصيح الكلام نحو، يعجبني ايهم هو قائم ، وان شئت قلت ايهم قائم فلما غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها ايضا بالبناء لأن التغير يأنس بالتغير .

## التقاص

منه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلبا للقاصة ذكره ١٠ في (البسيط) .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) ابدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء والاصل موه وشوه وفي أيهات والاصل هيات وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة ابدال الهاء من الهمزة قالوا هن فعلت والمراد ان وهبت الثوب في ابرته .

وقال ابن فلاح في (الغنى) قلبت الهمزة في نحو صحراء وعشراء ونفساء واواني الجمع بالألف والتاء فيقال صحراوات وعشراوات ونفساوات لأن الواو قد تبدل همزة فابدلت الهمزة واوا طلبا للتقاص . ١٥

## تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في ٢. الغنى فقال القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة

احداها ، اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الاحكم غير في الوصف بها .

(١) ي ، في اى شئ صحيح فصيح كذا - ولعله - في اى ، في فصيح . الثاني

الثاني اعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله .

ان تقرأن على اسماء ويحكم منى السلام وان لا تشعرا احدا

واعمال ما حملا على أن نحو ( كما تكونوا يولى عليكم ) ذكره ابن الحاجب .

الثالث ، اعطاء إن الشرطية حكم لو في الاهمال ( نحو فان لا تراه فانه يراك )

واعطاء لو حكم إن في الجزم نحو ( اويشأ طار بها ذو ميعه ) ذكره ابن الشجرى .

الرابع ، اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله ( وذا تصبك خصاصة

فتحمل ) واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضى الله عنها ( وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس ) .

الخامس ، اعطاء لم حكم لن في عمل النصب قرئ ( ألم نشرح )

وفي اعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله .

١٠

ان يحب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الخلقه

السادس ، اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطاء ليس حكم

ما في الاهمال عندا تقاض النفي بالاكقولهم ( ليس الطيب الا المسك ) .

السابع ، اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله ( يا ابتاعك او عساكا )

واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن .

١١

الثامن ، اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه كقولهم ، خرق

الثوب المسار ، وقوله ( اوبلغت سواآتهم هجر ) .

التاسع ، اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب

واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر .

العاشر ، اعطاء افعل في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير .

واعطاء افعل التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر .

قال ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه بلقاء

من ذلك امثلة كثيرة ، وذكر محمد بن مسعود بن الزكي في كتابه ( البديع )

ان الذى وأن المصدرية يتقارضان فتقع الذى مصدرية كقوله .

أُتقِرَح اكباد المحبين كالذى أرى كبدى من حب مية تقرح  
وتقع أن بمعنى الذى كقولهم ( زيد اعقل من ان يكذب ) .

اى من الذى يكذب قال ابن هشام قأما وقوع الذى مصدرية فقال  
به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك ، وجعلوا منه  
ذلك الذى يشر الله به عباده ( وخضتم كالذى خاضوا ) واما عكسه فلم اعرف  
قأثلا به والذى جرى عليه اشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد فى  
العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال  
وقل من يتنبه لأشكالها .

قال وظهر لى توجيهان احدهما ان يكون فى الكلام تأويل على  
١٠ تأويل فيؤل ان والفعل بالمصدر ويؤل المصدر بالوصف فيؤل الى المعنى الذى  
اراده ولكن بوجه يقبله العلماء ألا ترى انه قيل فى قوله تعالى ( وما كان هذا  
القرآن أن يفترى ) ان التقدير ما كان اقراء ومعنى هذا ما كان مفترى .

الثانى ، ان اعقل ضمن معنى ابعد فعنى المثال زيد ابعد من الكذب  
لعقله من غيره فمن المذكورة ليست الحارة للفضول بل متعلقة بالفعل لما تضمنه  
١٥ من معنى البعد لالما فيه من المعنى الوصفى والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل  
هذا لقصد التعميم وفى ( شرح الدرة ) لابن القواس شبهت ليس بلا حملت  
عليها فى العطف كما حملت لاعليها فى العمل قال بعضهم فى قوله تعالى ( وان كلاما  
ليوفينهم ) خرج الما زنى الآية على ان ان وان كانت مشددة فهى النافية بمعنى  
ماثقلت كما ان ان المشددة لا تخفف وهذا من التقارض .

## فائدة

٢٠

قال الزنجشري ( فى المفصل ) واعلم ان الاوغيرا يتقارضان مالكل  
واحد منهما . قال ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد منهما يستعير من  
الآخر حكما هو اخص به فاصل غير ان يكون وصفا والاستثناء فيه عارض  
معار من الا .

## التقدير

فيه مباحث الاول قال ابن هشام القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصلى لئلا يخالف الاصل من وجهى الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدارأيته مقدما عليه .

- وجوز البياضيون تقديره مؤخرأ عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص .  
حيثئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوى لذلك .

- فالاول نحو ايهم رأيته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو (وأما ثمود فهدينا هم) فيمن نصب اذ لا يلي أما فعل وكنا قد منأ في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرأ عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر  
عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب ان تأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان او اسما لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لأن خبر  
كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلبس الجملة الاسمية بالفعلية ، والثاني نحو (١) متعلق بالبسملة الشريفة فان الزمخشري قدره مؤخرأ عنها لأن قرئشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا ، فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيماً لشيأ نه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيقي بذلك .

٢٠

الثاني ينبغي تقليل المقدرا ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش ضربى زيد اقاأما ضربه قائما اولى من تقدير باقى البصريين حاصل اذ كان او اذا كان قائما لانه قدرا ثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره في انت منى فرسخان بعدك منى فرسخان اولى من تقدير الفارسي

انت منى ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر  
يتعلق به الظرف والفارسي قدوشيعين يحتاج معها الى تقدير ثالث وضعف  
قول بعضهم في (وأشربوا في قلوبهم العجل) ان التقدير حب عبادة العجل والاولى  
تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في (واللائى يئسن) الآية ان  
الاصل (واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر) والاولى ان يكون الاصل واللائى  
لم يحضن كذلك قليلا للحدوف .

الثالث اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايقة او موصوف وصفة  
مضافة او جار ومجرور ومضمر عائد على ما يحتاج الى الرباط فلا يقدر ان ذلك  
حذف دفعة واحدة بل على التدرج فالاول نحو (كالذى يغشى عليه) اى كدوران  
عين الذى والثاني نحو (اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا) اى تضوعا مثل  
تضوع نسيم الصبا - والثالث كقوله تعالى (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس  
شيئا) اى لا تجزى فيه ثم حذف في نصار لانجزيه ثم حذف الضمير منصوبا  
لا تخفوا فاقاه الا خفش .

الرابع ، يبنى ان يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر في  
ضربى زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ دون اذا كان او اذا كان ويقدر  
أضرب دون اهن في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور مانع معنوى  
او صناعى قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا أضرب اخاه يقدر فيه اهن دون  
أضرب .

فان قلت زيدا اهن اخاه قدرت اهن والثاني نحو زيدا امرره يقدر  
فيه جاوز دون امرره لأنه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل ما يتعدى تارة بنفسه  
وتارة بحرف الجر نحو نصح في قولك زيدا نصحت له جاز ان تقدر نصحت  
زيدا بل هو اولى من تقدير غير المفوظ به .

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور للمانع صناعى قوله (يا ايها المأخ دلوى دونكا)  
اذا مدر دلوى منصوبا فالقدر خذ ، لا دونك وقوله (وأضرب منا بالسيوف

الاشياء - ج - ١ ١٤٣ حرف التاء

القوانسا ( الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لاسم تفضيل محذوف لاننا فرنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطى زيدا اس درهما التقديرا عطاء ولا يقدر اسم فاعل لأنك انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماخذى المجرد من أل .

الخامس ، قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو هـ ( وما كان هذا القرآن أن يفترى ) فان يفترى مؤل بالافتراء والافتراء مؤل بمفترى ( ثم يعودون لما قالوا ) قيل ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل المقول وقال ابو البقاء في ( حتى تنفقوا مما نحبون ) يجوز عند ابى على كون ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول .

السادس قال ابو البقاء في ( التبيين ) ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ ١٠ بدليل المقصور فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب مقدر في حروف المد منها وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه .

## التقديم والتأخير

قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر ١٠

- ١- الصلة على الموصول - ٢- والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الاما جاء منه على شريطة التفسير - ٣- وانصفة و ١٠ اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسماء - ٤- والمضاف اليه وما اتصل به على المضاف - ٥- وما عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مفعولها على منصوبها - ٦- والفاعل لا يقدم على الفعل - ٧- والافعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها - ٨- والصفات المشبهة باسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه - ٩- والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها - ١٠- وما عمل به معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه - ١١- ولا يقدم التمييز وما بعد الا - ١٢- وحروف

الاستثناء لا تعمل فيما قبلها - ١٣ - ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين العا مل والمعمول فيه بشئ لم يعمل فيه العا مل الا الاعتراضات .  
واما ما يجوز تقديمه فكل شئ عمل فيه فعل يتصرف وكان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا، انتهى كلام ابن السراج .

## تقوية الأضعف وأضعاف الأقوى

قال ابن جنى فى ( الخاطريات ) العرب تضعف الأقوى وتقوى الأضعف تصرفا وتلعبا .

فمن تقوية الأضعف الوصف بالاسم نحو، مردت بقاع عر فح كله، وبصحيفة طين خاتما، وهو كثير وذلك ان معنى الوصف فى الاسم حكم زائد على شرط الاسمية ألا ترى كل وصف اسما وواقع موقع الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زائد على الاسمية .

ومن تقوية الاسماء اعما لها عمل الفعل وذلك ان العمل معنى قوى زائد على شرط الاسمية .

ومن اضعاف الأقوى منع فعل التعجب التصرف او تقديم مفعوله عليه وكذلك نعم وبئس وعسى ومنه، والد، وصاحب وعبد، اصلها الوصف ثم منعتهم وكذلك ( لله درك ) اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله الانصراف ومبنى الاسماء اصله الاعراب والموجود من هذين الضربين كثير الا ان هذا وجه حد يثها، انتهى .

## تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى

عقد له ابن جنى بابا فى ( الحصائص ) وترجم عليه ، باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى .

قال هذا فصل من العربية حسن منه قولهم خشن ، واخشوشن فعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزدياة الواو وكذا قولهم

أعشب المكان، فإذا ارادوا كثرة الشعب فيه قالوا اعشوشب ومثله حلاوا حلولا وخلقوا خلولا وغدوا غدونا، ومنه باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر فاقتدر اقوى معنى من قدر كذا قال ابو العباس وهو محض القياس وقال تعالى (أخذ عزيز مقتدر) فمقتدر هنا اوثق من قادر حيث كان الوضع لتفخيم الامر وشدة الأخذ وعليه قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لان كسب الحسنة ٥  
بالإضافة الى كسب السيئة أمر يسير، ومثله قول الشاعر .

إنّا اقتسمنا خطيتنا بيننا فحملت برة واحتملت بخار

عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال، ومن ذلك قولهم رجل جميل ووضئ فإذا ارادوا المبالغة قالوا بجمال ووضاء وكذلك حسن وحسان ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وقطع وكسر وكسر وقام الفرس وقومت ١٠  
الخيول ومات البعير وموتت الابل ومنه باب فعال فى النسب كالبراز والعطار والقصاب انما هو لكثرة تعاطى هذه الاشياء وكذلك النساف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نسمه بجانبه والخضارى للطائر ايضا كأنه قيل له ذلك لقوة خضرته والحوارى لقوة حوره وهوىياضه والخطاف لكثرة اختطافه والسكين لكثرة تسكين الذبائح .

١٥

قال، ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى المعدول عن معتاد حاله وذلك فعال فى معنى فعيل نحو طوال فهو ابلغ من معنى طويل وعراض ابلغ معنى من عريض وكذا خفاف من خفيف وقلال من قليل وسراع من سريع ففعال وان كانت اخت فعيل فى باب الصفة فان فعिला اخصر بالباب من فعال لانه اشد اتقيادا منه تقول جميل ولا تقول جمال وبطى ولا تقول ٢٠  
بطاء وشديد ولا تقول شداد و(١) عريض ولا تقول عراض فلما كانت فعيل هى الباب المطرد وارىدت المبالغة عدلت الى فعال فصارعت فعال بذلك فعلا والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن اصله، اما فعال فبالزيادة واما فعال الخفيف فبالانحراف عن فعيل، وبعد فادا كانت الالفاظ ادلة على المعانى ثم زيد

فيها شيء أوجبت القسمة به زيادة المعنى له وكذلك ان انحراف به عن سمتة وهدية كان ذلك دليلا على حادث متجدد له .

قال ابن يعيش في ( شرح المفصل ) ذال إشارة للقريب فإذا ارادوا الإشارة الى متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار اليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعها زيادة في التباعد لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى .

### تنبیه

خرج عن هذه القاعدة باب التصغير فإنه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال إعلم السخاوى .

١٠ واسماء اذا ما صغروها تزيد حروفها شططا وتعلو

وعادتهم اذا زادوا حروفا يزيد لاجلها المعنى ويعلو

يشير الى مغير بان تصغير مغرب وانيسان تصغير انسان وعشيان تصغير عشاء وعشيشية تصغير عشية .

### تلافي اللغة

١٥ عقده ابن جنى بابا في ( الخصائص ) قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه

شيئا الا لابي على وذلك انه كان يقول في باب اجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء وبقيته إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها قال، لان باب أفعل وفعلاء إنما هو للصفات وجميعها يجيء على هذا الوضع نكرات نحو احمر وحمراء واصفر وصفراء وانحرق وخرقاء فاما أجمع وجمعاء فاسم من معرفة ان وليسا بصفيتين وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدها .

٢٠ قل، ومثله ليلة طلقة وليال طوالق قال وليس طوالق تكسير طلقة لان فعلة لا يكسر على فواعل وإنما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وهذا الذي قد له وجه صحيح وابن منته عندي واضح .

قولهم في العلم ، سلمان وسلمي ، فليس سلمان اذا من سلمى كسكران من سكرى لان باب سكران وسكرى الصفة وليس سلمان ولا سلمى بصفيتين ولا نكرتين وانما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى غير أنهما لما كانا من لفظ واحد تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك أيهم للجمل الهائج ويهماء للفلاة ليسا كادهم ودهاء لأنهما لو كانا كذلك لوجب ان يأتي فيهما يهم كدهم ولم يسمع فعلم بذلك ان هذا تلاق من اللغة وان أيهم لامؤنث له ويهماء لامذكروها .

ومن التلاق قولهم ، في العلم اسلم وسلمى ومثله شتان وشتى كل ذلك توارد وتلاق وقع في اثناء هذه اللغة من غير قصده ولا مراسله بين بعضه وبعض .

١٠

## التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

اشار ابن جنى الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها . باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل .

قال وذلك كقولهم وزن حبنطى فعنلى فيظهر ون النون الساكنة قبل اللام وهذا شيء ليس موجودا في شيء من كلامهم ألا ترى ان سيبويه قال ليس في الكلام مثل قنوعنل ، ويقولون في تمثيل عرنند فعنل وجحنفل فعنل وعرنقصان فعنلان وهو كالاول ولا بد في هذا ونحوه من الاظهار ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لقسد الغرض وبطل المراد المعتمد ، ألا ترى انك لو ادعمت وقلت وزن عرنند فعل لم يكن فرق بينه وبين قندوعنل وصمل ولو قلت وزن جحنفل فعنلا لتبس بباب سفرجل وفرزدق وبباب عديس وهملع ولو قلت في حبنطى فعلى لالتبس بباب صلخدى وجلعبى .

وقال وبهذا يعلم ان التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ألا ترى لو قيل لك ابن من دخل مثل جحنفل لم تجزه لأنك كنت تصيره الى دخل فتظهر

النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود فلانك في التمثيل لست ببيان ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب كما تجعله منها اذا بنيت غير ممثل ولو كانت عادة هذه الصناعة ان يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لحاز ان تقول وزن جحنفل من دخل دخنل كما قلت في التمثيل وزن جحنفل من الفعل فعنل فاعرف ذلك فرابين الموضعين .

## حرف الثاء

### الثقل والخفة

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ذكر هذه القاعدة ابو البقاء في ( التبيين ) قال فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولو ازمه والثقل ماكثر ذلك فيه فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة رجل فان معناها ومساها الذكر من بنى آدم والفرس هو الحيوان الصهال ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان مدلولاته ولو ازمه كثير فمدلولاته الحدث والزمان ولو ازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك .

## ثبوت الحدث

١٥

في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل

ذكره ابن الصائغ في ( تذكرته ) قال فعثا زيد وهو مفسد متقاربان بخلاف عثا وقد افسد ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى ( ولا تعثوا في الارض مفسدين ) ، حالا مؤكدة .

## حرف الجيم

٢٠

### الجلل نكرات

قال ابن يعيش ، ألا ترى انها تجري اوصافا على النكرات قال ولولا ان الجمل نكرات لم يكن للخاطب فيها فائدة لان ما يعرف لا يستفاد فلها كانت تجري اوصافا على

على النكرات لتتكبرها ارادوا ان يكون في المعارف مثل ذلك فلم يمكن ان يقال مررت بزید قام ابوه وانت تريد النعمت ازید لانه قد ثبت ان الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفا للعرفة ولم يمكن ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسماء والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية بجاؤا حيثئذ بالذى متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمل بفعلوا الجملة التي كانت صفة ه للنكرة صلة للذى هو الصفة في اللفظ والغرض الجملة كما جاؤا باى متوصلين بها الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا أيها الرجل والمقصود نداء الرجل أوى وصلة وكما جاؤا ابذى التي بمعنى صاحب متوصلين بها الى وصف الاسماء بالاجناس الا ان لفظ الذى قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ اوصاف المعارف فزادوا في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذى قصدوه ١٠ فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته، بنى ابن عصفور على ان اضافة افعل لاتفيد تعريفا انه لا بد من حذف في قوله تعالى ( إن اول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركا ) والتقدير هو الذى ببكة فالخبر جملة اسمية لامفرد معرفة والجمل نكرات كما قال الزجاج في ( إن هذا ان لساحران ) ان التقدير ١٥ لها ساحران .

وقال صاحب ( البسيط ) انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين احدهما ، أنها تطابقها في التنكير بدليل وضعها على التنكير الذى لا يقبل التعريف والثاني ، ان فائدة الجمل في احكامها وهى نكرات ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم وانما يحكم على المعلوم بما يجمله السامع فيحصل بذلك فائدة واذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه في التنكير . ٢٠

## الجوار

عقد له ابن جني بابا في ( الخصاص ) وخلصه ابن هشام في ( المعنى )

بزيادة ونقص يقال ( القاعدة الثانية ) ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوزه كقول بعضهم ( هذا جحر ضب حرب ) بالجر وقوله ( كبير أناس في بجاد مزمل ) .

قال ابن هشام وقيل في ( وار جاكم ) بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم إذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا كقوله ( يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم ) ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور ، قال ومن ذلك قولهم ، هنا أنى ومرأنى ، والاصل امرأنى وقولهم ، هورجس نجس ، بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتح النون وكسر الجيم .

قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد انما هو الالتزام للتناصب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف وابن ونبق وقالوا أخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ بعضهم ( سلا سلا واغلا ) بصرف سلاسل وفي الحديث ( ارجعن مأزورت غير مأجورات ) والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقرأ ابو حيوة يؤقنون بالهمزة وقال جرير .

( لحب ( ١ ) المؤقدان الى مؤسى ) بهمزة المؤقدان ومؤسى على اعطاء الواو والمجاورة للضممة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه أجوه وفي وقتت أقتت ، ومن ذلك قولهم في صوم صيم وفي جوع جميع حملا على قولهم في عصو عصى لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب .

وكان ابو علي ينشد في مثل ذلك ( قد يؤخذ الجار بجرم الجار ) قال ابن جنى ، وعليه ايضا اجازوا النقل لحركة الاعراب الى ما قبلها في الوقف نحو هذا بكر ومررت بيكرالاتراها لما جاورت اللام بكونها في

العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها وكذلك ايضا قولهم شابة ودابة صار فضل الاعتماد بالمد في الالف كأنه تحريك الحرف الاول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف .

قال ومن الجوار استقياح الخليل العقق مع الحق المخترق وذلك ان هذه الحركات قبل الروى المقيد لما جاورتها وكان الروى في اكثر الامر .  
وغالب العرف مطلقا لا مقيدا صارت الحركة قبله كأنها فيه وكاد يلحق ذلك بفتح الاقوى وقال ابن جنى في قوله .

في أى يومى من الموت افرأ يوم لم يقدر أم يوم قدر

الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن الجاور للتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى ١٠  
الساكن اعطاء للجوار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المتحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة معنى (١) ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المرأة والكاة بالالف وعليه خرج ابو على قوله .  
(كأن لم ترى قبلى اسير ايمانيا) اصله تراء بهمزة بعدها الف .

قال سراقه (أرى عيني ما لم تراياه) ثم حذف الالف للجازم ثم ابدلت ١٥  
الهمزة الفا لما ذكرنا .

وقال ابن يعيش اختار البصريون في باب التنازع اعمال الثانى لأنه اقرب الى المعمول فروعى فيه جانب القرب وحرمة المجاورة .

قال وبما يدل على دعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا  
جحر ضب خرب، وماء شرب بارد، فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن ٢٠  
المعنى عليه، ألا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانماها من وصف الجحر والماء .

قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدرة  
وصدر زيد فاجازوا في المعطوف وجهين اجودها الخفض فاختاروا الخفض

هنا حملا على الباء وان كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان  
اعمال الثاني في ما نحن بصدده اولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد وقال  
ابوالبقاء في (التبيين) المجاورة توجب كثيرا من احكام الاول للثاني والثاني  
للاول، الا ترى الى قولهم الشمس طلعت وانه لايجوز فيه حذف التاء لما جاور  
الضمير الفعل وكذلك قامت هند لايجوز فيه حذف التاء فلو فصلت بينهما جاز  
حذفها وما كان ذاك الا لاجل المجاورة وقال في موضع آخر قد اجرت العرب  
كثيرا من احكام المجاور على المجاور له حتى في اشياء يخالف فيها الثاني الاول  
في المعنى كقولهم جحر ضب نرب وكقولهم (إني لآتيه بالغدا يا والعشا يا) .  
والغداة لا تجمع على غدايا ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير وقال في  
موضع آخر ذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم  
وللمجاورة أثر، الا ترى ان كلاما جاورت المنصوب والمجرور حملت على  
ما قبلها ولا سبب الا لجوار وما حمل على ما قبله بسبب الجوار كثير جدا ثم  
قال وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة .

## حرف الحاء

### الحركة فيها فوائد

١٥

الاولى، اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله  
على ثلاثة مذاهب .

قال ابن جني والاول هو مذهب سيوييه قال الفارسي، وسبب هذا  
الخلافا لطف الامر (١) ونحوه الحال .

قال، ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا  
اياها فاصلة بين المثليين ما نعة من ادغام الاول في الآخر، نحو الملل والصفف  
والمشش؛ كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو الملل والصفاف والمشاش فلو كانت  
الحركة في الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام ونحو من ذلك قولهم

ميزان وميعة قلب الواو ياء يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو انما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لأنها لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام لأن حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثليين .

- وقال ويفسد كونها حادثة مع الحرف أنا لو امرنا مذكرا من الطي ثم اتبعناه امر آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقلنا اطويجل والاصل فيه اطووجل فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلولا ان كسرة واو اطوفى الرتبة بعدها لما قلبت واووجل وذلك ان الكسرة انما تقلب الواو لمخالفتها اياها في جنس الصوت فتجتذبا الي .
- ما هي بعضه ومن جنسه وهي الياء وكما ان هناك كسرة في الواو فهناك ايضا الواو وهي وفق الواو الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة على قول المخالف أدنى الى الواو الثانية من الواو الاولى لأنه يروم ان يثبتها جميعا في زمان واحد ومعلوم ان الحرف أقوى صوتا وأقوى جرسا من الحركة فاذا لم يقل لك أنها أقوى من الكسرة التي فيها فلا اقل من ان تكون في القوة والصوت
- ١٥ مثلها واذا كان كذلك لزم ان لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها لأن بازاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا تأدى الامر بالمعادلة الى هنا ترافعت (١) الواو والكسرة احكامهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك لم تجد امرا تقلب له الواو الثانية ياء فكان يجب على هذا ان تخرج الواو الثانية من اطووجل صحيحة غير معلة ترافع (٢) ما قبلها
- ٢٠ من الواو والكسرة احكامهما وتكافيهما فذكرنا فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطويجل على ان الكسرة أدنى اليها من الواو قبلها واذا كانت أدنى اليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة .

قال الفارسي ويقوى قول من قال انها تحدث مع الحرف ان النون

الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون النون المتحركة ايضا من الأنف وذلك ان الحركة انما تحدث بعدها فكان ينبغي ان لا تغنى عنها شيئا لسبقها هي لحركتها .

- ٥ قال ابن جنى كذا قال الفارسي قال ورأيت به معنى بهذا الدليل وهو عندى ساقط عن سيبويه وغير لازم له لانه لا ينكر ان يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده لانه قد علم ان سيرد فيما بعده وذلك كثير فنه ان النون الساكنة اذا وقعت بعدها الباء قلبت النون مباء في اللفظ وذلك نحو عمير وشمباء في غير وشمباء فكما لا يشك في ان الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر ان تكون حركة النون الحادثة بعدها تريلها عن الأنف بل اذا كانت الباء ابعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد اثرت على بعدها ما أثرته كانت حركة النون اتى هي أقرب اليها واشد التبا ساء بها اولى بان تجتذبا وتنقلها من الأنف الى الفم ، ومما غير متقدما لتوقع ما يرد من بعده ضمهم همزة الوصل لتوقع الضمة بعدها نحو أدخل . أستصغر ، استخرج ، قال ابن جنى
- ١٥ ومما يقوى عندى قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على قولهم ان الواو في نحو يعد ويزن انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في يوعد ويوزن لو خرج على اصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة وزاء فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي أدنى اليها من فتحة وكسرة العين التي هي أدنى اليها من العين بعدها ، قال وهذا وان كان من الواضح على ما تراه فانه لا يلزم من موضعين .

احدها ، انه لا يجب ان يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبته السائل اليهم يريدوه ويعتقدوه ، ألا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد الحرف

الحرف ومن يقول انها معه قد اطلقوا جميعا هذا القول الذي هو قولهم ان الواو حذفت من بعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون ما عثر و ته اليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين وهذا امر لا يظن بهم .

والآخر، ان اكثر ما في هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا لا يصلح

- دليلا على موضع الخلاف لأن هذا موضع انما يتحاكم فيه الى النفس والحس .  
ولا يرجع فيه الى اجماع لأن اجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة لأن كلامهم انما يرجع فيه الى التأمل والطبع لا الى التبعية والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في ان الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها .

قال وقد كنا قلنا فيه قديما تولا آخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت

- أنها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضممة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجامع حرفا آخر في وقت واحد فينشأ من معاني وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد لأن حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز ان تتصور ان حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقية من بعده في غير ذلك الحرف لافي زمان واحد ولا في زمانين فهذا يفسد قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبلة ايضا، ألا ترى ان الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة والالف لو كانت قبلة لكانت الالف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما والحس يمنعك ويحظر عليك ان تنسب اليه قبواه اعتراض معتراض بين الفتحة والالف التابعة لها في نحو ضارب وقائم وكذلك القول في الكسرة والياء والضممة والواو اذا تبعتهما وهذا تناه في البيان والبروز الى حكم العيان، انتهى .

وقد جزم اكثر النحاة بالقول الذي صار اليه سيبويه فقال ابن

الخباز في (شرح الدرر) بعد ان تكلم على اعراب الاسم المنصرف وههنا

ترتيب وهو ان حرف الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالفه ابو البقاء العكبري فقال في ( الباب ) الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده وقال قوم منهم ابن جني هي بعده والدليل على الاول من وجهين .

احدهما ، ان الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالماء والجر والشدة ونحو ذلك وانما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه اذ في ذلك قيامها بنفسها .

والثاني ، ان الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الالف اذا حركتها همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على ان الحركة معها ، واحتج من قال ١٠ هي بعد الحرف من وجهين .

احدهما ، انك لما تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على ان بينهما حاجزا وليس الا الحركة .  
والثاني ، انك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف والحرف لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه .

١٥ والجواب عن الاول ان الادغام امتنع لتحصن الاول لتحركة لا الحاجر بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض وعن الثاني من وجهين .

احدهما ، ان حدوث الحرف عن الحركة كان لأنها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضها له ولهذا اذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ولو كان الحادث تما ما للحركة لم تبق الحركة ومن سمي الحركة ٢٠ بعض حرف او حرفا صغيرا فقد تجوز ولهذا لا يصح ان ينطق بالحركة وحدها .

والثاني ، لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول كما انه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين في التحقيق إلا أن الاول لما ضعف عن الثاني امكن ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف الحرف ، انتهى .

## الفائدة الثانية

- ٥ . قال ابو البقاء ويتعلق بهذا الاختلاف مسألة اخرى وهى ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين ، احدهما . ان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال انه مجتمع من حركتين لأن الحركة اذا اشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين .
- احدهما ، ماسبق من ان الحركة ليست بعض الحرف .
- والثانى ، انك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكاملها فلو كان الحرف حركتين لم تبقى الحركة قبل الحرف انتهى ، وكأ انه يشير بذلك الى مخالفة ابن جنى ايضا فانه عقد لذلك بابا فى ( الخصائص ) قال فيه الحركة حرف صغير ألا ترى أن من متقدمى القوم من كان يسمى الضمة الواو والصغيرة ١٠ . والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك أنك متى اشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر .

نفى الدراهم تنقاد الصياريف

وقوله

- وانتى حيثما يسرى الهوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنوا فانظور ١٥
- يريد فانظر ، وقول ابن هرمة يرفى ابنه .

- فانت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنزاج
- يريد بمنزح وهو مفتعل من التزوح ولكون الحركات ابعاض
- الحروف اجريت الحروف مجراها فى الاعراب بها فى الابواب المعروفة من
- الاسماء الستة والتثنية والجمع على حدها والافعال الخمسة وتضارعت الحروف ٢٠ .
- والحركات فى الحذف للتخفيف فحذفت الحركة فى قوله ( ومن يتق الله فان الله معه ) وقوله ( وقد بدا هنك من المثرر ) وقوله ( فاليوم أشرب غير مستحقب ) وحذف الحرف فى قوله ( فالحقت احراهم طريق ألاهم ) يريد اولاهم وقوله ( وصانى المعجاج فيما وصنى ) . يريد فيما وصا فى قال ومن مضارعة الحرف

للحركة ان الاحرف الثلاثة الالف والياء والواو اذا اشبعن ومطلن ادين الى حرف آخر غير هن الا انه شبيه بهن وهو الهمزة فانك اذا مطلت الالف أدتلك الى الهمزة فقلت، أأأ، وكذلك الياء في قولك إئى والواو في قولك أؤ، فهذا (كالحركة الى الهمزة فقلت آآآ - وكذلك الثانى في قولك أو والواو في قولك أو، فهذا - ١) كالحركة أدتلك الى صورة اخرى غير صورتها وهى الف والياء والواو في منتزاح والسيارييف وانظور وهذا غريب في موضعه .

ومن ذلك ان تاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها الامفتوحا نحو حمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكنا فان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو قطة وحصة وارطة وحنطة ألا ترى الى مساواتهم بين الفتحة والالف حتى كأنها هى هى .

وقال وهذا احد ما يدل على ان اضعف الاحرف الثلاثة الالف دون اختيها لأنها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونها ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها وذلك نحو قولهم وازيداه واغلامها واغلامهه ولا تدعه والهاء في الجمع لبيان الحركة لاصير، ومن ذلك ان اقدم الثلاثة في المد لا يسوغ تحريكه وهو الالف بفحرت لذلك مجرى الحركة ألا ترى ان الحركة لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضاربة فيها .

واما شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك امرأة بهند وجمل فلك فيها مذهبان الصرف وتركه فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف نحو قدم اسم امرأة بفحرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف كسعاد ونحوه ومن ذلك انك اذا اضفت اى نسبت الرباعى المقصورا جزت اقرار الفه وقلبها الفا فتقول في حبلى حبلى وان شئت حبلى وفي الخجاسى تحذف الفه البتة كخبارى ومصطفى في حبارى ومصطفى وكذلك ان تحرك الثانى من الرباعى تحذف الفه البتة كقولك في حمزى حمزى وفى بشكى بشكى فاجبت الحركة الحذف كما

أوجبه الحرف الزائد على الأربعة .

ومن مشابهة الحركة للحرف أنك تفصل بها ولا تصل إلى الإدغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه وذلك نحو وتد ونظر (١) فحجزت الحركة بين متقاربين كما يحجز الحرف بينهما نحو شميل و (٢) جبرير .

- ومنهم أنهم قد أجزوا الحروف المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك .  
أنه إذا وقع روياء في الشعر المقيد سكن كما أن الحرف المشدد إذا وقع روياء فيه خفف، والمتحرك كقوله .

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

فاسكن القاف وهي مجرورة والمشدد كقوله .

- ١٠ اصحوت اليوم أم سأتك هـ  
لحذف إحدى الرأيتين كما حذف الحركة من قاف المخترق .  
قال وهذا أن شئت قلبته فقلت أن الحرف أجرى فيه مجرى الحركة وجعلت الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف .  
قال وهو عندي أقيس ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه إن يجتمع مع الحركة غيرها من اختيائها نحو الجمع بين المخترق وبين العقق والحق ١٥  
فكراهيتهم هذا نحو من امتنا عنهم من الجمع بين الألف مع الياء أو الواو وردفين قال .

- ومن ذلك عندي أن حرفي العلة أياء والواو قد صحا في بعض المواضع للحركة بعدها كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها وذلك نحو القود والحوكة والخوكة والغيب، والصيد وحول وروع (وإن يوتنا عورة) فيمن ٢٠  
قرأ كذلك بغيرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدها مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها نحو القواد والحوكة والخوكة والغياب والصياد وحويل ورويع وإن يوتنا عويرة وكذلك ما صح من نحو قولهم هيؤ الرجل من الحياة هو جار مجرى صحة هيؤ لوقيل فأعرف ذلك فإنه لطيف

## الفائدة الثانية

قال ابن جنى باب كية الحركات اما ما فى ايدى الناس فى ظاهر الامر ثلاث وهى الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست . وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتى بين الفتحة والكسرة هى الفتحة قبل الالف المالة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف التى بعدها بين الالف والياء والتى بين الفتحة والضمة هى التى قبل الف التفتيح نحو فتحة لام الصلوة والزكوة وكذلك قام وعاد والتى بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومتلها الضمة المشمة كسرة ككنحو قاف النقيير وضمة عين مذعور وابن بور فهذه ضمة اشربت كسرة كما انها فى قيل وسير كسرة اشربت ضما فهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس فى كلا مهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة .

ويدل على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالالف المالة والفتحة حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها .

وقال صاحب البسيط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة ثلاث الاعراب وثلاث للبناء وثلاث متوسطة بين حركتين .

احدها ، بين الضمة والفتحة وهى الحركة التى قبل الالف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحيوة .

والثانية ، بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشام فى نحو قيل وغيص .  
٢٠ على قراءة الكسائي .

والثالثة ، بين الفتحة والكسرة وهى الحركة قبل الالف المالة نحو روى والماشرة ، حركة اعراب تشبه حركة البناء وهى فتحة مالا ينصرف فى جال البحر على مذهب من جعلها حركة اعراب

والحادية عشر ، حركة بناء تشبه حركة الاعراب وهى ضمة المنادى

وفتحة المبني (١) مع لاعلى مذهب من جعلها حركة بناء .

الثانية عشر ، حركة الاتباع .

الثالثة عشر ، حركة التقاء الساكنين .

الرابعة عشر ، حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معرباً

فانه جيئ بها لتصح الياء وليست حركة اعراب ولا حركة بناء .

قال وانما لقبت الحركة بهذا اللقب لانها تطلق الحروف بعد سكونها

فكل حركة تطلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك انطلاق

المتحرك بعد سكونه وقال المهلبى فى ( نظم الفرائد ) .

عددنا جملة الحركات ستاً وستاً بعدها ثم اثنتين

فاعراب ثلاث اوبناء ثلاث او ثلاث بين بين

ومشهران والاتباع حاد واخرى لالتقاء الساكنين

وواحدة مذبذبة تردت لدى اخواتها فى حيرتين

وقال بعضهم الحركات سبع حركة اعراب ، وحركة بناء ، وحركة

حكاية ، وحركة اتباع ، وحركة نقل ، وحركة تخلص من سكونين ، وحركة

المضاف الى ياء المتكلم .

١٥

## الفائدة الرابعة

قال الشريف الجرجاني فى حاشية الكشف ، الحركة الاعرابية مع

كونها طارئة اقوى من البنائية الدائمة لان الاعرابية علم لمعان معتورة يتميز

بعضها عن بعض فالاخلال بها يفضى الى التباس المعانى وفوات ما هو الغرض

الاصلى من وضع الالفاظ وهيئاتها اعنى الابانة عمافى الضمير .

٢٥

## الفائدة الخامسة

يقال فى حركات الاعراب ، رفع ونصب وجر او خفض وجزم

وفى حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف .

قال بعض شراح الجمل ، والسبب فى ذلك ان الاعراب جعلت القابه

مشتقة من القاب عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر والخفض من جار وخافض والجزم من جازم .

قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والخواثة لانها مشتقتان من العم والحال فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم اقبا الاعراب ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه القاب جعلت القاب الضم والفتح والكسر والوقف .

وقال ابو البقاء العكبري في ( اللباب ) انما خصوا الاعراب بذلك لان الرفع ضمة مخصصة والنصب فتحة مخصصة وكذلك الجر والجزم وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس ١٠ كالواحد من آدميين اذا اردت تعريفه غلبت ( ا ) عليه علما كزيد وعمر وولاتسميه رجلا لا شتر اك الجنس في ذلك فضة الاعراب كالشخص المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في ( التعليقة على المقرب ) اختلف النحاة هل يطلق احدهما على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضوم وللمبني مرفوع ١٥ أم لا على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الآخر لان المراد الفرق وذلك يعده ، ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بداه من قرينة وتلك القرينة تبينه ، ومنهم من قال يجوز اطلاق اسماء البناء على الاعراب ولا ينعكس .

## الفائدة السادسة

قال ابو البقاء العكبري في ( اللباب ) اختلفوا في حركات الاعراب ٢٠ هل هي اصل لحركات البناء ام بالعكس ام كل واحد منهما اصل في موضعه فذهب قوم الى الاول وعلته ان حركات الاعراب دوال على معان حادثة بعله بخلاف حركات البناء وما ثبت بعله اصل لغيره ، وذهب قوم الى الثاني وعلته أن حركات البناء لازمة وحركات الاعراب منتقلة واللازم اصل للترنزل

اذ كان اقوى منه، وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى، وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء في اول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر ولا معنى لبناء احدهما على الآخر.

- وعبرني (التبيين) عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقتان من غير ترتيب قل والا قوى هو الاول.

## الفائدة السابعة

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة

- قال رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما أثقل من يميز أفعاله أخبرني بأخف الافعال عليك فقال لا أدري قال أخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف في انحراج الضمة الى تحريك الشفتين مع انحراج الصوت وفي تحريك الفتحة الى تحريك وسط الفم مع انحراج الصوت فاعمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجاجي في (كتاب الايضاح) في اسرار النحو.

وقال ابن جنى، أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون.

- اذا علمت ذلك فتفرع عليه فروع احدها، اختصاص الرفع بما اختص به والنصب (والكسر - ١) بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدأ والخبر وما ألحق بها من نائب الفاعل واسم كان وخبران بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة فجعل الاثقل الاقل لقلة دورانه والاخف للاكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقل ما يقل.
- وايضا فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف والفرع الواحد

من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى، قال الزجاجي  
الفعل ليس له الامر فوع واحد وينصب عشرة اشياء ولما كانت المجزورات  
اكثر من الرفوعات وأقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى في الثقل  
والخفة .

٥ الفرع الثاني ، اختصاص الضم بما بنى عليه ( والفتح والكسر بما بنى  
عليه - ١ ) لما ذكر ايضا فان المبنى على الفتح اكثر من المبنى على الكسر ومنه  
ما كان بجوارياء نحو أين وكيف فزاد بعدا عن الكسرة طلبا للخفة اذ هو مع  
الياء اثقل منه وحده ، والمبنى على الضم اقل من المبنى على الكسر اذ لم يبن عليه  
الاحيث والظروف الستة وغير وأى في بعض احوالها والمنادى وبعض الضمائر .  
١٠ الثالث ، اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع  
فاعطى الأخف واعطيت التثنية لخفتها الكسر ليتعادلا .

الرابع ، قلة وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه الاعرابا في بعض  
الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسماء فتحى في الغالب عن الضم لثلا يكثر الثقل .  
الخامس ، امتناع الجر والكسر في الافعال جملة فرارا من الثقل ايضا  
٥ وفي ( البسيط ) لاختلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر والألف اخف من  
الياء وفيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة ونذا حمل الجر على النصب في  
في ما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع المؤنث السالم حملا على القرب

وقال السخاوى ، في ( شرح المفصل ) قال الخليل اول الحركات  
الضمة لأنها من الشفة واول ما يقع في الكلام افعا فل كان حق الكلام اذا  
٢٠ حمل على المشاكلة ان يقسم اول الحركات لاول الاشياء وقال ابن الدهان في  
( الغرة ) الضمة والكسرة مستثقلتان مباثنتان للسكون والفتحة قريبة من  
السكون بدلالة ان العرب تفر الى الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة  
والكسرة وذلك انهم يقولون في غرفة غرفات وفي كسرة كسرات بالاتباع  
ثم انهم يستقلون ذلك فيقولون كسرات وغرفات بالسكون وبعضهم يقول

غرفات وكسرات بالفتح فيعرف ان بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يقولون ذلك في ضرب (١) وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير ، وايضا فان العرب تخفف الكسرة في فخذ والضمّة في عضد ولا تخفف الفتحة في جمل فاما القَدَر والقَدْر فلغتان وكذلك الدَرَك والدَرَك .

وما يدل على مناسبة الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عينه هـ  
يا لسكون اعتل في الجمع بالقلب الى الياء على شرائط تقول ثوب وثياب  
وسوط وسياط ولم يقولوا اثواب كما قالوا طوال لان الواو في طويل  
متحركة وقالوا في جواد جياذ فقلبوا في الجمع لانها في الواحد مفتوحة والفتح  
يقارب السكون ، انتهى .

## الفائدة الثامنة

١٠

قال ابن جنى ، باب في مطل الحركات ومطل الحروف

اما الاول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة ألف  
وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة واو وقد تقدمت امثله في الفائدة الثانية قال  
ومن مطل الفتحة قول عنزة ( ينباع من ذفرى غضوب جسرة ) وقال ابو علي  
اراد ينبع فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا .

١٥

وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع ينباع انبياء اذا انخرط من بين  
الصفين ماضيا وأنشد فيه .

يطرق (٢) حلسا وأناة معا ثم ينباع انبياع الشجاع

فهذا انفعلي ينفعلي انفعالا والالف فيه عين وينبغي ان يكون عينه واوا  
لأنها اقرب معنى من الياء هنا نعم وقد يمكن عندي ان تكون هذه لغة تولدت  
وذلك انه لما سمع ينباع اشبه في اللفظ ينفعلي فجاؤا منه باض ومصدر كما ذهب  
ابوبكر اليه فيما حكاه ابو زيد من قولهم ضفن الرجل يصفن اذا جاء صيفا مع  
الضيف وذلك انه لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت فيعمل في الكلام اكثر من فعلن  
توهمه فيعلا فاشتق الفعل منه بعد ان سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضفن يصفن

٢٠

فلوسمات عن مثال ضفن يضمن على هذا القول لقلت فلن يفلن لان العين قد حذفت قال ومن مطلق الفتحة عندنا قول الهذلي .

بينما تعنقه (١) الكفاة وروعه يوم ما اتيح له جرى سلفه

اي بين اوقات تعنقه (١) فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا . وحدثنا ابو علي ان احمد بن يحيى حكى ( خذه من حيث وليس ) قال وهو اشباع ليس وحكى القراء عنهم ، أكلت لحما شاة ، اراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشأ عنها الفا . ومن اشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلا عيد والاصل جلا عد جمع جلعده وهو الشديد فاما ياء مطايق ومطاييق فعوض عن النون المحذوفة وايست مطلا . ومن مطلق الضمة قوله .

١٠. مذكورة جم العظام عطبول كأن في أنسابها القر نقول

واذا الثاني فالحروف الممتولة هي الحروف الثلاثة المصوتة الالف والياء والواو وهي من حيث وقعت فيها امتداد واين الا ان الاماكن التي يطول فيها صوتها ويتمكن مدتها ثلثة وهي ان تقع بعدها وهي سواكن توابع لما هي منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزة والحرف المشدد وان يوقف عليها عند التذكّر . فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزية ومقروءة ومخبوءة وانما تمكن المدفهن مع الهمزة لأن الهمزة حرف نأى منشأه وترانى مخرجه فاذا أنت نطقت بهذه الاحرف المصوتة قبله ثم تباديت بهن نحوه طلن وشعن في الصوت فوفين له وزدن لبنائه ولمكانه وليس كذلك اذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد ، ألا تراك اذا قلت كتاب وحساب وسعيد وعمود وضروب ٢٠ وركوب لم تجدن لدنات ناعمات ولا وافيات مستطيلات كما تجدن كذلك اذا تلاهن الهمز او الحرف المشدد .

واما سبب نعمهن ووفائهن ونماديهن اذا وقع المشدد بعدهن فلا نهن كما ترى سواكن واول المتلين مع التشديد سواكن فيجفون عليهم ان يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فينبذ ما ينهضون الالف بقوة الاعتماد عليها

(١) كذا - في الاصلين - وفي التاج - تعانقه - فيجعلون

فيجعلون طولها ووقاء للصوت بها عوضا عما كان يجب لالتقاء الساكنين من  
تحرريكها اذ لم يجدوا عليه تطرقا ولا بالاستراحة اليه معلقا وذلك نحو شابة ودابة  
وهذا قضيب بكر وقد تمود الثوب وقد قوص بما كان عليه واذا كان كذلك  
فكلما رسخ الحرف في المد كان حيثنذ محقوقا بتامه وتماذى الصوت به وذلك  
الألف ثم الياء ثم الواو مشابة اذا اوفى صوتا وانعم جرسا من اختيها وقضييكر  
انعم وأتم من قوص به وتمود الثوب لبعده الواو من اعرق الثلاث في المد وهي  
الألف وقرب الياء اليها ، نعم وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى تمكينه  
وجهارته مما تجشمه من مد الالف في هذا الموضع دون ان يطغى به طبعه  
وينحط به اعتياده ووطؤه الى ان يبدل من هذه الالف همزة فيحملها الحركة  
التي كان كلفها ومصانعا بطول المد عنها فيقول شابة ودابة ، قال كثير ( اذا ما  
العوا الى بالعبيط احمرت ) . وقال

أما سودها فتجلت (١) بياضا وما بيضها فاسوأدت ،

وهذا الهمز الذي تراه امر يخص الالف دون اختيها وعلذ اختصاصه  
بها أن همزها في بعض الاحوال انما هو لكثرة ورودها ههنا ساكنة بعدها  
الحرف المدعم فتجا ملوا وحملوا انفسهم على قلبها همزة تطرقا الى الحركة اذ  
لم يجدوا الى تحريكها سبيلا في هذا الموضع ولا في غيره وليست كذلك  
اختاها لانهما وان سكتتا في نحو قضييكر وقوص به فانهما قد يتحرران كثيرا  
في غير هذا الموضع فصارت تحركهما في غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه  
فأعرف ذلك فرقا .

وقد ابحروا الياء والواو الساكتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعين  
لما هو منهما وذلك نحو قولهم هذا جيب كراى جيب بكر وثوب كراى ثوب بكر  
وذلك ان الفتحة وان كانت مخالفة الجنس للياء والواو فان فيها سرا له ومن  
اجله جاز ان تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا وذلك ان اصل المد واقواء

(١) كذا ، اوردته ههنا واعلمه اكتفى بموضع الشاهد ، والافنى هممه والأرض  
أما سودها فتجلت الخ



والغنى الجامع بين التذكرو والتدبة قوة الحاجة الى إطالة الصوت في الموضوعين فلها كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكرو كالناطق بالحر ف المستذكر صار كما انه هو المفوظ به فتمت هذه الاحرف وان وقعن اطرافا كما يتمن اذا وقعن حشوا لا او اخر فاعرف ذلك ،

- وكذلك الحركات عند التذكرو يمتلن حتى يفين حروفا فاذا صرنا بحرين مجرى الحروف المبتدأة توأم فيمطلن ايضا حيثنذ كما تمطل الحروف وذلك قولهم عند التذكرو مع الفتحة في قمت قمتاى قمت يوم الجمعة ومسح الكسرة أتى أى أنت عاقلة ومع الضمة قمتواى قمت الى زيد فان كان الحرف الموقوف عليه عند التذكرو ساكنا صحيحا كسر لأنه لا يجرى الصوت ١٠ في الساكن فاذا حرك اتبعت الصوت في الحركة ثم انتهى الى الحرف ثم اشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وانت تريد قد قام قدى وفي من منى وفي هل هلى وفي نعم نعمى وفي لام التعريف من الغلام مثلا الى وانما حرك بالكسرة دون اختيها لأنه ساكن احتيج الى حركة بخرى مجرى التقاء الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلق المجزوم والموقوف في القوافى ١٥ المطلقة الى الكسر كقوله (وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل) .

وقوله (لما نزل برحائنا وكان قدى) ونحو مما نحن عليه حكاية الكتاب هذا سيفنى ، يريد سيف من امره كذا فلما اراد الوصل اثبت التنوين ولما كان ساكنا صحيحا لم يحز الصوت به كسر ثم اشبع فانشأ عنها ياء فقال سيفنى وان كان الموقوف عليه عند التذكرو ساكنا معتلا غير تابع لما قبله وهو الياء والواو ١٠ الساكتان بعد الفتحة نحو اى وكى ولو واوكس نحو ، قمت كى اى كى تقوم ومن كان من لغته ان يفتح او يضم لا لتقاء الساكنين نحو قم الليل فقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكرو نحو قما وبعا وسرا ، .

وعن قطرب ان من العرب من يقول شم يارجل فان تذكرت على

هذه اللغة مطلّت الصمة واوا فقلت شموا .

ومن العرب من يقرأ (اشتر وا الضلالة) بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلّت مستذكرا قلت على من ضم اشتر ووا وعلى من كسر اشتر وى وعلى من فتح اشتر وا ، وروينا عن محمد بن محمد عن احمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر .

بهم بطاتهم وهم وزراءهم      وهم القضاة ومنهم الحكام  
فان وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمى وكذا الوقف  
على منهم الحكام منهمى وان وقفت على هم من قوله وهم وزراءهم قلت  
وهو الا لك كآئك رأيت فعل الشاعر وان شئت عكست حملا للثاني على الاول  
والاول على الثاني لأنك اذا فعلت ذلك لم تعدان حملت على نظيره .

وكما جاز شئ من ذلك عند وقفه التذكرا جاز فى القافية البتة على  
ما تقدم وعليه يقول عجبت منا اى من القوم على من فتح النون ومن كسرهما  
فقال من القوم قال منى .

(التاسعة) فى انابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة ، قال  
ابن جنى الاول منهما ان تحذف الحرف وتقرأ الحركة قبله نائبة عنه ودليلا  
عليه كقوله .

كفك كف لا تليق درهما      جود او اخرى تعط بالسيف الدما  
يريد تعطى وقوله (واخر صفوان متى يشأ بصير منه - ١) وقواه ،  
(دوامى الايد بنحبطن السريحا) ومنه قوله تعالى (يا عباد فاتقون) وهو كثير فى  
الكسرة وقد جاء فى الضمة منه قواه .

ان الفقير بيننا قاض حكم      ان يرد الماء اذا غاب النجم  
يريد النجوم لحذف الواو وانا ب عنها الضمة وقوله (حتى اذا بليت  
حلاقيم الحاق) يريد الحلوق وقال الاخطل .

كلمع ايدى مثاكيل مثابة (٢)      يندبن خرس بنات الدهر والخطب

يريد الخطوب ، ومنه قوله تعالى ( ويمح الله الباطل - ويوم يدع الداع - وسندع الزبانية ) كتب ذلك بغير واو دليلًا في الخط على الوقف عليه بغير واو في اللفظ وله نظائر وهذا في المفتوح قليل لخفة الالف ، قال ( مثل النقاء لبده ضرب الظلل ) يريد الطلال ، ونحو منه قوله .

- ألا لا بآرك الله في سهيل إذا ما الله بآرك في الرجال  
فحذف الالف من لفظة الله ومنه قوله . ( أو الفاكهة من ورق الحمى )  
لأنه أراد الحمام فحذف الالف فالتقت الميمان فغير على ما ترى وقال أبو عثمان في قوله تعالى يا ابت يا ابت فحذف الالف ، وقال الشاعر .

فلست بمدرك ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لو أنى

- يريد بلهف .

والثاني منها ، وهو انابة الحرف عن الحركة في بعض الأحاد وهي الاسماء الستة وجميع الثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال الخمسة نائبة عن الضمة وليس من هذا الباب اشباع الحركات ( على الحركات - ١ ) في نحو مستراح والصياريف وانظروا لأن الحركة في نحو هذا لم تحذف ويثبت الحرف عنها بل هي موجودة لا تزيد فيها ولا منقص منها .

( العاشرة ) في هجوم الحركات على الحركات قال ابن جني هو على

ضربين . احدهما كثير مقيس والآخر قليل غير مقيس .

فالاول قسبان احدهما ان تتفق فيه الحركات والآخر ان مختلفان فيكون

- الحكم للطارئ منها على ما مضى فالتفقان . نحو هم يغزون ويدعون اصله ٣٠  
ينزؤون فاسكنت الواو الاولى التي هي اللام وحذفت لسكونها وسكون  
واو الضمير والجمع بعدها ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام الى الزاى التي  
هي العين فحذفت لها الضمة الاصلية في الزاى لظروء الثانية عليها ولا بد من هذا  
التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة اعتبارا في ذلك بحكم المختلفين

الأتراك تقول في العين المكسورة بنقل الضمة اليها مكان كسرتها نحو يرمون ويقضون، نقلت ضمة ياء يرميون الى ميمها فابتزت الضمة الميم لكسرتها او حلت محلها فصارت يرمون فكما لا تشك في ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها في يرميون لفظا فكذلك نحكم على ان ضمة زاي يغزون غير ضمتها في يغزون تقدير او حكما ونحو من ذلك قولهم في جمع مئة مئون فكسرة ميم مئون غير كسرتها في مئة اعتبارا بحل المختلفين في سنة وسنون وبرة وبرون ومثله ترخيم برثن ومنصور فيمن قال، يا حار، اذا قلت يا منص ويا برث فالضمة فيها غير الضمة فيمن قال يا برث ويا منص على يا حار اعتبارا بالمتخلفين فكما لا يشك في ان ضمة يا حار غير كسرة يا حار سمعا ولفظا فكذلك الضمة على يا حار في يا برث ويا منص غير الضمة فيها على يا حار تقدير او حكما.

وكذلك كسرة صاد صنو وقاف فنو غير كسرتها في صنوان وقنوان . وكذلك كسرة ضاد تقضين في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في اصل حالها وهو تقضين في المفرد على حد ما تقدم في يغزون ويدعون .

واما المختلفتان فامرهما واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون فاسكنت اياء استئقلا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزت كسرتها لظروءها عليها فصارت يرمون ويقضون .

وكذلك انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاي فابتزت ضمتها فصارت تغزين الا ان منهم من يشم الضمة ارادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزة عن هذين الموضعين أنهم اذا امرؤا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لها نحو اقضوا أمرؤا ونحو اغزى ادعى فكسروهم مع ضمة التالث وضمهم مع كسره يدل على قوة مراعاتهم لاصل المغير وانه عندهم مراعى معتد بمقدر .

ومن المتفقة حركتاه، ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو اشتدوا حمر وهو مشتد ومجر واصله مشتدد ومجر فاسكنت الدال والراء

الاوليان واذ نعمتا في المثل ولم تنقل الحركة الى ما قبلها فتغلبه على حركته التي فيه كما نقلت في يغزون ويرمون يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل ايضا كذلك مشتد ومحرر ألا ترى ان اصله هنا مشتد ومحرر فلو نقلت هنا لوجب ان تقول مشتد ومحرر فلما لم نقل ذلك وصح في المختلفين اللذين النقل فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصيغة فيه تقديرا وهما .

وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسرى في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، ألا ترى الى محبة الواو والياء جميعا بعد الفتح وتعدر محبة الياء الساكنة بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذف الضمة في يرميون ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرمون ثم وجب قلب الواو ياء وان تقول هم يرمين فيصير الى لفظ جماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزون الى الزاي لصار التقدير الى تغزين ثم يجب قلب الياء واوالانضمام الزاي قبلها فتقول للرأة ، انت تغزون فيلبس بجماعة المذكر فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح ألا ترى الواو والياء صحيحين بعد الفتح نحو هؤلاء يخشون ويسعون وانت ١٥ ترضين وتخشين فلما لم تغير الفتح هنا في المختلفين اللذين تغييرهما واجب لم تغير الفتحان اللتان انما هما في التغيير محولتان على الضمة مع الكسرة .

فان قيل ، قد يقع اللبس ايضا حيث رمت الفرق لأنك تقول للرجال أنتم تغزون وللنساء انتن تغزون وتقول للرأة انت ترمين وجمع النساء انتن يرمين .

٢٠ قيل ، انما احتمل هذا النحو في هذه الاماكن ضرورة ولولا ذلك لما احتمل .

ووجه الضرورة ان اصل انتم تغزون تغزون فالحركتان كما ترى متفتتان .

وكذلك أنت ترمين اصله ترمين فالحركتان ايضا متفتتان فاذا  
اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة التاني واسكنت المكسور الاول  
ونقلت اليه كسرة الثاني بقي اللفظ بجاه كأن لم تنقله ولم تغير شيئا منه فوقع اللبس  
فا حتمل لما يصحب الكلام من اوله وآخره كاشياء كثيرة يقع اللبس في لفظها  
فيعتمد في بيانها على ما يقارنها كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت الى رفع  
اللبس بحيث وجدته طريقا سلكتها ولم تجد اليه طريقا في موضع آخر احتملته  
ودلت بما يقارنه عليه .

الضرب الثاني ، مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقواه .  
وقال (اضرب الساقين امك هابل) ، اصله امك فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها  
على حد من قرأ ( فلأمة الثلث ) فصار امك ثم اتبع الكسر الكسر فهجمت كسرة  
الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها موضعها فهذا شاذ لا يقاس عليه ألا تراك  
لاتقول ، قدراك ، واسعة ولا عدلك ثقیل ولا ابتك عاقلة ونحو من ذلك في الشذوذ  
قراءة الكسائي بما أنزل اليك وقياسه في تخفيف الهمزة ان تجعل الهمزة بين بين  
فتقول بما أنزل اليك لكنه حذف الهمزة حذفاً والتي كسرتها على لام أنزل وقد  
كانت مفتوحة فغابت الكسرة الفتحة على الموضع فصار تقديره بما أنزل اليك فالتقت  
اللامان متحركتين فاسكنت الاولى وادغمت في الثانية كقوله تعالى ( لكما  
هو الله ربى ) .

ونحو منه ما حكاه لنا ابو علي عن ابى عبيدة انه سمع (دعه في حرمه) وذلك  
انه نقل ضمة الهمزة بعد ان حذفها على الراء وهى مكسورة فنفى الكسرة واعقب  
٢٠ منها ضمة .

ومنه ما حكاه احمد بن يحيى في خبره مع ابن الاعرابي بحضرة سعيد  
ابن مسلم عن امرأة قالت لبنات لها وقد خاون الى أعرابي كان يأفهن (أف  
السوء تنته) قال احمد بن يحيى فقال لى ابن الاعرابي تعال الى ههنا اسمع ما تقول  
قلت وما في هذا ارادت استفهام انكارا في السوء انتنه فالقت فتحة اتن على  
كسرة

كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السؤفة أفي السؤ تمنتته فهذا نحو مما نحن بسبيله  
وجميعه غير مقيس لانه ليس على حد التخفيف القياسي لان طريق قياسه ان  
تقول في حرامه فتقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة امه بين بين اي بين الهمزة  
والاولاؤها مضمومة كقوله تعالى يستهزون فيمن خفف او في حريمه فيبدلها ياء  
البتة على يستهزيون وهو رأى ابى الحسن فاما في حرمه فليس على قياس البتة  
وكذلك قياس تخفيف قولها أفي السوء اتنته ان تقول أفي السوء تمنتته فتخلص  
همزة اتنته ياء البتة لانفتاحها وانكسار ما قبلها كقولك في تخفيف ميزر مئزر  
اتهى ما ذكره ابن جنى .

ومن فروع هذا الباب كسرة شرب اذا بنى للفعل وكسرة زبرج  
اذا صغر هل تبقى .

ظاهر كلامهم نعم قال ابو حيان ولو قيل انها زالت وجاءت كسرة  
اخرى لكان وجهها كما قالوا فيمن زيد في الحكاية على احد القولين وفي من نص  
اذا رنحت منصور اعلى لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة في  
منصور التي هي من حركات الكلمة الاصلية ، قال واذا صغرت فعلا على فعمل  
فضمة فعيل غير ضمة فعل وقيل هي هي .

الحادية عشرة ، قال ابن القيم في (بدائع الفوائد) قال السهيلي قولهم  
حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان الحركة عبارة عن  
انتقال الجسم من حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت ومحال ان تقوم  
الحركة بالحرف لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك في الحقيقة  
هو العضو من الشفتين او اللسان او الحنك الذي يخرج منه الحرف ، فالضمة  
عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفي  
مقارب للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح  
الشفيتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة وكذا  
القول في الكسرة .

والسكون عبارة عن خلوا العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك اى ينقطع فلذلك سمي جز ما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن ، فقولهم فتسح وضم وكسر هو من صفة العضو واذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجز ما نهى من صفة الصوت لأنه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما وينجزم عند سكونها ، وعبر وابهذه عن حركات الاعراب لأنها لا تكون الا بسبب وهو العا مل كما ان هذه انما لا تكون بسبب وهو حركة العضو وعن احوال البناء تلك لانه لا يكون بسبب اعنى بعامل كما ان هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة .

١٠ قال ابن القيم وعندي ان هذا ليس باستدراك على النحاة فان الحرف وان كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركه محله فان الاعراض وان لم تتحرك بانفسها فهى تتحرك بحركة محالها فاندفع الاشكال جملة .

الثانية عشرة ، قال ابو حيان فى ( شرح التسهيل ) اختلاف النحاة فى الحركات الثلاث أهى مأخوذة من حروف المد واللين ام لا ، فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضممة من الواو والكسرة من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات وانما فى مأخوذ من الاول .

وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف وبديل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبع وان العرب قد استغنت فى بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالاصل على فرعه .

وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الآخر وصححه بعضهم ، انتهى .

الثلاثة عشرة ، قال في ( البسيط ) تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة .

الرابعة عشرة ، الاصل في تقدير الحروف ان يقدر ساكنان لان الحركة امر زائد فلا يقدم عليه الابدليل ومن ثم كان مذهب سيبويه في شاة ان الاصل فيها شوهة بسكون الواو كصحفة لا شوهة بالفتح وفي دم ان وزنه فعل بالسكون لا فعل بالتحريك

الخامسة عشرة ، الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي المؤنث بغيرها ، نحو سقر فانه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثة إقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف الف مجزى في النسب كتحتم الف مصطفى لا كتخير الف حبل المشاركة لها في عدد الحروف .

١٠

قال في ( البسيط ) فان قيل ، لو جرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التأنيث في التصغير كالرباعي ولا شك في لحوقها نحو سقيرة .

قلت ، نحن لا ندعي ان الحركة تجري مجرى الحرف الرابع في كل حكم بل في موضع يثقل اللفظ بها وذلك في المكبر بخلاف المصغر .

السادسة عشرة ، قال ابو البقاء في ( التبيين ) اعلم انهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو ، هذا بكر ومررت ببكر ، ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها .

السابعة عشرة ، قال ابن يعيش - كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانما رأى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة وان كانوا في الحقيقة شيئا واحدا ولذلك دخلت الالة على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض .

## فائدة

قال بعض شراح الجمل ، السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي الى

التسلسل فلهذا لا ينبغي ان يسأل لاي شئ انفردت الاسماء بالجر وانفردت  
الافعال بالجرم، وانما ينبغي ان يسأل عما كان يجب فامتنع وهو خفض  
الافعال المضارعة بالاضافة لان الفعل مرفوع وان اضيف اليه كقوله  
تعالى ( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) وجزم الاسماء التي لا تنصرف وذلك  
• انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكمها بحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل  
كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي اشبهته بدل حمله على  
النصب ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا في حال الخفض ويكون فيه  
ترك العلامة علامة .

والجواب عن ذلك ما ذكره الزجالي انه لم تخفض الافعال المضارعة  
١٠ لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض  
ما يدخل على الفعل الا الاضافة والاضافة اما للملك والاستحقاق والافعال  
لا تملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها اضافة واذا لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها  
خفض فان اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه في اللفظ ولصدره في المعنى ولذلك  
لا تؤثر الاضافة فيه ولم تجزم الاسماء التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين  
١٥ فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب شيئين من جهة واحدة وذلك اخلال  
بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها .

## حكاية الحال من القواعد الشهيرة

قال ابن هشام في ( المغني ) أقاعد السادة ، انهم يعبرون عن الماضي  
والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصد الاحضاره في الذهن حتى كأنه  
٢٠ شاهد حالة الاخبار نحو ( وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ) لان لام الابتداء  
للحال ونحو ( هذا من شيعته وهذا من عدوه ) اذ ليس المراد تقريب الرجلين  
من الرسول عليه الصلوة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذها وانما الاشارة كانت  
اليهم في ذلك اوقت هكذا فحكيت ومثله ( والله الذي ارسل الرياح فتنير سحابا  
فسقه ابلد ديت فاحييناه الارض ) ألا ترى انه تعالى قصد بقوله فتنير سحابا احضار

تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب تبدوا ولا قطعاً  
ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى تصير كما ما، ومنه ( ثم قال له كن فيكون ) اى  
فكان ( ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير ) وتهوى به الريح  
فى مكان صحيح ) .

- ٥ ( ونريد ان نمن على الذين استضعفوا ) الى قوله ( ونرى فرعون وهامان )  
ومنه عند الجمهور ( وكلهم باسط ذراعيه ) اى يبسط ذراعيه بدليل وتقلبهم  
ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام ان اسم الفاعل  
الذى بمعنى الماضى يعمل ومثله ( والله مخرج ما كنتم تكتمون ) الا ان هذا  
على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارى وفى الآية الاولى حكيت الحال  
الماضية .

١٠

ومثلها قوله

جارية فى رمضان الماضى تقطع الحديث بالايامض  
ولولا حكاية الحال فى قول حسان ( يعيشون حتى لا تهر كلابهم )  
لم يصح الرفع لأنه لا يرفع الا وهو للحال ، ومنه قوله تعالى ( حتى يقول  
الرسول ) .

١٥

## الحمل على ما له نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع ، منها مروان يحتمل ان يكون وزنه فعلان او مفعلا  
او مفعولا والاول له نظير فيحمل عليه والآخر ان مثلاً لم يجيئاً ، ذكره ابن  
جنى .

٢٠

ومنها ، فم اصلها بوه بزة فوز حذفت الهاء اشبهها بحرف العلة لحقائها  
وقربها فى المخرج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو انى هى  
عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها الف لتجر كما بحركات الاعراب  
وافتحاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد خواه فى نحو عصا ورعى فتحذف

الالف لا لتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظر  
فلما كان القياس يؤدي الى ما ذكر ابدلوا من الواو ميما لأن الميم حرف جلد  
يتحمل الحركات من غير استقلال وها من الشفتين فهما ، تقاربان ، ذكره ابن  
يعيش .

ومنها ، الف كلا وليست زائدة اثلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين  
وليس ذلك في كلامهم اصلا ذكره ابن يعيش ايضا .

ومنها ، مذهب سيبويه ان التاء في كلتا بدل من لام الكلمة كما  
ابدلت منها في بنت واخت والفاء للتأنيث ووزنها فعلى كذا كرى ، ومذهب  
الجرمى الى ان التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما في كلا والوجه الاول لأنه  
ليس في الاسماء فعتل ولم يعهد ان تاء التأنيث تكون حشوا في كلمة ذكره  
ابن يعيش .

ومنها ، قال ابن الانباري في ( الانصاف ) ذهب البصريون الى ان  
الاسماء الستة معربة من مكان واحد والواو والالف والياء هي حروف  
الاعراب ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين ، قال والذي يدل على  
صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير في كلام العرب  
فان كل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب واحد وما ذهبوا اليه لا نظير  
له في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير  
اولى من المصير الى ما ليس له نظير .

ومنها ، قال ابن الانباري ، ذهب البصريون الى ان الالف والواو  
والياء في التثنية والجمع حروف اعراب ، وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو  
الاعراب ، وقد افسده بعض اتحويين بان هذا يؤدي الى ان يكون الاعراب  
بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم .

ومنها ، قال ابن فلاح في ( المغني ) صفة اسم لا المبني يجوز فتحه  
نحو ، لا رجل ظريف في الدار ، وهي فتحة بناء لأن الموصوف والصفة

جعلاً كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لاعليهما بعد التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت عليهما وهما معربان فبينا معها لأنه يؤدي الى جعل ثلاثة اشياء كشيء واحد ولا نظيره .

ومنها ، قال ابن فلاح ذهب البصريون الى ان اللهم اصله يا الله حذفت يا وعوض منها الميم المشددة في آخره .

وقال الكوفيون ليست الميم بعوض بل اصله يا الله ام اى اقصد نخذفت الهمزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعندنا من هل وأم قالوا فما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه دعوى بلا دليل .

وقال الاندلسي في ( شرح المفصل ) قال الكوفيون ضمير الفصل إعرابه باعراب ما قبله لانه توكيد لما قبله وردده البصريون بان المكى لا يكون تأكيداً للظهور في شئ من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز وقال ابن جنى في الخصائص ، اذا دل الدليل لا يجب إيجاد النظر وذلك

على مذهب الكتاب فانه حكى مما جاء على فعل إبلا وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير لان إيجاد النظر بعد قيام الدليل انما هو للأنس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك محتاج الى النظر ألا ترى الى غير ويت لما لم يقم الدليل على ان واوه وياه اصلان احتجت الى التعليل بالنظر فمنعت ان يكون فعويلا لما لم تجد له نظيراً وحملته على فعليت لوجود النظر وهو عفريت ونفريت .

وكذلك قال ابو عثمان في الرد على من ادعى ان السين وسوف يرفعان الافعال المضارعة لم نر عاملاً في افعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى (ولسوف يعطيك ربك فترضى) فجعل عدم النظر رداً على من انكر قواه فاما ان لم يقم الدليل ولم يوجد النظر فانك تحكم مع عدم النظر وذلك قولك في

الهمزة والنون من انداس انهما زائدتان وان وزن الكلمة بهما انفعلا وان كان هذا مثالا لانظيره وذلك ان النون لاحالة زائدة لانه ليس في ذوات الخمسة شئ على فعلل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذ ثبت ان النون زائدة فقد يرد في ذلك ثلاثة احرف اصول وهى الدال واللام والسين . وفى اول الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون النون اصلا والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة لا تلحقها الزوائد من اوائلها الا فى الاسماء الجارية على افعالها نحو مدرج وبابه وقد وجب اذا ان الهمزة والنون زائدتان وان الكلمة بهما على انفعلا وان كان هذا مثالا لانظيره فان ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كنون عنتر فالدليل يقضى بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو فعلل .

وقال ابن يعيش، ذهب المبرد الى ان نحولاه سلمين لك ولا مسلمين لك .  
معر بان وليسا بمبنيين مع لا قال لأن الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك .

وقال ابن يعيش، وهذا اشارة الى عدم النظير قال واذا قام الدليل  
١٠ فلا عبرة بعدم النظير ما اذا وجد فلا شك انه يكون مؤنسا واما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشلوبين، قول من قال ان الحروف فى الاسماء الستة دلائل  
اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يؤدى الى ان يكون الاسم المعرب  
على حرف واحد فى قولك ذومال وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على  
٢٠ الاعراب وذلك خروج عن النظائر فلا ينبغي ان يقال به .

## قاعدة

قال ابن يعيش، يجوز ان يسمى الرجل بما لانظيره فى كلام ولهذا  
لم يدكر سيبويه دئل فى ابنة الاسماء لانه اسم اقبيالة أبى الاسود والمعارف غير  
معمل عليها فى الابنية .

## حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في النهاية ، الحداث جماعة يتحدثون وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره وهو سمر وسمار فان السمار المتحدثون .

## الحمل على أحسن القبيحين

عقداه ابن جنى بابا في الخصائص قال وذلك ان تحضرك الحال ضرورتين لابد من ارتكاب احدهما فينبغي حيثئذ ان تحمل الامر على اقر بهما واقلهما خشا وذلك كواو ورتل انت فيها بين ضرورتين . احدهما ان تدعى كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الاربعة الا مع التكرير نحو الووصوة والوحوحة وضوضيت وقوقيت

والانحرى ان تجعلها زائدة او لا والواو لا تزداد او لا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها اصلا اولى من ان تجعلها زائدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه اعنى حال التضعيف فاما ان تزداد او لا فان هذا امر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه ومثل ذلك فيها قائما رجل لما كنت بين ان ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا على قلته جائز حملت المسئلة على الحال فنصبت وكذلك ما قام الا زيدا احد عدلت الى انصب لأنك اذا رفعت لم تجد قياه ما تبداه منه وان نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه وهذا وان كان ليس في قوة تأخير عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية تحمل عليه غيره ، انتهى .

وقال ابن اياز ، في نحو فيها قائما رجل ، ابو الفتح يسمى هذا الحمل احسن اقبيحين لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف اقبح فحمل على احسنهما .

وقال ابن يعيش ، انما امتنع العطف على عاملين عند التحليل وسيبويه

لأن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقام غيره فهو اضعف منه في سائر ابواب العربية فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما اقيم مقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجوز ان يتسلط على عمل الجرف لئلا لم يخرجوا قولهم في المثل ( ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة ) على العطف على عاملين كما هو رأى الكوفيين حيث جعلوا جريضاء بالعطف على سوداء والعالم فيها كل ونصب شحمة عطفًا على خبر ما ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ويخفزون قاعدا بالعطف على قائم المخفوض بالباء ويرفعون عمر وابعاد العطف على اسم ابل يخرجونه على حذف المضاف وابقاء عمله .

فان قيل حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على العطف على عاملين .

قيل ، لان حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فاما محيئه فنحو ( وبلدة ليس بها أنيس ) اى ورب بلدة وقولهم في القسم ( الله لا فعلن ) وقول رؤبه لما قيل له كيف اصبحت ( خير عافاك الله ) اى بخير .

وقد حمل اصحابنا قراءة حمزة والارحام على حذف الجار وان التقدير فيه وبالا رحام والامر فيه ليس ببيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير اولى وهو من قبيل احسن القبيحين .

واما من جهة القياس فلان الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشارك الحرف الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة .

## حمل الشيء على الشيء

من غير الوجه الذى اعطى الاول ذلك الحكم

عقد له ابن جنى بابا في الخصائص ، قال اعلم ان هذا باب طريقه الشبه اللفظي وذلك كقولنا في النسب الى ما فيه همزة التأنيث بالواو وذلك نحو حمراوى

وصفراوى وعشراوى وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقرر بحالها اثلا تقع علامة  
 التانيث حشوا فمضى هذا على هذا لا يختلف، ثم أنهم قالوا فى النسب الى علباء  
 علباوى والى حرباء حرباوى وابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنها  
 لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ونحن نعلم ان همزة  
 حمراء لم تقلب فى حمراوى لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت  
 زائدة مثلها لكن لما اتفقتا فى الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء ثم أنهم  
 تجاوزوا هذا الى ان قالوا فى كساء وقضاء كساوى وقضاوى فابدلوا الهمزة  
 واواحملاها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف  
 ليس للتانيث فهذه علة غير الاولى الا تارك لم تبدل همزة علباء واوا فى علباوى لأنها  
 ليست للتانيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التانيث ثم  
 انهم قالوا من بعد فى قراء قراوى فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث  
 كانت اصلا غير زائدة كما ان همزة كساء غير زائدة وانت لم تكن ابدلت  
 همزة كساء فى كساوى من حيث كانت غير زائدة لكن هذه اشياء لفظية يحمل  
 احدها على ما قبله تشبها به وتصور له واليه والى نحوه او ما سيويه بقوله  
 وليس شىء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها وعلى ذلك قالوا  
 صحراوات فابدلوا الهمزة واوا اثلا يجمعوا بين علمى تانيث ثم حملوا التثنية  
 عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ثم قالوا علبا وان حملا  
 بالزيادة على حمرا وان ثم قالوا كسا وان تشبيها له بعلبا وان ثم قالوا قرا وان  
 حملا على كسا وان على ما تقدم وسبب هذه الحمول والاضافات والالحاقات  
 كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة اهلها الى التصرف بها والتركح فى اثباتها  
 لما يلبسونه ويكثر من استعماله من الكلام المتشور والشعر الموزون والخطب  
 والنسجوع ولقوة احساسهم فى كل شىء شىئا وتخييلهم ما لا يكاد يشعربه من لم يأنف  
 مذاهبهم وعلى هذا ما منع الصرف من الاسماء للشبه اللفظى نحوا حمرا (واصفرا) و  
 اصرم واحمد وتالب وتنضب عليين لما فى ذلك من شبه لفظ الفعل فخذفوا

التنوين من الاسم لمشابهته ملاحصة له في التنوين وهو الفعل قال والشبه اللفظي كثير وفي هذا كفاية، انتهى .

## الحمل على الأكثر اولى من الحمل على الأقل

ومن ثم قال الأكثر ان رحن غير منصرف وان لم يكن له فعلى لأن مالا ينصرف من فعلا ان اكثر فالحمل عليه اولى قاله صاحب البسيط .  
وقال ابن يعيش ذهب بعضهم الى ان الف كلام متقلبة عن ياء وذلك لأنه رآها قد اميلت .

قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الالف ياء لأنه قد سمع فيها الالمالة والامثل ان تكون منقلبة عن واو لأنها قد ابدلت تاء في كلتا وابدال التاء من الواو اضعاف ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكسرة الكاف .

وقال السخاوى ( في تنوير الدياجي ) سأل سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به .  
قال السخاوى اي اذا كان لا يعلم من اى شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون .  
وقال ابن يعيش القياس يقتضى زيادة النون في حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر .

وقال الشلوبين المحذوف من ذ و ياء او واولان الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه ان تكون اللام المحذوفة منه ياء او واولا اغلب فيها الواو وقل ان يكون المحذوف غيرهما كالحاء من حرفينبغي ان يحكم على ذوبان المحذوف منه ياء او واولا غيرهما لأنها اكثر من غيرهما وان كانت يمكن ان يكون المحذوف منه هاء .

وقال ايضا قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا يجمعهما اذا كانت محمولة على غيرهما لا يجمع بالواو والنون وذلك نحو ندمان

ندمان كان قياسه ان يقال في جمعه ندمانون لأن موته ند مائة ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازه هو بعد ذلك ، وتوجيه شذوذه ان المطرد في باب فعلان ان لا يقال فيه فعلا نة فحمل في ذلك على الاكثر ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا اذكر منه الا هذا .

- وقال ايضا الألف المجهولة الاصل من الثلاثي اذا لم تمل تقلب في الثنية واوا واذا اميلت تقلب ياء لأنه لا يمال من هذا النوع الا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء ولا يميلون ذوات الواو الا اذا نحو العشاء في العين فحمل المجهول من هذا النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذوا لاكثر مما يمال من هذا النوع ان تكون ألفه منقلبة عن ياء فحمل هذا المجهول عليه وما لم يمله المميلون من ١٠ هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه قال فان جهل امر الامالة اعنى وجودها وعدمها في هذا النوع حمل على ما ألفه منقلبة عن الياء لأن الاكثر زعموا فيما لامه الف ان يكون انقلابها عن الياء لاعن الواو لأن الياء اغلب على اللام من الواو ويقوى ذلك ان ذوات الواو ترجع في الاربعة الى الياء نحو ملهيان ومدعيان ولا ترجع الياء الى الواو نحو مرميان، انتهى . ١٠

وقال ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر اولى من قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان اضممار الخبر اكثر من اضممار الفعل والحمل على الاكثر اولى .

- وقال ابن أياز ذهب الكسائي الى ان حتى حرف تنصب المضارع دائما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف يجر الاسم دائما واذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير أن ارجح لأنه اذا ترددت ٢٠ الكلمة بين ان تكون من عوادل الاسماء او من عوادل الافعال فجعلها من عوادل الاسماء اولى وذلك لأن عوادل الاسماء هي الاصول وعوادل الافعال فروع وايضا فعوادل الاسماء هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر

وقال ابن النحاس في باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة فعلية فالجملتان الحمل على اضممار فعل لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتتفق الجملتان واذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجملتان وتوافق الجملتان اولى من اختلافهما .

٥ فان قيل ، توافق الجملتان يعارضه أنك اذا نصبت تحتاج الى تقدير واذا رفعت لم تحتاج الى تقدير شيء .

فالجواب ، انه اذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف والجملتان على الكثير اولى . وقال ابن فلاح في ( المغنى ) لام ذى بمعنى صاحب ياء على الاصح حمل على الأكثر فيما عينه واو .

وقال ابن يعيش الهاء من هذه بدل الياء من هذى وانما كسرت ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها ، الاضمار الذي قبله كسرة نحو به وبغلامه .

وقال سيبويه ولا اعلم احد اضممها لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير فحملوها على أكثر الكلام وأكثر الكلام كسر الهاء اذا كان قبلها كسرة ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبغلامه ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجرى على اصل القياس يقول هذه هند .

١٥ وقال ايضا الياء الثانية (١) في قويت وضوضيت اصل لأنها الاولى كررت واصلها قوت وقوت وضوضوت وانما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على حد اغزيت وادعيت .

٢٥ فان قيل ، فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سعليت وجعيت . قيل ، لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زازات وقلقلت أكثر والعمل انما هو على الأكثر ، وقال الميم من منيح اسم ببد زائدة والنون اصل لأن زيادة الميم اولا أكثر من زيادة النون اولا

والعمل انما هو على الاكثر .

وقال الماتقي في وصف المباني ألا المفتوحة المشددة حرف تخفيض وتبدل همزتها هاء فيقال هلا ولا تنعكس القضية فتقول ان الهمزة بدل من الهاء لأن بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء لأنها لم تبدل الا في ماء وامواء والاصل ماه وامواه وفي اهل قالوا آل والاصل آل فسهلوا الهمزة والهاء قد ابدلت من الهمزة في إياك فقالوا هياك وفي ارحت الماشية قالوا هرحت وفي اركت الماء قالوا هركت وفي اشياء غير هذه فالحمل على الاكثر اولى .

وقال ابو حيان في شرح ( التسهيل ) الى اما أن تقترن بما بعدها قرينة تدل على انه داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه فان اقترن بذلك قرينة كان على ١٠ حسبها وان لم تقترن به قرينة فالذى عليه اكثر المحققين انه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح لأن الاكثر في كلامهم اذا اقترنت قرينة ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عرى عن القرينة وجب الحمل على الاكثر .

## الحمل على المعنى

قال في الخصائص ، اعلم ان هذا النوع غور من العربية بعيد ومذهب ١٥ نازح فصيح وقد وزده القرآن وفصيح الكلام مشورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل التاني على امظ قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك .

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى ( فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى ) ٢٠ اى هذا الشخص ( فمن جاءه دو عظة من ربه ) لأن الموعظة والوعظ واحد ، ( إن رحمة الله قريب ) اراد بالرحمة هنا المطر .

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ ( تلتقطه بعض السيارة ) وقولهم ذهبت بعض اصابعه ، أنت ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى وبعض

الاصابع اصبعاً ، وتو لهم ما جاءت حاجتك لما كانت ما هي الحاجة في المعنى  
وانشدوا .

اتهجج بيتا بالحجاز تلفعت به الخوف والاعداء من كل جانب  
ذهب بالخوف الى المخافة وقال .

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني اسد ما هذه الصوت

أنت على معنى الاستغاثة وحكى الاصمعي عن ابي عمر و انه سمع رجلا  
من اهل اليمن يقول ( فلان لغوب جاءته كتابي فاحترقها ) فقلت له أقول  
جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحق وقال .

لو كان في قاي كقدر تلامه حبا لغيرك قد اتاها ارسلي

كسر رسولا وهو مذكر على ارسل وهو من تكسير المؤنث كاتان  
وأتر وعناق وأعتق لما كان الرسول هنا انما يراد به المرأة لأنها في غاب  
الأمر مما تستخدم في هذا الباب ، وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجنح قالوا  
ذهب بالتأنيث الى الريشة ، وقال .

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

انت الشخص لأن انه اراد به المرأة وقال .

وان كلابا هذه عشر ابطن وانت برئ من قبا ثلها العشر

ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من قبا ثلها واما قوله .

كما شرقت صدر القناة من الدم

فان شئت قلت انت لأنه اراد القناة وان شئت قلت ان صدر القناة

قناة وقال .

لما اقي خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

وقال ( طول الليالي اسرعت في نقضي ) وقال تعالى ( ومن يقنت

ممكناً لله ورسوله ) لأنه اراد امرأة .

ومن باب الواحد والجماعة تو لهم ( هو احسن الصبيان واجمله ) افرد

الضمير

الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك (هو احسن قتي في الناس) وقال ذوالارمة .

ومية احسن الثقلين وجهها وسألفه واحسنه قد الا

- فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقال تعالى ( ومن الشياطين من يغوصون له ) فحمل على المعنى ، وقال تعالى ( ومن أسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره عند ربه ) فأفرد على لفظ من ثم جمع من بعد ، والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا ، منه قوله تعالى ( ألم ترالى الذى حاج ابراهيم فى ربه ) ثم قال ( او كاذبى مرعى قرية ) قيل فيه انه محمول على المعنى حتى كأنه قال ارأيت كاذبى حاج ابراهيم او كاذبى مرعى قرية بخفاء بالثانى على ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امرئ القيس .

- الازعمت بسباسة اليوم أتى كبرت وان لا يحسن السرا مثالى بنصب يحسن والظاهر انه يرفع لأنه معطوف على ان الثقيلة الا انه نصب لان هذا موضع قد كان يجوز ان تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال الازعمت بسباسة ان يكبر فلان ومنه قوله .

- يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفاً ورمحاً  
اى وحاملاً رمحاً ، فهذا محمول على معنى الاول لا لفظه ، وكذا قوله ( علقها تيناً وماء بارداً ) اى وسقيتها ماء بارداً ، وقوله .

تراه كأن الله يجمع أنفه وعينه ان مولاه ثاب له ورف  
اى ويفقأ عينيه .

## ٢٠ ومنه باب واسع لطيف ظريف

وهو اتصال الفعل بحرف ايس مما يتعدى به لأنه فى معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى ( أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ) لما كان فى معنى الافضاء عداه بالى ، ومثله قول الفرزدق ( قد قتل الله زباداعنى ) لأنه فى معنى صرفه وقول الاعشى ( سبجان من علقمة الفاخر ) علق حرف الجر بسبجان

وهو علم لما كان معناه براءة منه .

وقال ابن يعيش فان قيل قررتم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال في هذا زيد قائما، من زيد العامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبا .

فالجواب ان هذا كلام محمول على معناه دون انفذه والتقدير اشير اليه .  
او أنه له فهو مفعول من جهة المعنى وصل اليه الفعل قال وقولهم نشدتك الله الافعلت كلام محمول على المعنى كأنه قال ما انشدك الافعلك اى ما اسئلك الافعلك ومثل ذلك ، شراهرذا ناب ، واذا ساع ان يحمل شراهرذا ناب على معنى النفى كان معنى النفى في نشدتك الله الافعلت اظهر لقوة الدلالة على النفى لدخول الال لالتها عليه ومثله من الحمل على المعنى قوله ( وانما يدافع عن احسابهم انا او متلى ) والمراد ما يدافع ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع الا انا .  
وقال ابو حيان في اعرابه كلام العرب منه ما يطابق اللفظ المعنى نحو قام زيد وزيد قام وهو اكثر كلام العرب وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو علمت أقام زيد أم قعد لا يجوز تقديم الجملة على علمت وان كان ما بعد علمت ليس استفهاما بل الهمزة فيه للتسوية ، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الاضافة للجملة الفعلية نحو ( على حين عاتبت المشيب على الصبا ) اذ قياس الفعل ان لا يضاف اليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة .

وقال الزمخشري في الاحاجي قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرف  
٢ . عن وجهه معدول عن طريقته مذ هوب مذ هب ما غر بوابه على السامعين من امثالهم ونوادير الفا زهم واحا جيهم وملحهم واعا جيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم أعنة فصاحتهم كيف شأوا وبیان عدله ان الاثبات فيه قائم مقام النفى والفعل قائم مقام الاسم واصله ما اطلب منك الافعلك .

وقال الشيخ علم الدين السخاوى فى (تنوير الدىاجى) هذا الكلام  
ماعدل من كلامهم عن طريقته الى طريقة اخرى تصرفانى الفصاحة وتقننا  
فى العبارة وليس من قبيل الالغاز.

وقال ابو على هو كقولهم، شرأهر ذا ناب، معنى فى ان اللفظ على معنى

والمراد معنى آخر لان المعنى مأهر ذا ناب الاشر .

قال وقول الزمخشري اقيم الفعل فيه مقام الاسم يعنى الافعلت اقيم  
مقام الافعلك، قال ومثل هذا من الذى هو بمعنى ما هو متروك اظهاره، قوله .

أباخراسة أما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبيع

قال سيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت لانطلاقك اى لان كنت

فى نفر وجاعة من أسرتك فان قومى كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنة ولا يجوز .  
عند سيبويه اظهار كنت مع المفتوحة ولاحذفه مع المكسورة وقال الزمخشري  
من المحمول على المعنى قولهم حسبك (يتم - ١) الناس ولذا جزم به كما يجزم بالامر  
لانه بمعنى اكفف وقولهم ، أتقى الله امرؤ فعل خير ايثب عليه لانه بمعنى ليتق الله  
امرء وليفعل خيرا .

وقال ابو على الفارسي فى (التذكرة) اذا كانوا قد حملوا الكلام فى

النفى على المعنى دون اللفظ حيث او حمل على اللفظ لم يؤد الى اختلال معنى  
ولا فساد فيه وذلك نحو قولهم شرأهر ذا ناب، وشيء جاء بك وقوله (وانما يدافع  
عن احسابهم انا او مثلى) وقولهم قل احد لا يقول ذاك وقولهم نشدتك الله  
الافعلت وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لا يؤد الى فساد والتباس

فان الحمل على المعنى حيث يؤدى الى الاتباس يكون واجبا فمن ثم نفى سيبويه .  
قوله مررت بزید وعمر و اذا مر بهما مرورين ما مررت بزید ولا بعمر وفنفى  
على المعنى دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا او عمرا ما ضربت واحدا  
منهما لانه لو قال ما ضربت زيدا او عمرا امكن ان يظن ان المعنى ما ضربتهما  
ولما كان قوله ما مررت بزید وعمر و لو نفى على اللفظ لا يمكن ان يكون نفى

مرورا واحدا فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى كذلك جمع قوله  
ما صردت بزيدا وعمر وما صردت بواحد منهما ليتخلصا من المعنى الذى ذكرنا .

### قاعدة

إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ  
وعلى ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما المعنى فمخفى راجع الى مراد  
المتكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك  
اول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الاسبق وبأنه لو عكس لحصل تراجع  
لأنك اوضحت المراد اولاً ثم رجعت الى غير المراد لان المعول على المعنى لفصل  
الابهام بعد التبيين .

وقال ابن جنى فى ( الخصائص ) اعلم ان العرب اذا حملت على المعنى  
لم تسكد تراجع اللفظ لأنه اذا انصرف عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه  
لانه انتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه  
قد جاء منه شئ قال ( رؤس كبير بهن ينتطحان - ١ ) .

وقال ابن الحاجب، اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى واذا  
حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى فلا يتعدى (٢) الرجوع  
اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى اقوى الرجوع الى الاضعف .  
واعترض عليه صاحب ( البسيط ) بان الاستقراء دل على ان اعتبار  
اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارد دليل على قوته فلا يستقيم ان يكون  
قليل الموارد اقوى من كثير الموارد .

قال واما ضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل  
كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى ( خالدين فيها ابد ا قد احسن  
الله له رزقا ) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل ليس  
بضعيف فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف .  
وقال الامام ابو الحسن الآمدى فى ( شرح الجزولية ) العرب تكره

(١) كذا - وفى - ي - رؤس كثيرة ينتطح (٢) اصل - يبعد . الانصراف

الانصراف عن الشيء ثم الرجوع اليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك يكرهونه في الفاظهم وانشد .

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب إليه بوجه آخر الدهر ترجع  
والذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد  
ومعنى مجموع كن واخواتها ولذلك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد  
القطع في النعوت قال الشلوبين في (شرح الجزولية) إذا قلت ما اظن احدا  
يقول ذلك الا يزيدا فالنصب اجود على انه بدل من احدوا ما الرفع على انه بدل  
من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع  
الاثر مع وجود العين .

## ١٠ حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع ، منها قال في البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف  
اللام وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك دليل تقيضه  
وهو التعريف حرف واحد قياسا لاحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة  
كالتنوين .

وقال في (المجمل) لم يجمع من الصفات التي مذكرها افعل على فعال ١٥  
الاجفاء واجحف وعجاف .

قال في (البسيط) والذي حسن جمعها في قوله تعالى (سبع عجاف)  
حملها على سمان لانهم قد يحاؤون النقيض على النقيض كما يحاؤون النظير على النظير ،  
وقال ابن جنى في (الخصائص) كان أبو على يستحسن قول الكسائي في قوله ،  
(إذا رضيت على بنو قشير) ، انه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت بعلى ٢٠  
حملا للشيء على تقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه هذه الطريق في  
المصادر كثيرا فقال قاتوا كذا كما قالوا كذا واحدهما ضد الآخر ، وقال ابن  
أياز في (شرح الفصول) ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض لان كل واحد  
منهما يتا في الآخر ولان الذهن يتنبه لهما معا بدكر احدهما .

قال وقد ذهب ابو سعيد السيراني الى ان لام الامر انما جزمست لان الامر للمخاطب موقوف الآخر نحو اذهب بفعل لفظ العرب كلفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت عليها لاني انهي من حيث كانت ضدا لها ، وقال ابن عصفور في ( شرح الجمل ) كم ان كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب وذلك انها اذ ذاك للباهاة والافتخار كما ان رب كذلك وهي ايضا للتكثير فهي تقيضة رب لان رب للتقليل والنقيض يجري مجرى ما يناقضه كما ان النظير يجري مجرى ما يجانس .

وقال ابن النحاس في ( التعليقة ) انما كسرت النون في المثنى لسكونها وسكون الالف قبلها والكسرة تقيض السكون فاردوا ان يأتوا بالشئ الذي هو تقيضه لان الشئ يحمل على تقيضه كما يحمل على نظيره ، وقال السهيلي في ( الروض الأتف ) يحملون الصفة على ضدها قالوا عدوة بالهاء حملا على صديقه .

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ في ( تذكرة ) قيل لم بني عوض على الضم مع انه غير مضاف الى الجملة قال ويمكن ان يكون بني حملا على تقيضه وهو قط كما قيل في كم ، وقال ابن النحاس في ( التعليقة ) لا يثنى بعض ولا يجمع حملا على كل لانه تقيض وحكم النقيض ان يجري على تقيضه .

وقال ابن فلاح في ( المغنى ) احقت العرب عدمت وفقدت بافعال القلوب فقالوا عدمنى وقدتنى حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشئ على ضده وقال الجار بردي في ( شرح الشافية ) بطنان فعلا لانه تقيض ٢ . ظهر ان لان ظهر انا اسم نظاهر الریش وبطنانا لباطنه وظهر ان فعلا بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض ، وقال ابن هشام في ( تذكرة ) هذا باب ما حملوا فيه الشئ على تقيضه وذلك في مسائل ، الاولى لا النافية ، حملوها على ان في العمل في نحو لا طالعا جبلا حسن ، الثانية ، رضى عدوها بعلى حملا على سخط قاه الكسائي ، الثالثة ، فضل عدوه بعن حملا على نقص ودليه قوله ،

لاه

لاه ابن عمك لانفضلت في حسب عني ولا انت ديانى فتخزوني ،  
قال ابن هشام وهذا مما خطر لى ، الرابعة ، نسى علقوها حملا على  
علم قال ، .

ومن أتم انا نسينا من اتم وريحكم من أى ريح الا عاصر  
الخامسة ، خلاصة حملوها على ضدها من باب فعالة لا نه وزن تقيض (١) .  
الرمي والمنفى (٢) قال وهذا لما خطر لى عرضته على الشيخ فاعترضه بان الدال هنا  
على خلاف باب زبالة وفضالة لا تسلم انه الوزن بل الحروف ، قال وهو  
محل نظر .

السادسة ، جيعان وعطشان حملوها على شعبان وريان وملآن لان  
باب فعلان لا متلاء .

السابعة ، دخل حملوها على اخرج بغا واء بمصدرها كصدره فقالوا  
دخولا تخر وجا هذا ان قلنا ان دخل متعدية وان قلنا انها قاصرة فلا حمل .  
الثامنة ، شكر عدوها بالباء حملا على كفر فقالوا شكرته واه وبه قاله  
ابن خالويه في الطارقيات .

التاسعة ، قالوا بطل بطلاة حملا على ضده من باب الصنائع كنجر نجارة .  
العاشرة ، قالوا مات موتانا حملا على حى حيوانا لان باب فعلان للتقلب

والتحرك

الحادية عشرة كم الخيرية حملوها على رب فى لزوم الصدرية لانها  
نقيضتها .

الثانية عشرة ، معدول ما بعد لم ولما قدم عليهما حملا على تقيضه وهو .  
الايجاب قاله الشاويين واعترضه ابن عصفور بانه يلزمه تقديم المعدول على  
ما ضرب زيد الا انه ايضا تقيضه الايجاب وايس بشىء لانه لا يازم اعتبار  
النقيض .

الثالثة عشرة ، قالوا اكثر ما تقولن ذلك حملا على قلما تقولن ذلك وانما

قالوا فلها تقولن ذلك لان قلما تكون للنفي، انتهى .

وقال في موضع آخر من تذكرته كما يحملون النظر على النظر  
غالبا كذا يحملون النقيض على النقيض قليلا مثل لا النافية للجنس حملوها على  
إن وكم للتكثير اجروها مجرى رب التي للتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات  
• وقالوا امرأة عدوة فالحقوا فيها تاء التأنيث وحكم فعول اذا كانت صفة للتأنيث  
وكان في معنى فاعل ان لاتدخله تاء التأنيث وقالوا امرأة صبور وناقة رغوت (١)  
لأنهم اجروا عدوة مجرى صديقة وهي ضدها فكما ادخلوا التاء في صديقة  
ادخلوها في عدوة وقالوا إغدا يا والعشايا بجمع غدوة وغداة على فعلى وحكمه  
ان يقال فيه ، غداة وغدوات وغدوة وغدوات ، لأنهم حملوها على العشايا وهي  
١٠ في مقابلتها لأن الغداة اول النهار كما ان العشية آخره .

## حمل الاصول على الفرع

قال ابن جنى قال ابو عثمان ، لا يضاف ضارب الى فاعله لأنك لاتضيفه  
اليه مضمرا وكذلك لاتضيفه اليه مظهرا قال وجازت اضافة المضممر الى الفاعل  
لما جازت اضافته اليه مظهرا .

١٥ قال ابن جنى ، كان اباعثمان انما اعتبر في هذا المضممر تقدمه وحمل عليه  
المظهر من قبل ان المضممر اقوى حكما في باب الاضافة من المظهر وذلك ان  
المضممر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التنوين من المظهر واذلك لا يجتمعان في  
نحو ضاربانك وقاتلونه من حيث كانت المضممر بلفظه وقوة اتصاله مشابها  
للتنوين بلفظه وقوة اتصاله وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الاتراك  
٢٠ تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيدا فلما كان المضممر بما يقوى معه  
مراعاة الاضافة حمل المظهر وان كان هو الاصل عليه .

ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجر في المظهر في نحو رأيت  
الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما في المضممر نحو رأيتك ومررت بك وانما  
كان هذا الموضع للمضممر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضممر عاريا

من الاعراب واذا عرى منه جاز ان ياتى منصوبه بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لان باب الاظهار ان يكون مرسوما بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعى هنا امرا غير الفرعية والاصلية وانما هو امر الاعراب والبناء واذا تأملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت فرعا على اصل لا اصلا على فرع الاترى ان المضمر اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع في البناء كما حملت المظهر على المضمر في باب الاضافة من حيث كان المضمر هو الاصل في مشابهته للتنوين والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو متأصل في الاعراب لا في البناء فاذا بدتهك هذه المواضع فتعاطمتك فلا تجتمع لها ولا تعط باليد مع اول ورودها وتأن لها ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظر اكان او خاطرا انتهى . ١٠

وقال في باب غلبة الفروع على الاصول قد شبه النحاة الاصل بالفرع في المعنى الذى افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل الاترى ان سيبويه اجاز في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجرف الوجه من موضعين احدهما الاضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذى انما جاز فيه الجرف تشبيها له بالحسن الوجه وذلك ان العرب اذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لها وعمرت به وجهه ١٥

الحال بينهما الاتراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه تماموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمت وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم ثلثه ربعه وفي قولهم سب سبا وكل كالا واجر واجر الاخر مجرى اللازم في قولهم لجر وري (١) وهو الله وهى التى فعلت وقواه (فقلت أهى سرت أم عادنى حلم) وقوله (ومن يتق ٢٠ فان الله معه) اجرى تقف مجرى علم حتى صار تقف كعلم واجر واللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى (ليس ذلك بقادر على ان يحيى الموتى) فاجرى النصب مجرى ارفع الذى لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذى لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير وحمل النصب على الجرف في التثنية والجمع وحمل الجرف على النصب فيما لا ينصرف

وشبهت الاء بالالف في قوله ( كأن أيديهن بالقاع افرق ) وحملت الالف على الاء في قوله .

إذا المعجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

و وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله ( قد ضمنت ، إياهم  
الارض ) والمتصل موضع المنفصل في قوله ( ألا يجاورنا الاكديار ) و قلبت الواو  
ياء استحسانا لاعتن قوة علة في نحو غديان وعشيان وايض اياح و قلبت الياء  
واوا استحسانا لاعتن قوة علة في التقوى والبقوى والرعى والفتوى وقولهم  
عوى الكلب عوية وعوة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعض وهند واتبعوا  
الاول الثاني نحو أقتل أدخل أخرج ، فلما رأى سيبويه العرب اذا شبهت شيئا بشئ  
فحملته على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تهيئة لها وتعميما  
لمعنى الشبه بينهما حكم ايضا لجر الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه ان يكون  
محمولا على جر الرجل في قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا النصب  
في قولهم هذا الحسن الوجه حملا له . منهم على هذا الضارب الرجل ونظيره ايضا  
قولهم يا اميمة الاتراهم لما حذفوا الهاء فقالوا يا اميم ثم اعادوا الهاء اقروا  
الفتحة بحالها اعتبار الفتحة في الميم وان كان الحذف فرعا وكذلك قولهم  
اجتمعت اهل اليامة اصله اجتمع اهل اليامة ثم حذف المضاف فانت الفعل  
فصار اجتمعت اليامة ثم اعيد المحذوف فافر التأنيث الذي هو الفرع بحاله فقيل  
اجتمعت اهل اليامة ،

قال ومن غلبة الفروع الاصول اعربهم في الاحاد بالحرركات  
وفي التثنية والجمع بالحروف فاما ما جاء في الواحد من ذلك نحو اخوك واباك  
وهنيك فان ابا بكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت منه هذا القدر توطئة  
لما اجمعه من الاعراب في الجمع ( والتثنية - ١ ) بالحروف وهذا ايضا نحو آخر  
من حمل الاصل على الفرع الاتراهم اعربوا بعض الاحاد بالحروف حملا له على

(١) من الخصائص .

ذلك في التثنية والجمع .

فأما قولهم أنت تفعلين فانهم إنما اعربوه بالحرف وإن كان في رتبة  
الآحاد والاول من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية ومعلوم ان  
الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب الواحد اضعف لفظا من  
اعراب ما فوقه فصار لذلك الاقوى كأنه الاصل والاضعف كأنه الفرع .  
ومن ذلك حذفهم الاصل لشبهه عندهم بالفرع الا تراهم لما حذفوا الحركات  
ونحن نعلم انها زوائد في نحو لم يذهب تجاوزوا ذلك الى ان حذفوا للجزم  
ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم يرم ولم يغز .

ومن ذلك ايضا انهم حذفوا الف معزى ومدعى في النسب فاجازوا  
معزى ومدعى فحملوا الالف هنا وهي لام على الالف الزائدة في نحو حبلى وسكرى .  
ومن ذلك حذفهم ياء تحية وإن كانت اصلا حملا لها على ياء شقية وإن  
كانت زائدة فقالوا تحوى كما قالوا شقوى وحذفوا النون الاصلية في قوله .  
(ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل) وقوله (كأنها ملآن لم يتغيرا) .  
وقوله (غير الذى يقال ما كاذب) كما حذفوا الزائدة في قوله (وحاتم  
الطائي وهاب المي) وقوله (ولاداك الله الا قليلا) .

ومن ذلك حملهم التثنية وهي اقرب الى الواحد على الجمع وهي انأى  
عنه ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واوا فقالوا حمرا وإن كما قلبوها فيه  
واوا فقالوا حمراوات .

ومن ذلك حملهم الاسم وهو الاصل على الفعل وهو الفرع في باب  
ما لا ينصرف نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوه بما وراه وهو .  
الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه  
كما الحقت ما بها في العمل وكذلك قال ايضا في عسى انها منعت التصرف لحملهم  
اياها على امل فهذا ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها واتصال  
اجزائها وتلاحقها وتناسب اوضاعها ، وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما عمل

المصدر لانه اصل للفعل وفيه حروف الفعل فأشبهه فعمل .

## حرف الخاء خلع الادلة

هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جنى في (الخصائص) وقال من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب ضرب من منا اي انسان انسانا ورجل رجلا الا تراه كيف جرد من من الاستفهام ولذلك اعربها ونحوه قولهم في الخبر مردت برجل أي رجل بخر د ايا من الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب (والدهر ايتا حال دهاير) اي والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهاير اي متلون ومتقلب باهله وانشدنا ابو علي .

الاهيما لقيت وهيا وويحيا لما لم الق منهن ويحيا

١٠

واسماء ما اسماء ليلة ادخلت الى واصحابي باي واينا

قال بخر د اي من الاستفهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتأنيث وذلك انه وضعها علما على الجهة التي حلتها فاما قوله واينا فكذلك ايضا غير ان لك في اينا وجهين .

احدهما ، ان تكون الفتحة هي التي في موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة ايضا فاجتمع فيه التعريف والتأنيث وجعل ما زائدة بعدها للتأكيد .

١٥

والآخر ، ان تكون فتحة النون من اينا فتحة التركيب وتضم اين الى ما فيبنى الاول على الفتح كما في حضر موت وبيت بيت وحينئذ يقدر في الالف فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر ويدل على انه قد يضم ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان .

٢٠

أثور ما اصيدكم ام ثورين ام تيكم الجماء ذات القرنين

فقوله أثور ما فتحة الراء منه تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء حضر موت واو كانت فتحة اعراب لوجب التنوين لاحالة لانه مصروف وينيت

وبنيت مامع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لامع النكرة في نحو لا رجل والكلام في ويحما هو الكلام في أثورما .

واخبرنا ابو على ان ابا عثمان ذهب في قول الله تعالى ( انه لحق مثل ما انكم تنطقون ) الى انه جعل مثل وما اسما واحدا فبنى الاول على الفتح وهما جميعا عنده في موضع رفع صفة لحق ، ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول ٥ الشاعر انشدناه ابو على .

أنى جزوا عامر اسوء ا بفعلهم ام كيف يجز وتى السوء من الحسن  
ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به ريمان أنف اذا ماض بالبن

فأم في اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبنى ١٠ ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف حتى كأنه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول ولا يجوز ان تكون كيف هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لانها لو خلعت عنها لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فاذا زال ذلك عنها وجب اعرابها كما اعربت من في قولهم ضرب من منا لما خلعت عنها دلالة الاستفهام .

ومن ذلك كاف الخطاب للذكر والمؤنث نحو رأيتك هي تفيد شيئين ١٥ الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك واولئك وهاك وابصرك زيد وانت تريد ابصر زيد وليسك اخاك في معنى ليس اخاك وقولهم رأيتك زيد اما صنع ، وحكى ابو زيد ، بلاك والله وكلاك ، اى بلى وكلا فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولا موضع ٢ لها من الاعراب ونظير ذلك التاء من انت فانها خلعت عنها دلالة الاسمية وتخلصت حرفا للخطاب والاسم ان وحده .

قال ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف في قول الانسان هو مثلاً للملك ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى وهو عروها من معنى الاسمية .

قال فان قيل فكان ينبغي ان لا يستنكر خطابه بآنت لما ذكر ، قيل  
التاء وان كانت حرف خطاب لا اسما فان معها نفسها الاسم وهو ان من انت  
فلا سم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا ذلك لانه ليس للمخاطب  
بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو ان  
والمقصود إعظام الملوك بان لا تبتذل اسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين  
ومن ذلك الواو في نحو (أكلوني البراغيث) وقاموا اخوتك والالف في قاما  
اخواك والنون في ( ويعصرن السليط أ قاربه ) كلها مخلوطة من معنى الاسمية  
مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث .

ومن ذلك قولنا الا قد كان كذا وقول الله سبحانه ( ألا انهم يشنون  
صدورهم ) فالأ هذه فيها شيءان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معها يا  
خلصت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذي كان فيها ليا دونها وذلك نحو قوله تعالى  
( ألا يسجد والله ) وقول الشاعر .

الاياسنا برق على قلل الحمى      لهنك من برق على كريم  
ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت  
موضع مع خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم ( استوى الماء  
والخشبة ) وجاء البرد والطيالسة .

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت  
في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع نحو ان تقم  
فانا اقوم .

ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاء يا امرأة كقولك هاك  
وهاك فاذا الحقتهما الكاف جردتها من الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف  
وتفتح هي ابدا وهو قولك هاءك وهاءك وهاء كما وهاءكم .

ومن ذلك يا في النداء تكون تنبيه او نداء في نحو يا زيد ويا عبد الله  
وقد تجرد من النداء للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى ( ألا يا اسجدوا ) كأنه قال  
الاه

وقول ابى العباس انه اراد الا يا هولاء اسجدوا مردود عندنا وكذلك قول العجاج ( يا دارسلى يا اسلمى ثم اسلمى ) انما هو كقولك ها اسلمى ، وكذلك قولهم هلم فى التنبيه على الامر ، هذا خلاصة ما ذكره ابن جنى فى هذا الاصل ، وقال شيخه ابو على فى ( التذكرة ) وقال ابو البقاء فى ( التبيين ) .  
اصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان .

## حرف الراء

### الرابط

- ١٠ يحتاج اليه فى احد عشر موضعا ( الاول ) جملة الخبر وروابطها  
عشرة اشياء تأتى ( فى الفن الثانى الضوابط فى المبتدأ - ١ ) ( الثانى ) جملة الصفة ولايربطها الا الضمير ( الثالث ) جملة الصلة ولايربطها غالبا الا الضمير .  
( الرابع ) جملة الحال و رابطها اما الواو والواو والضمير او كلاهما .  
( الخامس ) المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيد ا ضربته او ضربت اخاه .

١٥

( السادس ) ( والسابع ) بدل البعض وبدل الاشتغال ولايربطها الا الضمير نحو ( عموا و صموا كثير منهم ) ( عن الشهر الحرام قتال فيه ) وانما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه فى المعنى كما ان الجملة التى هى نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك .

٢٠

( الثامن ) معمول الصفة المشبهة ولايربطه ايضا الا الضمير .  
( التاسع ) جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولايربطه ايضا الا الضمير نحو ( فمن يكفر متمك فاني اُعذبه ) .

( العاشر ) العاملان فى باب التنازع لابد من ارتباطهما اما بعاطف كما فى قام وتعد اخواك او عمل اولهما فى ثانيهما نحو ( وانه كان يقول سفيهما ) ( وأنهم

ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا ) .

(الحادى عشر) الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ

به نحو جاء زيد نفسه والزيد ان كلاهما والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرا .

## فائدة

اذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففى الرابط ثلاثة اقوال .  
احدها، قول الكوفيين ان ال نائية عن الاضافة اى وجهه فربطت كما  
ربطت الاضافة الثانى ، قول البصريين انه محذوف اى الوجه منه الثالث  
قول الفارسي وتبعه ابن الخباز انه ضمير فى الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن  
هشام فى تذكرته .

## قاعدة

قال الشلوبين فى ( شرح الجزولية ) اصل الحذف للرابط انما هو  
للصلة لا للصفة .

## الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه

١٥

قال ابو الحسن بن ابى الربيع فى ( شرح الايضاح ) اذا اسند الفعل  
المضارع الى نون الأناث بنى لشبهه حينئذ بالماضى وقد كان اصل المضارع  
ان يكون مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم والاختصاص  
فان يرجع الى اصله لشبهه بما هو من جنسه ايسر واولى لان الرجوع الى الاصل  
ايسر من الانتقال عنه وتشبيه الشيء بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه .

قال وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد اشبه فعل الامر من وجهين  
أه لحق هذا ما لحق هذا وان المعنى الذى لحقت له الامر هو المعنى الذى لحقت  
له المضارع فبنته العرب لما ذكرناه وهو ان الرجوع الى الاصل وهو البناء فى  
الافعال

الاشباه - ج - ١ ٢٠٧ حرف الزاى  
 الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل وتشبيه الشيء بجنسه اولى من تشبيهه  
 بغير جنسه .

قلت ونظير ذلك ان الاسم منع الصرف اذا اشبه الفعل من وجهين  
 ثم يرجع الى الاصل اذا دخله ال او الاضافة التى هى من خصائص الاسماء .

## ٥ رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة

قال ابو على الفارسى فى ( البغداديات ) فى قوله ( لا تجزعى ان منفسا  
 اهلكته ) ان الفعل المحذوف والفعل المذكور مجز ومان فى التقدير وان الجزم  
 الثانى ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اى ان  
 اهلكمت منفسا ان اهلكته، وساغ اضمار ان وان لم يجزا ضمرا لام الامر ١٠  
 الا ضرورة لاتساوهم فيها بدليل ايلاتهم اياها الاسم ولان تقدما مقول للالة  
 عليها ولهذا اجاز سيبويه بمن تكرر امر، وروى منع من تصرف ازل حتى يقول عليه  
 وقال فيمن قال مررت برجل صالح الاصلح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار رب  
 بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما فى ضرب غلامه  
 زيد افا نه ضعيف جدا وحسن فى ضرب بونى وضربت قومك واستغنى بجواب ١٥  
 الاولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو ازيد اظنته قائما بثنائى مفعولى ظننت  
 المذكورة عن ثنائى مفعولى المقدرة .

## رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا

قال ابن هشام فى ( المغنى ) اما حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها  
 نحو ( فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ) ٢٠  
 الآية ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو  
 كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف  
 تعين انها فاء الجزاء فان قلت فقد استغنى عنها فى قوله ( فاما القتال لا قتال لديكم )

قلت هو ضرورة فان قلت فقد حذف في التزيل في قوله تعالى (فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم) قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم لحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح، وبما كان في الشيء لغتان فاتفقوا على احدهما في موضع كقولهم لعمر الله وانت تقول العمرو العمر، ذكره الفارسي في التذكرة.

## حرف الزاي

### الزيادة

فيها فوائد، الاولى قال ابن دريد في اول الجهرة لا يستغنى الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد لانها كثيرة الدخول في الابنية قل ما يمتنع منها الرابع والخامس والملحق بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوائد في الابنية كان ذلك حريا ان لا يشذ عليه النظر فيها.

الثمانية قال ابن دريد الزوائد عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة يجمع هذه الاحرف كلمتان وهو قوله (ايوم تنساه) وهذا عمله ابو عن ثما المازني وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) يحكى ان ابا العباس سأل ابا عثمان عن حروف الزيادة فانشده.

هويت السمان فسبينني وما كنت قد ما هويت السمان  
فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعنى هويت السمان قال ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لافادة معنى كاف ضارب وواو مضروب واء الضرب من التوسع في اللغة نحو انف حمار وواو عمود وياء سعيد، قال واذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو حنؤ ذر حكي فيه الجوهري الفتح والضم فالهمزة فيه زائدة لانها زائدة في لغة

من ضم اذ ليس في الاصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الاخرى لأنها لا تكون زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى هذا محال. وكذلك تنفل بفتح الفاء وضمها فمن فتح كانت زائدة لاحالة لعدم النظير ومن ضم كانت ايضا زائدة لأنها لا تكون اصلا في لغة زائدة في لغة اخرى انتهى .

الثالثة في زيادة حروف المعاني قال الزحشرى في (المفصل) حروف الصلة إن وأن وما ولا ومن والباء .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) الزيادة والالغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، ونعني بالزائد أن يكون دخوله تخروجه من غير احداث معنى، وبجملة الحروف التي تتراد هي هذه الستة .  
قال وقد انكر بعضهم وقوع هذه الاحرف زوائد غير معنى لأنه اذ ذاك يكون كالعبث وليس يخلو انكارهم لذلك من انهم لم يجدوه في اللغة اولما ذكروه من المعنى، فان كان الاول فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى، وان كان الثاني فليس كما ظنوه لان قولنا زائد ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التاكيد، وانما كيد معنى صحيح .

وقال السخاوى من النجاة من قال في هذه الحروف اذا جاءت صلة لأنها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابي بعضهم الا هذا ولم يجوز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) حروف الزيادة سميت حروف الصلة لأنها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها .

وقال الاندلسى في (شرح المفصل) اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى .

وقال والفرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد قال عند ذكره (فبانقضهم) فهي لغوي أنها لم تحدث اذ جاءت شيئا لم يكن قبل ان تجيء من العمل وهو تأكيد للكلام .

قال السيرافي بين سيبويه عن معنى اللغوي الحرف الذي يسمونه لغوا وبين انه للتأكيد لئلا يظن انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره انها زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرها من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتي له وصالح .

ومذهب الفراء ان هذه الحروف معتبر فيها معانيها التي وضعت لها وانما كررت تأكيداً فهي عنده من التأكيد اللفظي وعند سيبويه تأكيد للمعنى ويطل مذهب الفراء بانه لا يطرد في كل الحروف ألا ترى ان من في قولك ما جاء في من احد ليست حرف نفى وقد اكدت النفي وجعلته عاما .

فان قلت العرب تحذف من نفس الكلمة طلبا للاختصار فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الاتناقض في فعل الحكيم .

قلت انما يكون ما ذكرت لو كان زائدا للمعنى اصلا ورأسا اما اذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهي التوسل الى الفصاحة والتمكن وتوكيد المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال انها تزداد للمعنى .

فان قلت فكان ينبغي ان تزداد ان المشددة في هذا الباب . قلت حروف الصلة تبين زيادتها بالاضافة الى ما لها من المعنى بالاضافة الى اصل الكلام بخلاف ان وان فانه لم يتبين زيادتهما بالاضافة الى ما لها من المعنى انتهى .

وقال النبيل (١) معنى كون هذه الحروف زوائد انك لو حذفها لم يتغير الكلام عن معناه الاصل وانما قلنا لم يتغير عن معناه الاصل لأن زيادة هذه

(١) ي - « السلي » ولعل المصواب « اللبلي » وهو احمد بن يوسف - انظر ترجمته

الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة لأن التوكيد معنى صحيح لان تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى .

وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك السجع فافادت الزيادة التوسعة فى اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى .

وقال الرضى فائدة- الحرف الزائد (١) فى كلام العرب اما معنوية واما اللفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ليس وما فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية .

قيل انما سميت زائدة لأنها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدة العارضة .  
الفائدة الحاصلة قبلها .

ويلزم مهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسماء كانت اولاً زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدين وبعضها لا يعمل (نحو براحمة من الله) .

واما الفائدة اللفظية فهى ترين اللفظ وكونه زيادة فيها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا ولا اعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارى تعالى وانبيائه عليهم الصلاة والسلام .

وقد يجتمع الفائدتان فى حرف وقد تنفرد احدهما عن الاخرى . وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك -

الرابعة قال ابن عصفور فى (شرح المقرب) زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي ان يقال بها الا ان يرد بذلك سماع او قياس . مطرد

كما فعل بالباء في خبر ما وليس ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ لأنه لم يجيء منه إلا ما حكى من كلامهم أخوك فوجد بل أخوك بفهمه، وقول الشاعر يموت أناس أو يشيب فتأهم ويحدث ناس والصغير فيكبر

الخامسة قال ابن أياز من الزوائد ما يلزم وذلك نحو الفاء في خرجت

فاذا زيد، ذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة مع لزومها واختاره ابن جني في (سر الصناعة) .

وكذلك قولهم افعله آخر ما أي أول شيء فمما زائدة لا يجوز حذفها، وكذلك الألف واللام في الآن زائدة في القول المشهور مع لزومها، وكذلك الألف واللام في الذي والتي وما فيهما، وإن في خبر عسى قال بعضهم أنها زائدة وهي لازمة وحيث لا تتقدربا المصدر ويزول إشكال كيف يقع الخبر مصدرًا عن الجثة في قولك عسى زيد أن يقوم حتى احتاج أبو علي إلى تأويله في (القصریات) بحذف المضاف أي عسى زيدًا القيام . انتهى .

السادسة قال ابن يعيش إنما جاز أن تكون حروف النفي (١) أصله (٢) ثلثًا كيدلانه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك ما جاء في الأزيد فهو إثبات قد نفي فيه النقيض وحقق المحبى زيد وكذلك قول العجاج (في بئر لا حور سرى وما شعر) المراد في بئر حور ولا منزلة، وقالوا ما جاء في زيد ولا عمر فالواو هي التي جمعت بين الثاني والأول في نفي المحبى ولا حققت النفي وأكدت ألا ترى أنك لو اسقطت لافقت ما جاء في زيد وعمر ولم يختلف المعنى .

وذهب الرماني في (شرح الأصول) إلى أنك إذا قلت ما جاء في زيد وعمر واحتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتماعًا في المحبى، فهذا يفرق بين المحققة والصلة فالمحققة تقتصر إلى تقدم نفي الصلة لا تقتصر إلى ذلك فمثال الأول قوله تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم ولا يهديهم سبيلًا) فلا هنا المحققة وقال (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة) فلا فيها المؤكدة والمعنى ولا تستوى الحسنة

(١) ي - أن يكون حرف النفي (٢) ي «مثله» وأصل الصواب «صلة» أي

والسيئة لان تستوى من الافعال التي لا تكتفى بقا على واحد كقولنا اصطاح واختصم، وفي الجملة لا تزداد الا في موضع لا لبس فيه . انتهى .

السابعة قال ابن السراج لا زائد في كلام العرب لان كل ما يحكم بزيادته يفيد التأكيد، ونقل عنه ابن يعيش انه قال حق الملقى عندي ان لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلنى من الجميع ويكون دخوله نكروجه لا يحدث معنى غير التوكيد واستغرب زيادة حروف الجر لانها عاملة قال ودخلت لعان غير التأكيد .

### فائدة

قولهم عجبت من لاشيء ، قال الطيبي في حاشية الكشف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه وجهان ، احدهما ان تكون لازائدة لفظا لا معنى اى لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة المعنى فتكون صورتها صورة الزائدة ومعنى النفى فيه كقول النابغة ( امسى ببلدة لاعم ولاخال ) وقول الشباخ .

اذا ما ادبلت وضعت يداها لها ادلاج ليلة لا هجوع  
لا هجوع صفة ايلة اى الليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع النوم ،  
والثاني ان تكون لا غير زائدة لا لفظا ولا معنى كقولهم غضبت من لاشيء  
وجئت بلا مال ، قال ابو على فلا مع الاسم المكرر (١) في موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد بنى الاسم بلا .

### حرف السين

#### سبب الحكم قد يكون

#### سببا للضد على وجه

عقد لذلك ابن جنى بابا في ( الخصاص ) فمن ذلك الادغام يقوى المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح ، ومنه ان الحركة نفسها تقوى الحرف وهى بنفسها تضعفه .

## سبك الاسم من الفعل بغير حرف سبك فيه نظائر

منها اضافة الزمان الى الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر نحو ( هذا

يوم ينفع ) .

ومنها وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو سواء  
على أقت أم تعدت .

ومنها وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الاجوبة الثمانية نحو  
ما تأتينا فحدثنا اى ما يكون منك اتيان فحديث فالفعل الذى قبل الفاء في تأويل  
المصدر ولهذا صح النصب على اخبار أن يكون من عطف مصدر مقدر على  
مصدر متوهم ومن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرم فيكرمه  
اخانا ، يريد ما زيد يكرم اخانا فيكرمه لأنه كما تقرر معطوف على مصدر  
متوهم من قولك يكرم فكما لم يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك  
لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر .

## حرف الشين الشدوي

١٥

ويقابله الاطراد، قال ابن جني في ( الخصائص ) اصل مواضع ( طرد )  
في كلامهم التتابع والاستمرار .

منه طردت الطريدة اذا اتبعها واستمرت بين يديك .

ومنه مطاردة الفرسان واطراد الجدول اذا تتابع مأؤه بالريح .

واما مواضع ( ش ذ ذ ) فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين الاصلين  
في اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سببه وطريقه في غيرهما بفعل  
اهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة  
طردوا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذاً .

قال

قال والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب، مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومرتت بسعيد، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو اماضى من يذرو يدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاول مسموع ايضا ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما او قيا ما هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم وقد جاء عنهم شيء من الاول في قوله (لا تعذ ان انى عسيت صائما) وقولهم (عسى العوير ابؤسا) .

والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ واخوص الرمث واستصوبت الامر واستنوق الجمل واستفيل الجمل واستتيست الشاة واغيلت المرأة وقول زهير (هنالك ان يستخولوا المال يخولوا) .

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا كتنميم مفعول بما عينه واو اوياء نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه وهذا لايسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه .

واعلم ان الشيء اذا اطرذ في الاستعمال وشذ في القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره ألا ترى انك اذا سمعت استحوذوا استصوب اديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما الى غيرها فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في اعاد اعود فان كان الشيء شاذ في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في امثاله .

من ذلك امتناعك من وذرو ودع لانهم لم يقولوها ولا غرو وعليك ان تستعمل نظيرها نحو وزن ووعد لو لم تسمعها فاما قول ابي الاسود .  
ايت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعسه

فشاذ فاما قولهم ودع الشيء يدع اذا سكن فانه مسموع متبع ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد أن يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا مأبيا في القياس .

ومن ذلك قول العرب أقائم اخواك ام قاعدان هكذا كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول أقائم اخواك ام قاعدها الا ان العرب لا تقول له الا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى، قال وما ورد شاذ عن القياس . طردا في الاستعمال قولهم الخولة والخونة فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأب ولا تقول على هذا في جمع قائم قومة ولا في صائم صومة وقد قالوا على القياس خانة ولا تكاد نجد شيئا من تصحيح هذا في الياء لم يأت عنهم في نحو بائع وسائر بيعة ولا سيرة وانما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو لياء نحو الخونة والخولة والحول والدول، وعلته عدى قرب الالف من الياء وبعدها عن الواو فاذا صححت نحو الخونة كان اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قربت من الياء اسرع انقلاب الياء اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعد الواو عنها وفي ( شرح المفصل ) لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع في قوله .

وبستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره ذى الشيحة اليتقصع قال والذي شجعه على ذلك انه رأى الالف واللام بمعنى الذى في الصفات فاستعملها في الفعل على المعنى وقوله .

٢٠ من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالود غنى شاذ قياسا واستعمالا اما اقياس فلما فيه من نداء ما فيه الالف واللام واما الاستعمال فلانه لم يأت منه الاحرف اوحرفان وقولهم يا صاح واطرق كراتر خيم صاحب وكر وان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان الترخيم بابه الاعلام وما الاستعمال فاقلة المستعملين له

قال وقولهم من ابنك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وقولهم من الرجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهى خبيثة لقلة المستعملين .

قال وحكى بعضهم ان من العرب من يعتقد في امس التنكير ويعرب به ويصرفه ويجريه مجرى الاسماء المتمكنة فيقول ذهب امس بما فيه على التنكير وهو غريب في الاستعمال دون القياس .

### ( فائدة )

قال الجاربردى في (شرح الشافية) اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود، والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس تكز عال، والضعيف ما يكون في ١٠ ثبوته كلام كقرطاس بالضم .

## الشيء اذا اشبه الشيء اعطى حكما من احكامه على حسب قوة الشبه

ذكره ابن يعيش في (شرح المفضل) قال وليس كل شبه بين شيئين ١٠  
يوجب لأحدهما حكما هو في الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوى اوجب الحكم  
واذا ضعف لم يوجب فكما كان الشبه اخص كانت اقوى وكلما كان اعم  
كان اضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا  
لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة انه  
ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون سائرهما فهو خاص ٢٠  
مقرب للاسم من الفعل .

ومن فروع ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني  
كليت وكان .

ومنها الف اللاحق لما اشبهت الف التانيث من حيث انها زائدة

وانها لاتدخل عليها فاء التانيث كانت من اسباب منع الصرف.

ومنها سر اويل لما شبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف.

ومنها الشبيه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو يا ضار بازيذا

ويا مضر وبا غلامه .

• قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة اوجه، احدها ان الاول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه .

فان قيل المضاف عامل في المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا اورعا فقد اختلفا ، قيل الشيء اذا شبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه .

١٠ الوجه الثاني ان الاسم الاول يختص بالثاني كما ان المضاف يختص بالمضاف اليه ألا ترى ان قولنا يا ضاربا رجلا اخص من قولنا يا ضاربا .

الثالث ان الاسم الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام

المضاف .

وقال السيخاوى في (شرح المفصل) اذا شبه الشيء الشيء في امرين

١٥ فاز ادعى حكمه ما لم يفسد المعنى، ولهذا عمات ما عمل ليس لما شبهتها في النفي مطلقا وفي نفي الحال خاصة .

وقال ابن هشام في (المغنى) قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه في معناه او افظه

او فيها فاما الاول فله صور كثيرة .

احداها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى (أولم يروا ان الله الذي

٢٠ خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر) لانه في معنى اوليس الله بقادر،

وفي (كفى بالله شهيدا) لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا، وفي قوله - لا يقرأن

بالسور - لما دخله معنى لا يتقرن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز ان

تقول وصل الى كتابك فقرأت به على حد قوله - لا يقرأن بالسور - لانه عار من

معنى التقرب .

الثانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو إن زيد أقام وعمر واكتفاء  
بخبير إن لما كان إن زيدا قائم في معنى زيد قائم ، ولهذا لم يجوز ليت زيد أقام  
وعمر و .

الثالثة جواز أن زيدا غير ضارب لما كان في معنى أنا زيدا لا اضرب  
ولولا ذلك لم يجوز لا يتقدم المضاف اليه على المضاف ، فكذا لا يتقدم معموله  
لا تقول أنا زيدا اول ضارب او مثل ضارب .

الرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان  
ولولا ذلك لم يجوز لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر .  
الخامسة اعطاء وهم ضارب زيد الآن او غدا حكم ضارب زيدا في  
التنكير لأنه في معناه فلماذا وصفوا به التكررة ونصبوه على الحال وخفضوه برب ١٠  
وادخلوا عليه ال ولا يجوز شيء من ذلك اذا اريد المضي لانه حيثئذ ليس في  
معنى الناصب .

السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو ( وانها لكبيرة  
الاعلى الخاشعين ) ( ويأبى الله الا ان يتم نوره ) لما كان المعنى وانها لا تسهل  
الاعلى الخاشعين ، ولا يريد الله الا ان يتم نوره .  
السابعة العطف بولا بعد الايجاب في نحو قوله ( ابي الله ان اسمو بام  
ولأب ) لما كان معناه قال الله لي لا تسم بام ولا اب .

الثامنة زيادة لافي قوله تعالى ( ما منعك ان لا تسجد ) قال ابن السيد  
المانع من الشيء أمر للمنع ان لا يفعل فكأنه قيل ما الذي قال لك لا تسجد .  
التاسعة تعدى رضى بعلى في قوله ( اذا رضيت على بنو قشير ) لما كان ٢٠  
رضى عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده ، وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على  
تقيضه وهو سخط .

العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم  
( فشر بوا منه الا قليل منهم ) لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل ( فمن شرب منه

فليس منى) .

الحادية عشرة تذكير الاشارة في قوله تعالى ( فذا انك برهانان )  
مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى  
والبرهان مذكروه ثله ( ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا ) فيمن نصب الفتنة وأنت  
الفعل .

الثانية عشرة قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جوازا لانه نفس  
من في المعنى .

الثالثة عشرة قولهم ان احدا الا يقول ذلك فاقع احد في الاثبات  
لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكأن احد كذلك .  
والثاني وهو ما اعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه  
له صور كثيرة احداها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعدها التي بمعنى الذي  
لانها بلفظ ما النافية كقوله ( ورج الفتي للخير ما ان رأيت ) وقوله ( يربى  
المرء ما ان لا يراه ) فهذان محمولان على نحو قوله ( ما ان رايت ولا سمعت بمنله ) .  
الثانية دخول لام الا ابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على  
ما الموصولة الواقعة مبتداء كقوله ( لما اغفلت شكرك فاصطنعني ) فهذا محمول  
في اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن .

الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على  
لا الناهية نحو ( واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) .  
الرابعة حذف الفاعل في نحو ( أسمع بهم وأبصر ) لما كان احسن بزيد  
مشبهها في اللفظ لقولك امر بزيد .

الخامسة دخول لام الا ابتداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ  
بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة ( ان هذان لسا حران ) .

السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايها العصاة بضم اية ورفع صفتها كما  
يقال يا ايها العصاة، وكان حقه النصب كقولهم نحن العرب اقرب الناس  
للضيف

للضيف ، ولكنه لما كان فى اللفظ بمنزلة المستعمل فى النداء اعطى حكمه وان انتهى موجب البناء .

السابعة بناء باب حذام تشبيها له بنزال .

الثامنة بناء حاشا فى ( وقلن حاشا لله ) لشبهها فى اللفظ بحاشا الحرفية .

التاسعة قول بعض الصحابة قصر الصلاة مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم اكثر ما كنا قط وآمنه فوقع قط بعد المصدرية كما تقع بعد ما النافية .

العاشرة ، اعطاء الحرف حكم مقاربه فى المخرج حتى ادغم فيه نحو

(خلق كل شىء) و(لك قصورا) وحنى اجتماعا رويين كقواه .

بنى ان البرشىء هين المنطق اللين والطعيم

والثالث وهو ما اعطى حكم الشىء لمشا بهته له لفظا ومعنى نحو اسم

التفضيل وافعل فى التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر اشبهه

بافعل فى التعجب وزنا واصلا وافادة للبانغة واجازوا تصغيرا فعل فى التعجب

لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا .

وقال الابذى فى ( شرح الجزولية ) حذمت ان مع عسى تشبيها بكاد

وزعم ابن السيد أن الاحسن ان يقال شبهت عسى بلعل لأن كلامهما رجا

وكما حملوا اعل على عسى فادخلوا فى خبرها ان نحو ( لعلك يوما ان تلم ملامة ) .

وقال ابن الصائغ هذا الذى قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل اولى من

تشبيهه بالحرف .

## الشيئان اذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما

ذكر هذه القاعدة ابن الدهان فى ( الغرة ) قال ولهذا نظائر فى

المعقولات وسائر المعلومات مشاهدا ومقيسا لأثرى ان الاعراب لما كان

ضد البناء وكان الاعراب اصله الحركة والتنقل كان البناء اصله الثبوت

والسكون . وكذلك الابتداء لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله

السكون .

## الشروط المتضادة في الابواب المختلفة

قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على .<sup>١</sup> اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط .

- ٥ من ذلك اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ، والتعريف لعطف البيان ونعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة ، وتعريف العلمية بخصوصه لمنع الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الاشارة وای في المداء وفاعل نعم وبئس ، والاهام في ظروف المكان والاختصاص في المبدأ وصاحب الحال ، والاضمار في مجرور لولا ووحدها وای وسعدى وحناني وفي مرفوع خبركا وواخواتها الاعسى تقول كاذب يموت ولا يجوز يموت ابوه
- ١٠ ومرفوع اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل والاظهار في تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ، والافراد في الفاعل ونائبه والجملة في خبر أن المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكى نحو قولى لا اله الا الله وخبر ضمير الشأن، والجملة الفعلية في الشروط غير لولا وفي جواب او ولولا والجملتين بعد لما والجل التالفة لأحرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربية
- ١٥ وخبر أن المفتوحة بعد او عند الزمخشري ومتابعيه نحو (واو أنهم آمنوا) والاسمية بعد اذا الفجائية ویتما على الصحيح فيها، والاحبار في الصلة والصفة والحال والخبر وجواب اقسام غير الاستعطاف والانشاء في جواب اقسام الاستعطاف ، والوصف في مجرور رب اذا كان طاهرا وای في المداء والجماء في قولهم جاء الجماء التغير وما وطىء به من خبر او صفة او حال وعدم الوصف في فاعل نعم وبئس والاسماء المتوعدة في شبه الحرف الامن وما المتكرتين والضمير، والتقديم في الالافهام والشرط وكم الخبرية والتأخير في الماعل ونائبه ومفعول التعجب والمفعول الذي هو أى الموصولة والمفعول الذي هو أن وصلتها والمبتدأ الذي هو أن وصلتها ، والحذف في احد معمولي لات وعدم الحذف في الفاعل ونائبه والجار

والجار الباقي عمله، والرابط في المواضع الاحد عشر السابقة وعدم الرابط في الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد، والاضافة في بناء اى الموصولة والقطع عنها في بناء قبل وبعد وغير .

## حرف الصاد

(صدر الكلام) قال الرضى كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وان كان حرفا فمرتبه الصدر بحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن واخواتها وغير ذلك، واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال .

وقال في (البسيط) الاسماء المتضمنة للعاني تقتضى الصدر وإن لم تكن معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم في قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف لمتضمنه معنى الاشارة .

## ضابط

قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الاحروف الجر وذلك لثلاث يخرج عن حكم انصدر وانما عمل فيه حروف الجر .  
 دون غيرها امتزها مما دخلت عليه . منزلة الجزء من الاسم .  
 وفي (امالى ابن الحاجب) سئل العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وان واخواتها سوى ان فقولهم زيدا ضربت وضربت زيدا يقال عليه انه اذا قيل زيدا البس (١) على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت او نحوه واذا قيل ضربت البس (١) على السامع ان يكون زيدا وان يكون عمرا ونحوه فاجاب بامور .  
 احدها ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا لانه لا بد من تقديم مفرد على مفرد فمهما قدمت احدا المفردين فلا بد من احتماله كلما يقدر تجويزه في الآخر .  
 الثانى ان هذا الباس في آحاد المفردات وذاك الباس في اصول اقسام

الكلام فكان اهم .

المالك ان تلك الالفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاظ غير لفظها ولو كان لها الفاظ غير لفظها لأدى الى التسلسل وهو محال .

### مسئلة

قال ابن هشام في ( تذكرة ) زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر إن اذا تقدم معموله عليه فلا تقول ان زيدا طعامك لآكل، وكأنه رأى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه ( الامام - ١ ) اما فساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه وقال تعالى ( وان كثيرا من الناس بقاء دينهم لكافرون ) وقال الشاعر .

فاني الى قوم سواكم لأميل

واما فساد التعليل فلان هذه اللام مقدمة من تأخير فهي انما تحمي ما هو في حيزها الاصلى ان يتقدم عليها لاما هو في حيزها الآن والام يصح ان زيدا قائم ( ٢ ) ولا ان في الدار لزيدا ألا ترى ان العامل في خبر إن هو ان عند البصريين والعامل في اسمها هي باجماع النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت ان .

## حرف الضاد

### الضرورة

قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من ان يقول كذا، ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالقاء الى الشيء فقال اهم لا يلجأون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازاؤها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب

( ١ ) ليس في س ( ٢ ) كذا ولعله ولقائم . ( ٢٨ ) وانه

وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم الاثري وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعنى النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الاويمكن الشاعر أن يغيره . انتهى .

وقال ابن جني في (الخصائص) سألت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة اجاز للعرب اولا ؟ فقال ( كما - ١ ) جاز لنا ان نقيس مشورنا على متورهم فكذا يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضرور اتنا، وما كان من اقبحها عند هـ - م فليكن ١٠ من اقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك .

### فائدة

قال الاندلسي يجوز للشاعر استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال ( كأن بين فكها والفك . )

### فائدة

قال اسلوبين علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء او الرد الى الاصل .

### قاعدة

ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ، ومن فروعه اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسي لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز ٢٠ محل الضرورة بابطال عمل العامل ، والكوفي يرى فتحه في محل الجر قيا سا على ما لا ينصرف لثلاثيتس بالمبنيات على الكسرة ذكره في ( البسيط ) .  
ومنها لايجوز الفصل بين أما والفاء باكثر من اسم واحد لان الفاء

لا يتقدم عليها مابعدھا وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهي مندفة باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره السيرافي والروى .

## قاعدة

ما لا يؤدى الى الضرورة اولى مما يؤدى اليها ، قال ابن النحاس في ( التعليقة ) قول الشاعر ( لاه ابن عمك ) اختلف الناس فيه هل المحذوف لام الجر دون الاصلية واللام التي هي موجودة مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية والباقية هي لام الجر ، والاظهر أن الباقية هي لام الجر لان القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدى الى ان يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لا يؤدى الى ضرورة وما لا يؤدى الى الضرورة اولى مما يؤدى اليها .

## الضائر ترد الاشياء الى اصولها

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع .

منها قال ابن جنى الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا لا ينجر الا الظاهر فاذا ادخلت على المضممر ردت الى الاصل وهي الباء فيقال بك لأفعلن لأن الضائر ترد الاشياء الى اصولها .

ومنها اذا اريد وصل مثل لم يك والد بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال لم يكنه ومن لدنه لأن الضمير يرد الاشياء الى اصولها .

ومنها قال الاندلسي انما اتزم دخول تاء التانيث في الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي دون المسند الى ظاهره لان الاصل الحاق العلامة والضمير برد الشيء الى اصله فوجب ان لا يحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه .

ومنها اذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا وعنده ابن الدهان بان اصله البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها .

قال ابن اياز وهذا احسن من التعليل بكرة تو الى اربع متحركات  
لأنه يطرد في استخراج واشباهه .

ومنها قال ابن اياز زعم بعضهم ان لولا صريحة في التعليل كقولك  
لولا احسانك لما شكرتك .

قال ابن بري في ( املية ) ولهذا جروا بها المضمرة تنبيها على هذا المعنى .  
لان المضمرة بعيد الشيء الى اصله .

ومنها قال ابن فلاح في ( المعنى ) فان قيل لم ( ١ ) اختلاف كلا  
وكلتا مع المضمرة عند البصريين وليس اختلافا للتثنية لان الاعراب مقدر  
عندهم مطلقا ؟

قلنا لشبهه بلدا وعلى والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمرة بالياء .  
فرق بين المتمكن نحو الف عصا والف غير المتمكن نحو الداء ووجه المشابهة بينهما  
ملازمة الاضافة فيهما، ولم تقلب في الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع، وخص  
التغيير مع المضمرة دون المظهر لان المضمرة يرد الشيء الى اصله .

ومنها قال الاندلسي في ( شرح المفصل ) نحو قوله تعالى ( أنزل مكوها )

رد فيه الواو الساقطة في الوصل اذ كان الضمير يرد الشيء الى اصله كما تفتح  
لام الجر في قولك لك مال حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المناهى موقع  
المضمرة .

ومنها قال الاندلسي قيل انما لم تدخل الكاف على مضمرة لتردها بين  
الاسم والحرف وذلك اشراك فيهما والاشراك فرع والضمير يرد الاشياء  
الى اصولها ولا اصل لها ، ولله العلة امتنع دخول حتى ايضا على المضمرة .

ومنها قال ابن فلاح في ( المعنى ) بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث  
على السكون دنبه على ان اصل الافعال البناء على السكون لأن الضمير يرد  
الشيء الى اصله .

ومنها قل ابن يعيش فائدة الاساع في الظرف تظهر اذا كسبت عنه

فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهور في مع مضمرة نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار  
يرد الاشياء الى اصولها، وان اعتقدت انه مفعول به على السعة لم تظهر في معه  
لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته قال الشاعر (ويوم شهدناه)  
لم يظهر في حين اضمرة لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على اصله  
لقال شهدنا فيه .

### تنبیه

قال السهيلي قول عبد المطلب .

وانصر على آل انصليـب وعابديه اليوم آلك  
فيه رد على ابن النحاس والزبيدي ومن قال بقولها حيث معنا اضافة  
آل الى الضمير لأنه يرد الشيء الى اصله واصله اهل وما وجدنا قط مضمرا يرد  
معتلا الى اصله الا اعطيتكوه وليس من هذا الباب في ورد ولا صدر .

### تنبیه

قال السخاوي ( سفر السعادة ) لا يدخل على المقسم به غير الباء  
اذا كان مضمرا لأنها الاصل ، وقال ابو الفتح لأن الاضمار يرد الاشياء الى  
اصولها في كثير من المواضع تقول اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكوه ،  
وما حكاه يونس من قولهم اعطيتكه شاذ ، وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك النحوي  
انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار  
فلا يقاس عليه ما لاسبب فيه مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع  
فلا سؤل فيه ولا يحتاج الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال فقوله اعطيتكم درهما  
اصله اعطيتكوه فاسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهاء لخفائها وقربها  
من الساكن ولذلك كان عليه مال احسن من قولك عليمي مال ، وكذلك اليوم  
سرت فيه لان الاضمار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى في كسائر الاسماء التي  
ليست ظروفها .

قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب

- الرد لا لاجل الاضمار كلام متناقض يقتضى ان الاضمار يرد ولا يرد ، وقوله مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فاقول بلى فيه سؤال لان قولنا بك لأعلن قد جاء على اصله وفيه من السؤال لم لم يجر أن يقول وك ولا تك فاخصاص الباء بهذا لا بد له من سبب ولا سبب الا ان الباء الاصل ولهذا تقول اقسم بالله ولا تقول اقسم والله ولا اقسم تالله . انتهى .

### تقديم

- قال ابن عصفور في (شرح المقرب) خرج قول الفرزدق (واذ ما مثلهم بشر) على ان مثلهم مرفوع الا انه بنى على الفتح لضافته الى مبنى كقوله تعالى (مثل ما انكم تنطقون) فان قيل كيف يسوغ ذلك والمبنى الذى اضيفت اليه مضمّر والمضمّر يرد الاشياء الى اصولها فكيف يكون سبباً في اخراج ١٠ مثل عن اصلها من الاعراب الى البناء ؟

فالجواب ان المضمّر لا يلزم رده الاشياء الى اصولها في جميع المواضع ألا ترى ان التاء بدل من الواو في تكأة لانه من توكأ ثم اذا اضافوها الى مضمّر قلوا هذه تكأئك ولم يردوها الى اصلها .

### تقديم

- قال الاباذي في (شرح الجزولية) بنيت اى في نحو قوله تعالى (ايهم اشد) عند سيبويه نحو وجهها عن نظائر ها وكان حقها ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولا سيما وهى مضافة الى مضمّر والمضمّرات ترد الاشياء الى اصولها ولذلك تقول زيد ضربتم اخاه ثم تقول وضربتموه ولا تقول وضربتمه .

### مسئلة

- قال ابن النحاس في (التعليقة) اجمع النحاة على انك اذا قلت عساي وعسالك وعساه ولولاي ولولاك ولولاه ان هذا شيئاً قد تجوز فيه باستعماله على غير اصله ، واختلف فيما وقع المجاز فقال سيبويه ان عساي خرجت عن عمل كان

وعملت عمل لعل اشبهها بلعل في الطمع فالضمير منصوب على انه اسمها، ولولا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور . وقال الاخفش ان عسى على بابها من عملها عمل كان، ولولا على بابها من انها غير عاملة واستعرتنا في عسى ضمير المنصوب للرفع فالضمير عنده في عسى في موضع رفع لاني موضع نصب، والضمير في لولا ايضا وان كان صورة ضمير الجر مستعار للرفع فهو عنده ايضا في لولا في موضع رفع على الابتداء لاني موضع جر .

وقال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز في الفعل والحرف احسن من التجوز في الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى اصولها فلا اقل من ان لا تخرج هي عن اصلها وموضعها .

## ١٠ الضمير اطلب بالاضافة (١) من الظاهر

بدليل جواز الاضافة والنصب في ضارب زيدا في الحال والاستقبال والافتقار على الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه انه مضاف ليس الا، ذكره انشوليين في (شرح الجزولية) .

## حرف الطاء

الطارى نزيل حكم الثابت

١٠

عقده ابن جنى با في الخصائص وفيه فروع ، مما لام التعريف والاضافة اذا دخلت على النون حذف لها تنوينه .

ومنها ياء النسبة اذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء، واذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو كرسى ومحتى حذفت لأجلها .

٢٠ ومما علامة الجمع بالالف والتاء اذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لأجلها نحو تمر وتمرات ولوسميت رجلا او امرأة بهندات اقلت في الجمع ايضا هندات بحذف الالف والتاء الاوليين لا الاخرين .

ومن ذلك نقض الاوضاع - اطرأ غامها طارىء كلفظ الاستفهام اذا طرأ عليه معنى المتعجب استحالة خبرا كقولك مررت برجل اى رجل او بما

رجل فانت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما وإنما كان كذلك لان اصل الاستفهام الخبر ، والتعجب ضرب من الخبر فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما إمامه الى اصله من الخبرية .

ومن ذلك أيضا لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير صار نفيا ، وإذا لحقه لفظ النفي عاد إيجابا نحو ( الله اذن لكم ) أي لم يادن ( ألسنت بربكم ) أي انا كذلك .  
ومن ذلك ان تصف العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد انرجته به عن حقيقة ما وضع له فادخله معنى لولا الصفة لم يدخله إياه (١) وذلك ان وضع العلم ان يكون مستغنى بلفظه عن عدة من الصفات فاذا انت وصفته فقد سلبت الصفة له ما كان في اصل وضعه مرادافيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته . انتهى .

١٠

وقال ابن يعيش فان قيل هل التعريف الذي في يا زيد في النداء تعريف العلمية بقى على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء ام تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية ؟

فالجواب ان المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء ، وهذا قول المبرد وهو الصواب كإضافة الاعلام وخامسه .  
ابن السراج .

١٥

وقال الشلوين اذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكثير جاز ترك التاء من فعله نحو قام الهنود ، لانه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطارئ .

وقال ابن الدهان في ( الغرة ) المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن والالف ساكنة فيستحيل الجمع بينها ويحذف الا مربحذ فهما ولم نر ساكنين التقياء حذفا معا ولا يجوز تحريك التنوين لأنه تحريك للساكن اذا كان بعده لاله اذا كان قبله ، ولا تحريك الالف لأنها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز ، ولا يجوز حذف التنوين لانه لمعنى فاذا زال زال المعنى ، وايضا فان الطارئ يزيل حكم الثابت لانه او علم انه اذا جىء به

٢٠

حذف لم يجابه، فلم يبق الا حذف الالف .

## طرد الباب

قال ابو البقاء في ( التبيين ) اذا ثبت الحكم لعل طرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة ألا ترى انك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع .  
يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت ضرب الله مثلاً فانك ترفع ( الفاعل - ١ ) وتنصب ( المفعول - ٢ ) مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعاً .

قال ونظيره من المشروع ان الرمل في الطواف شرع في الابتداء لا طهار الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم .

ومثل ذلك العدة عن النكاح شرعت لبراءة الرحم ثم ثبتت في . واضح ليس فيها شغل الرحم . قال وسبب ذلك ان النفوس تأنس بشبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس ،

قال ونظيره في التصريف ان الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد، وله نظائر آخر . انتهى .

وقال ابن عصفور في ( شرح الجمل ) الاعراب اصل في الاسماء لانه يفتقر اليه للتفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيداً بنصب زيدان اردت التعجب من حسنه ، ورفعه ان اردت نفى الاحسان عنه ، ورفع احسن وخفض زيدان اردت الاستفهام عن الاحسن ، ألا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب لا لتبست .

وان قيل ان الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه نحو شرب محمد الماء وركب الفرس عمر وواشبه ذلك ألا ترى ان الفا على ههنا لا ياتبس بالمفعول اذا ازيل الاعراب .

فالجواب ان الاعراب لما افتقر اليه في بعض الاسماء حمل ساورها

على ذلك كما ان العرب لما حذفت الياء من يعدد لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من اعد ونعد وتعد حملا على ذلك .

وقال ابو البقاء في ( التبيين ) اذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هماه وجب ابراز الضمير فيهما . مطلقا عند البصريين لان ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو ضاربه هو واللبس يزول .  
باب ابراز الضمير فيجب ان يبرز نفي اللبس .

ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو زيد هند ضاربتنه هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو نعد وتعد وأعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد وكذلك يكرم وتكرم وتكرم محولة على اكرم .

وقال ابن القواس في ( شرح الفية ابن معط ) قدر الكسرة في المنقوص لاجتماع الامتال اذ الياء بكسرتين ، والضم حملا على الكسر للناسبة فيهما بدليل اجتماع اصليهما ردين دون الالف ، ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا اجتمعتا . مطلقا ، وظهر النصب لخفة الفتحة ، ولم تعد الواو في رأيت غازيا وداعيا فيقال غازوا وداعوا لتبوت القلب رفعا وجرا تغليا للحالتين وطردا للباب .

١٥

وقال عبد القاهر هذا اقيس من حمل اعد ونعد وتعد لان الحمل المؤدى لاعلال اللام اولى من المؤدى لاعلال الفاء لان اللام محل التغيير ولان المنقوص حمل فيه حالة على حاتين وباب يعدد حمل فيه ثلاثة اشياء على شيء واحد .

وقال ابن النحاس في ( التعليقة ) من اجاز تقديم خبر ليس عليها دليله .  
ان ليس فعل ناقص مثل اخواتها فاذا جوزنا في كان واخواتها يجوز في ليس ايضا طردا للباب .

وقال ابن يعيش في ( شرح المفصل ) الاصل في نرى ويرى وترى نراى ويرأى وتراى لان الماضى منه رأى وانما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال

تخفيفاً لانه اذا قيل أراى اجتمع هزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد توالفت الحذف الثانية على حذفها فى اكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الالف اتى هى لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل حتى هجر ورفض .

• وقال ابن فلاح فى ( المغنى ) قلبت الهمزة فى صحراء واوا فى الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين علامتى تأنيث، وقلبت فى التثنية طردا للباب على سنن واحد .

وقال ابن عصفور (فى شرح المقرب) لما لحقوا نون الواية لتقى الفعل من الكسر حملوا على ذلك يضر بانى ويضربونى وضربانى وضربونى كما حملوا تعد واخواته غير ذى الياء واكرم واخواته غير ذى الهمزة على يعد واكرم . وقال بعضهم انما بنيت المضمرات اشبهها بالحرف وضعا فى كثير منها ثم حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد، وبهذا بدأ ابن مالك فى ( شرح التسهيل ) . وعبارة ابن اياز لان وضع المضمر بالاصالة وضع الحرف الواحد ألا تراه على حرف واحد فى ضربت وضربك ثم حمل على ذلك فى البناء ما هو على اكثر نحو نحن واباك لان الجميع من باب واحد .

وقال ابن فلاح فى ( المغنى ) انما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضربت فرادى من اجتماع اربع حركات لوازم ثم طرد الباب فى ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت تعميما للحكم لان الافعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم فى حذف الواو من اعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه ٢٠ وان انتفت علة الحذف .

وقال ابن القواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا كان خبرا يقدر بفعل لانه اذا وقع صلة او صفة يقدر بالفعل اتفاقا فيجب ان يقدر فى محل الخلاف طردا للباب .

وقال ابن اياز المضاف لا يكون الا اسما لان الغرض الالهام بالاضافة

تعريف المضاف والفعل لا يتعرف .

فان قيل هلا اضيف الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذلك فيه ألا ترى ان سوف والسين يخصصانه بالحال .

فالجواب انه لما امتنع منه الغرض الالهم وهو التعريف امتنع الآخر طردا للباب وهذا من قواعدهم .

وقال الاندلسي في ( شرح المفصل ) الموجب لبناء اسماء الاشارة تضمناها معنى الحرف وذلك ان الاشارة معنى كلاستفهام وغيره فحقه ان يوضع له حرف فلما ادى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبنى، وبدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا الاشارة حرفا ، وكان هذا الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم اياه هذا المعنى ١٠ طردا لاصولهم واقامة سبب لبنائه .

قال ابن جنى بنى اولاء لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم بنى .

وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبنى لتضمنه معنى حرف الاشارة اذ الاشارة معنى والموضوع لا فائدة المعاني الحروف فلما افادت هذه الاسماء ١١ الاشارة علم انها كان القياس يقتضى ان يكون لها حرف فلما تضمنت معناها بنيت وهذا قول السيرافى .

قال الاصفهاني فلو قيل ان ذلك انما يتصور في أولاء دون هؤلاء لظهور الحرف وهوها ، لا يمكن ان يقال فيه ان الحرف الذى هوها غير ذلك الذى تضمن معناه وان هذا زائد كما ان الالف واللام في الالمس عند من ٢٠ بناء زائدة وان الاسم بنى لتضمنه معنى الف ولا م اخرى .

## حرف الظاء

### الظرف والمجرور

فيها مباحث ( الاول ) لابد من تعاقبها بالفعل او ما يشبهه او ما اول

بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قدر .  
مثال الأول والثاني ( انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ) .

والثالث ( وهو الذي في السماء الله وفي الأرض الله ) لانه مؤول

بعبود .

والرابع نحو فلان حاتم في قومه، تعلق بما في حاتم من معنى الجود .

ومثال المتعلق بالمحذوف ( وإلى ثمود أخاهم صالحا ) بتقدير وإرسلنا  
ولم يتقدم ذكر الإرسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ،  
وهل يتعلقان بالفعل الناقص ؟ فيه خلاف .

الثاني يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة أمور .  
أحدها الحرف الزائد كالباء ومن في ( وكفى بالله شهيدا ) ( هل من  
خالق غير الله ) وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والأصل ان افعللا  
قصرت عن الوصول إلى الأسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد  
انما دخل في الكلام تقوية وتوكيد ولم يدخل للربط

الثاني والثالث لعل ولولا عند من جر بهما .

الرابع رب في قول الرمانى وابن طاهر .

الخامس كاف التشبيه عند الاخفش وابن عصفور .

السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن  
لتحجية الفعل عما دخلن عليه كما ان إلا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي  
هو ايصال معنى الفعل إلى الاسم .

الثالث يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع .

ان يقع صفة نحو ( او كصيب من السماء ) او حالا نحو ( فخر ج  
على قومه في زبته ) او صلة نحو ( وله من السموات والأرض ومن عنده  
لا يستكبرون ) او خبرا نحو زيد عندك اوفى الدار ، او مثلا نحو قولهم للعرس  
بالرفاء والبنين باضا إرا عرسك ، او يرثي الاسم الظاهر نحو ( أفي الله شك ) أعندك

زيد

زيد، او يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحواً يوم الجمعة صمت .  
 (الثامن) القسم بغير الباء نحو (والليل اذا يغشى) (تالله لا أكيدن اصنامكم)  
 (الرابع) هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف ؟ لا خلاف في  
 تعيين الفعل في بابي القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الاجملتين .  
 واختلف في الخبر والصفة والحال ، فن قدر الفعل وهم الاكثرون .  
 فلأنه الاصل في العمل ، ومن قدر الوصف فلأن الاصل في الثلاثة الافراد .  
 واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحواً يوم الجمعة  
 يعتكف فيه ، والوصف في أيوم الجمعة انت معتكف فيه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد  
 لهما من عامل ، واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو فذهب بعضهم الى ان العامل  
 المقدر فعل تقديره استقر او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير  
 عامل وتقدير ما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل .  
 قالوا ولأن لنا موزعا يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو  
 ما اذا وقع الظرف والمجرور صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب هنا  
 تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر واجبا فلا اقل من رجحانه  
 ١٠ وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم لافعل تقديره كائن او مستقر  
 او وجود او ثابت .

قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف او المجرور خبرا والاصل في الخبر  
 المفرد فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو الاصل في الخبر  
 قالوا ولان لنا موزعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو  
 ٢٠ ما اذا وقع الظرف او المجرور بين اما وفاء نحواً اعنذك فزيد وأما في الدار  
 فزيد فهما يجب تقديره بالمفرد لان اءا وفاء هاء لا يفصل بينهما بجملة واذا وجب  
 تقديره هاء بالمفرد فلا اقل من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو رأى ابن عصفور ،  
 ويترجح هذا بان تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم

في حال كونه خبرا فكان تقديره بالمفردا ولى .

قال واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل او اسم انا نعتقد  
اذا حذفنا ذلك العامل لما اعتزمنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور  
لا الاستقرار ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل  
الى الظرف والمجرور واستتاره فيه ويبقى الضمير مرتفعاً بالظرف او بالجار  
والمجرور كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنيابة الظرف والمجرور عن ذلك العامل  
ولا يجوز اظهار ذلك العامل حيثئذ قال ابو علي اظهار عامل الظرف شريعة  
منسوخة .

الخامس في كيفية تقديره - امانى القسم فتقديره اقسم ، واما في الاشتغال  
فتقديره كالمنطوق به ، واما في المثل فيقدر بحسب المعنى ، واما في البواقى فيقدر  
كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعها ان اريد الحال والاستقبال .

قال ابن هشام ويقدر كان واستقر او وصفها ان اريد المضى هذا  
هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربى زيدا قائما ان التقدير اذ كان  
ان اريد المضى واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق ، واذا جهل المعنى قدر  
الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال ولا يجوز تقدير  
الكون الخاص كقائم وجالس الدليل ويكون الحذف حيثئذ جائزا او اجبا .

قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا  
متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول  
فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه امان يكون هو الدليل  
او مقويا للدليل واشترائط المحويين الكون المطابق انما هو لوجوب الحذف  
للاجوازه .

وما خرج على ذلك قواه تعالى ( مطلقوهن لعدتهن ) اى مستقبلات  
( وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس ) الآية اى تقتل وتفقأ وتصلم وتقطع ، او مقتولة  
ومفقوأة ومصلومة ومقلوعة .

- قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخر في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ، قال ومن هنا لا يحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة انه يتعين تقديره وصفا بعد أما نحو أما في الدار فزيد واذا الفجائية نحو (اذا لهم مكر) لان اذا الفجائية لا يليها الفعل وأما لا يليها فعل الامر ونا بحرف الشرط نحو (فاما ان كان من المقربين) .
- قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا .

### تذييل

- قال ابن النحاس في ( التعليقة ) اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور اذا قدم على اسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لئلا نكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور . وقال قوم لا بل يقدره قبل الظرف .
- والمجرور ولا نعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره .
- السادس في الفرق بين الطرف المستقر والطرف اللغو . قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشف وفي شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي في الطرف المستقر بفتح القاف كذا سماعنا في المفصل وفي الكشف والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج اذا كان الظرف غير محل سماء الكوفيون .
- الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوا ويريدون بالمستقر ما كان خيرا محتاجا اليه وسمى مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا ، وباللغو ما كان فضلة وسمى لغوا لانه لو حذف كان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة اليه . انتهى .
- السابع انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرها .
- فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد حالسا، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو .
- فلا تلحنى فيها فان يحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله (أبعد بعد تقول  
الدار جامعة) وبين المضاف وحرف الجر ومجرورها نحو (لله در اليوم من لامها)  
واشتريته بوالله درهم وهذا غلام والله زيد. وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو  
(اذن والله نرميهم بحرب) .

لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهي جاء  
وقدموها خبرين على الاسم في باب إن نحو (ان لدينا انكالا) (ان في ذلك  
لعبرة) ومعمولين للخبر في باب ما نحو (وما كل من وافى منى انا عارف) وما في  
الدار زيد جالسا وصلة ال نحو (وكانوا فيه من الزاهدين) وعلى الفعل المنفى بما نحو  
(ويح عن فضلك ما استغنيا) وعلى ان معمولا لخبرها نحو (أما بعد فاني افعل كذا،  
وعلى العامل المعنوى في قولهم أكل يوم لك ثوب) .

وقال الخفاف في (شرح الايضاح) الظرف والمجرور اتسع فيهما  
ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانها يدل على الزمان والمكان دلالة  
قائمة وان لم يذكر افاذا ذكر افعلى التأكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى  
عنه اوفى حكمه فكذلك اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشيء .

### فائدة

قال الجزولى بنو تميم لا تلفظ بخبر لا الا ان يكون ظرفا .  
قال الشلوين هذا استثناء طريف لا اعلمه عن احد ولا نقله احد  
ولا ادرى من اين نقله وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع  
به في غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس . وضع القياس لانه اتساع والاتساع  
انما هو منقول .

(التا من) في (تذكرة ابن الصائغ) قال نقلت من مجموع بخط ابن  
الرماح وينبغي ان يكون الظرف الذى يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة  
او صلة كررت برجل اوبالذى معه صقرا بين الصفة والصلة من المناسبة  
لا يكونان الا بالفعل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ابوه

ومررت بزيد في الدار ابوه فانه يجوز في الابداء والفاعلية، كونه فاعلا لانه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند ابي علي، وكونه مبتداء لان اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قائم ابوه على ان ابا علي جعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد مقدرا بالفعل دون الاسم، وكذا ينبغي ان يكون قياسه، واما ابن جني فلا يرى ذلك .  
الافى الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه .

## حرف العين العامل

فيه مباحث ( الاول ) العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسأل عن الموجب .  
لعمري، كذا في ( شرح الجمل )، وقال صاحب ( التبسيط ) اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهيته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة، واما افعال التفضيل فانه اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر .

وقال ابن السراج في ( الاصول ) انما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وان افرقا في الزمان كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم، فكما اعربوا هذا اعملوا ذلك، والمصدر اعمل كما اعمل اسم الفاعل اذ كان الفعل مشتقا منه، ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف، قال والاصل .  
عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما ضارع الفعل منها ولولا معنى الحرف ما جرت الثاني اذا اضيف اليه الاول .

وقال الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية، فان قيل اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة

زائدة فلم عملت اولم اشترط الاعتماد ؟ .

فيل الاسم الصريح هو الذى يصح ان يحدث عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يخبر عنها بل هى بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه الا تميز ذات عن ذات ، واذا عرفت ذلك تبين ان الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا فى شبه الفعل اذ هو واقع فى موضع هو خاص بالفعل ، والاستفهام والنفي ايضا من حيث انها يطلبان الفعل وهما اخص به حتى بلغ من قوة طلبه للفعل ان قدر وا قبل الاسم فعلا يعمل فى الاسم كقولنا تعالى ( أبشرا معا واحدا تتبعه ) والنفي احوال الاستفهام .

وقال ابن النحاس فى ( التعليقة ) الافعال اصل فى العمل من حيث كان كل فعل يقتضى العمل اياه فى الفاعل ، وللحروف المختصة اصالة فى العمل من حيث كانت انما تعمل لا اختصاصها باقبيلى الذى تعمل فيه ، وانما كان الاختصاص وجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل وانه موجود فى الحرف المختص وكان الحرف المختص عاملا باصاليته فى العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم لانه لا يعمل منه شىء الا بشبه الفعل او الحرف وهو المضاف اذا قلنا انه هو العامل ، ومعنى الاصالة ان يعمل بنفسه لا بسبب غيره . انتهى .

الثانى عوادل الاسماء لا تعمل فى الافعال والا يبطل الاختصاص الموجب للعمل ومن ثم كان لا يصح فى كنى انها حرف مشتركة تارة يكون حرف جر بمعنى الام وتارة يكون حرفا وصولا ينصب المضارع لانها حرف واحد تجر وتنصب ، وكان لا يصح فى كنى انها حرف جر فقط وان نصب المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لامها لما ذكر .

الثالث العامل المعنوى قيل به فى مواضع .

احدها لا ابتداء عامل فى المبتدأ على الصحيح واختلاف فى تفسيره فقيل هو التعرى من العوادل اللفظية ، وقيل هو التعرى واستناد الفعل اليه .

قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعرى لا يصلح ان يكون سببا ولا جزءا من السبب وذلك ان العوامل توجب عملا اذ لا بد للوحد والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثير احسب كالاحراق للنار والبرد للاء وانما هي امارات ودلالات والامارات قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده .

قيل هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم ان التعرى عامل انه معرف للعامل اذ لو زعم انه معرف لكان اعترافا بان العامل غير التعرى . وكان ابو اسحاق يجعل العامل في المبتدأ مافى نفس المتكلم يعنى من الاخبار عنه ، قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ .  
قال ابن يعيش والصحيح ان الابتداء اهناءك بالاسم وجعلك اياه اولائما ان يكون خبرا عنه والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل انه عامل في الخبر ايضا ، ثم قال ابن يعيش والذي اراه ان العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان في المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن الابتداء (١) اثر في العمل الا انه كالشرط في عماله كما لو وضعت ماء في قدر ووضعتها على النار وان النار تسخن الماء والتسخين حصل بالنار عند وجود اقدر لايها وكذلك ههنا .

الثاني عامل الرفع في الفعل المضارع معنوى على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في ( تكملة شرح التسهيل ) انه لا خلاف فيه ، وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود وقد ذهب اكسافى الى ان عامله يعطى وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوى يختلف فيه فقيل هو مجرد من الناصب والجازم وعليه الفراء .

وقيل هو تعريه من الوسائل اللفظية مطلقا وعليه جماعة من ابصريين

وقال الاعلم ارتفع بالا هال ، قال ابوحيان وهو قريب من الاول .  
وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم كقولك زيد يقوم ،  
كونه وقع موقع قائم هو الذى اوجب له الرفع .  
وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة . وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذى  
اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب .  
قال ابوحيان فهذه سبعة مذاهب فى الرفع للفعل المضارع واحد منها  
لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهى الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية وهى التى  
قبلها ، قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي .

١٠ الثالث الخلاف جعله القراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب فى الفعل  
المضارع بعد او وبعد الفاء وبعد الواو فى الاجوبة الثانية يريدون بذلك مخالفة  
الثانى للاول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه فهو (١) عندهم نظير  
لو تركت والاسد لا كلك نصبت لما لم ترد عطف الاسد على الضمير اذ لا يتصور أن  
يكون التمدير لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فيتترك ، وكذلك  
عندهم زيد انا مك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف خلاف المبتدأ  
ولذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك زيد قائم وقد يرفعون ايضا على المخالفة  
كقوله .

على الحكم المأثى يوما اذا قضى قضيتسه ان لا يجور ويقصد

قال القراء هو مرفوع على المخالفة . قال ابن يعيش معنى الخلاف  
عندهم عدم المماثلة ، وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه  
منصوب على الخلاف وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير  
افعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوى  
فلما خالفه ولم يشركه فى الفعل نصب على الخلاف ، قالوا وهذه قاعدة تنا  
فى الظرف نحو زيد عندك .

- الرابع عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل ارتفع  
 باحدائه افعل، وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية، كذا  
 نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس في ( التعليقة )، وذهب هشام الى انه يرتفع  
 بالاسناد، قال ابن فلاح ورد ذلك بان العامل اللفظي يجمع عليه والمعنوي  
 مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه .  
 الخامس عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في المفعول  
 معنى المفعولية نقله ابن فلاح في ( المغنى ) .

السادس عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ذهب الاخفش الى انه  
 معنوي وهو كونها تامة بمنزلة عامل المبتدأ او الفعل المضارع ذكره في ( البسيط )

### فائدة

- قال ابن الحاجب في ( اماليه ) العوامل اللفظية مطلقة على كان واخوانها  
 وعلى ظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية، وحروف الجر وان كانت  
 لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضى شيئا واحدا لم تعد مع تيك بخلاف  
 ما ذكر اولاً .

### المبحث الرابع

- كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل، ذكره  
 الجزولي في ( حواشيه ) ونقله ابن الجباز في ( شرح الدرة الالقية ) قال وقوله  
 ولم ينزل الى آخره يحتزبه من قد واسين وسوف ولا م التعريف فانهم  
 مختصات ولم يعملن لانهم كالجزء مما يليته وسبقه الى ذلك ابن السراج في  
 ( الاصول ) وفي بعض شروح ( الجمل ) مثله وزاد ان الدليل على ذلك في سوف .  
 دخول اللام عليها في قوله تعالى ( واسوف يعطيك ربك ) فلو لانها بمنزلة حرف  
 من حروف الفعل لما جاز انفصل بها بين اللام والفعل، قال فان واخواتها وحروف  
 الجر انما عملت في الاسماء لا تفرداها بها، والنواصب والجوازم انما عملت في  
 الافعال لا تفرداها بها، وكان القياس في ما النافية ان لا تعمل الا انها لما كان لها

شبهان شبه عام وشبه خاص عملت، فشبهها العام بشبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلى الاسماء والافعال، وشبهها الخاص بشبهها بليس وذلك انها للنفي كما ان ليس كذلك، وداخله على المبتدأ والخبر كما ان ليس كذلك، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما ان ليس كذلك، فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنونيم، ومن راعى الشبه الخاص عملها وهم الجحازيون .

وقال النيلي الحق ان يقال الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصا له كلام التعريف وقد والسين وسوف لان المخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلة الجزء .  
انه لان أن المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهى بمنزلة الجزء .  
١٠ . موصولة .

وفي ( شرح التسهيل ) لابي حيان انما عملت اذن وان كانت غير محتصة بالمضارع لشبهها بأن كما عمل اهل الجحاز ، ا اعمال ليس وان كانت غير محتصة بالاسماء لشبهها بها ، ووجه الشبه ان كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل، وبعض العرب انى اذن مراعاة لعدم الاختصاص كما انى بنونيم ما فلم يعملوها لعدم الاختصاص .

وفيه - قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات التحضيض لانها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل .

وفيه - ان لولا ولوما لم تعملوا وان كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليستا مختصتين بالاسماء اذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكنتا عاملتين فيه وكان يكون عملهما الجرا عطاء للمختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر في اموامل ، او يكونان كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما هما حرفان يدخلان على الجمل اكن تلك الجمل تكون اسمية ، وقد لاحظت معنى الاختصاص من ذهب الى ان اليهما مرفوع بهما وهو مذهب المراء وابن كيسان وعنه ابو البركات ابن الانبارى الى الكوفيين وقال نه الصحيح وعزاه

وعنه صاحب (الافصح) (١) الى جماعة من البغداديين .

وقال ابو الحسن الابدی الصواب مذهب البصريين انه مرفوع  
بالابتداء لان كل حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الجرا إن استحق  
العمل فلو كانت لولا عاملة لجرت .

- قال ايضا والصواب ان الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ  
لو كانت كذلك لعملت الهنزة التي للاستفهام لانها بمعنى أستفهم ، وما النافية  
لانها بمعنى انفي ، ولا بالنياية ، ثاب الفعل نعم تراد كالعوض ولا ينسب اليها العمل  
وقال ابن يعيش لم تعمل حروف العطف جرا ولا غيره لانها  
لا اختصاص لها بالاسماء ، والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لا يجوز  
ان تكون عاملة اذ العامل لا يكون المختصا بما يعمل فيه ، قال وكذلك إلا في  
الاستثناء لا تعمل لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول ما جاء في  
زيدة لا ايقرا ولا رأيت بكر إلا في المسجد والعامل لا يكون المختصا .

- قال واعلم ان لا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فتحكمها  
ان لا تعمل في واحد منهما غير أنها عملت في التكرات خاصة عاملة عارضة وهو  
مضارعته ان كما عملت ما في لغة اهل الحجاز لمضارعته ايس والاصل ان لا تعمل  
وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) اعلم ان  
الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان تعمل فيما تختص  
به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تعمل فمتى وجدت مختصا لا يعمل  
او غير مختص يعمل فسبيلك ان تسأل عن العامة في ذلك فان لم تجد فيكون ذلك  
خارجا عن القياس .

٢٠

وقال واذا حصت هذه القاعدة فأقول ان ما النافية ايس لها اختصاص  
فيجب ان لا تعمل ولذلك لم يعملها بنو تميم فهي عندهم على اقياس فلا سؤال في  
كونها لم تعمل لان الشيء اذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه واما اهل  
الحجاز فأعملوها لشبهها بايس من وجوه - وذكر الاوجه السابقة .

وقال أبو حيان في (شرح التسهيل) أصل عمل الحرف المختص  
 بتوابع من العرب أن يكون مختصا بنوع من الأعراب الذي اختص به  
 ذلك العرب ولذلك لما كان الجزم نوعا من الأعراب مختصا بالمضارع والحرف  
 الجازم مختص به أعطى المختص للمختص وكذا القول في حروف الجر . انتهى .  
 وقال ابن عصفور في (شرح المقرب) لم يجيء من الحروف المختصة  
 باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا ألا التي للتمني فإن الاسم المبني معها في  
 وضع نصبها في مذهب سيبويه وذلك نحو قولك ألامال وسبب ذلك أنها  
 تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت .

### ضابط

قال ابن أياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا بطل قول  
 من قال أن أولاهي الرافعة للاسم .  
 وقال الشلو بين قول من قال أن أصل عمل الحروف الجر خطأ وإنما  
 أقول الصحيح أن أصل الحرف أن لا يعمل رفعا ولا نصبا لأن الرفع والنصب  
 هما من عمل الأفعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا أو مشبها به وكل  
 منصوب مفعولا أو مشبها به فإذا عملها الحرف فاما يعملها لشبه الفعل ولا يعمل  
 عملا ليس له بحق الشبه الأعمل الجر إذا كان مضيفا للفعل أو لما هو في معناه  
 إلى الاسم .

الخامس قال السهيلي أصل الحروف أن تكون عاملة لأنها ليست لها معان  
 في أنفسها وإنما معانيها في غيرها وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله  
 أن لا يعمل في غيره وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه  
 لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا (١) لأن الألفاظ تابعة للآفاق فلما تشبث الحرف  
 بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فأصل الحرف  
 أن يكون عاملا، نذكر الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل .

فمنها هل فإنها تدخل على جملة قسود عمل بعضها في بعض وسبق إليها

الابتداء والفاعلية قد خلت معنى في الجملة لا معنى في اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه .

وكذلك الهمزة فانها حرف دخل معنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه و لو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة إيؤ كدوا بظهور أثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها .  
واقضاء هـ لها كما فعلوا في ان واخواسها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقوف عليها كانه وايتة ولعله فاعملوها في الجملة اظها را لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها .

وربما ارادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة اذا كان مؤلفا من حرفين نحو هل فر بما توهم الوقف عليه او خيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة ١٠ حرف زائدينه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام القلب نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقائم فاذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنده .

ولذلك اعمل اهل الحجاز ما التافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتأكيده بادخال الباء في الخبر ورآها ثابتة (١) في التأثير عن العمل ١٥ الذي هو النصب ، وانما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل لمشاركة . اللبس في النفي فحين ارادوا أن يكون لها اثر في الجملة يؤكد نفيها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس وهو النصب ، والنصب في باب ليس اقوى لاهما كلمة كليتي العمل وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من اعمال ليس وابطال معنى الابتداء السابق . وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم فله ٢٠ يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما ، لان إلا لا تكون ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ، ولذلك لم يعملوها عمدا . تقدم الخبر نحو ما قائم زيد اذ ليس من رتبة النكرة ان تكون مبتدأها مخبرا عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا السبب الحديث فلم يحتج

الى اعمالها واظهارها ونفى الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تأثيرها فيه .

واما حرف لافان كان عاطفا لحكمه حكم حروف العطف ولا شيء منها عامل فان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمرو فلا حاجة الى اعمالها في الجملة .  
لانه لا يتوهم انفصال الجاء بقوله ولا عمرو ولان الواو مع لا الثانية تشعر بالاولى  
للاعماله وتربط الكلام بها فلم يحتاج الى اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتداء  
كما كانت قبل دخول لا ، الا انهم في النكرات قد ادخلوها على المبتدأ والخبر  
تشبيها بليس لان النكرة اعدت في باب الابتداء من المعرفة ، والمعرفة اشد  
استبدادا باول الكلام .

واما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف اهي عاملة ام لافان كانت  
عاملة فكما اعملوا ان حرصا على اظهار نسبتها (١) بالحديث ، وان لم تكن عاملة  
فلا كلام

واما حرف النداء فعامل في المنادي عند بعضهم والذي يظهر خلافه  
ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله .

فان قلت فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها  
جملة ثم ان المضارع قبل دخولها كان مرفوعا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل  
هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل  
الا ان يخشى انقطاع الجملة كما خيف في ان واخواته ٩ .

الجواب من وجهين احدهما ان الابتداء اقوى من عامل المضارع  
وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه  
فهو تابع له فلم يقوّته فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل .

والثاني ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما دخلت لمعنى  
في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء من  
حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة .

واما إلا في الاستثناء فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصولة  
الفعل الى العمل في الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيما  
بعدها فاستغنوا بايصالها العامل عن اعمالها عملا آخر وكأنها هي العاملة، ومثلها في  
ذلك حروف العطف

- ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم اعمالها في الجملة، مع انها لا تدخل  
لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها  
قال وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها  
من العوامل وكشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسماء  
ونسبته على سرامتناع الاسماء ان تكون عاملة في غيرها. هذا الفظ السهيلي.

- وقال الشلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الاعمال خاصة  
لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف معنى يخلو من معنى  
الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه  
اشباه الفعل كتوفرها في ان واخواتها وما الحجازية ولهذا لم تعمل يا في النداء  
لان تلك الاشباه ليست موحودة فيها.

- (السادس) قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة الا بما يدل عليه لفظه  
كالمصدر والفاعل والمفعول به، وفيما كان تابعا لواحد من هذه نعتا او توكيدا  
او بدلا لان التبع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل الا بما دل عليه لفظه  
لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا وضربا وضربا، وما عدا ذلك  
اما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف.

- (السابع) اذا امكن نسبة العمل الى الوجود لم يصر الى مجاز الحذف  
ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان نصب العطف في قول الشاعر  
هل انت باعث دينار لحاجة وعبد رب اخاعون بن محراق  
فعل يدل عليه اسم المفعول وقال بل الناصب له اسم المفعول الموحود لان اتنوين  
فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الوجود لم يصر الى مجاز الحذف.

ذكره في ( البسيط ) .

وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل لان اسم  
الفاعل انما عمل لجريانه على الفعل في حر كاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب  
امتناع عملها ، والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصفة ، قال صاحب  
٥ ( البسيط ) وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على  
خلاف الاصل فلا يصار اليه ما يمكن احالة العمل على الموجود .

### فائدة

قال ابن فلاح في ( المعنى ) المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بأن  
والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا زيدا ورعا له ففيه وجهان ،  
١٠ احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي  
لا تقدر بان والفعل .

والثاني ان المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقياسه مقامه ، ونظير  
هذا زيد في الدار واقطاعه العامل الطرف لنيابته عن الفعل او نفس الفعل  
هو العامل ، والاكثر على ان العامل الظرف . انتهى .

١٥ ( الثامن ) اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار ك بعض حروفها  
تخطاها العاص ، وذلك نخطي لام التعريف وها التنبيه في قولك مررت بهذا  
وما المزيده في قواه تعالى ( فبارحة من ربك ) ( عما قليل ) ولا في نحو جئت بلا زاد  
وعضبت من لاشيء و ( لئلا يكون للناس ) و ( إن لاتفعلوه ) .

( التاسع ) قال الكوفيون لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والآخر  
٢٠ عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعا  
قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا بداه من خبر والخبر لا بداه  
من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا يملك عن الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل  
واحد منهما في صاحبه ، قالوا وتد جاء ذلك نظائر .

منها قوله تعالى ( ايا ما تدعوا له الاسماء الحسنى ) فنصب ايا بتدعو

وجزم تدعوا يا فكان كل واحد منهما ملا في الآخر، ومثله ( اينما تكونوا يدرككم الموت ) فائنا منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما، وذلك كثير في كلامهم .

وقال ابن النحاس في ( التعليقة ) حكى ابن جنى في كتاب له يسمى ( الد مشقيات ) غير الد مشقيات المشهورة له بين الناس قولاً عن الاخفش .  
ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في الابتداء والخبر .

وقال ابن الدهان في ( الغرة ) قول الكوفيين فاسد من وجهين .  
احدهما ان الخبر اذا كان عاملاً فربته التقديم واذا كان معمولاً فربته التأخير والشيء الواحد لا يكون مقدماً ومؤخراً من كل وجه .  
والثاني ان الاسم ليس من حقه العمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب وبشبه الحرف الجر والجرم وليس فبهما (١) شبه واما ( ايا ما تدعوا ) فان تدعوا عمل في اى بحكم الاصل، و اى عمل في تدعوا بحكم النيابة عن الحرف الشرطى ، ويلزمهم ايضا ان لا يعملوا ان وكان وظننت لان العامل موجود فكيف يجمع بينهما .

( العاشر فرق بين العامل والمقتضى ) قال ابن يعيش في ( شرح المفصل ) لست الاضافة هي العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا ان اقياس يقتضى هذا الموضع من الاعراب تقع المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني والعامل هو حرف الجر أو تقديره فالإضافة معنى وحرف الجر انطى وهى الاداة المحصلة له كما كانت التعليلية والمفعولية معينين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول، والفعل اداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل . انتهى .

( الحادى عشر ) قال ابن النحاس في ( التعليقة ) هنا كناية لطيفة وهو ان الاسم العامل ومعمومه يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه في باب الداء وباب لا

فكما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله الا انه لما كان الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف وقل حذف العامل .

( الثاني عشر ) قال ابن يعيش تد يكون للحرف عمل في حال لا يكون  
 هـ في حال اخرى وفيه نظائر .

الاول لولا تعمل الجرفي المضمر ولا تعمله في المظهر .

الثاني لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثالث عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساى وعملها مع الظاهر  
 الرفع .

الرابع لات تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل .  
 هذا ما ذكره ابن يعيش .

وذكر ابو الحسين بن ابي الربيع في ( شرح الايضاح ) مثله وزاد  
 في النظائر تاء القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو  
 القسم ومذ ومنذ .

وقال ابو البقاء في ( التبيين ) من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل  
 في موضع آخر ألا ترى ان واو القسم نجري القسم ولا تجر في موضع آخر، وما  
 النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر، وكذلك حتى تجر في موضع  
 ولا تجر في موضع آخر، وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولا وانها تجر المضمر  
 دون غيره واستأنس لها بنظائر منها لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان تكسر الباب  
 ٢٠ وهو مطرد وانت تجد له نظائر .

( الثالث عشر ) لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ولهذا رد  
 قول من قال ان الابتداء والمبتدأ معا عاملان في الخبر، وقول من قال ان  
 المتبوع وعامله معا عاملان في التابع، وقول من قال ان إن وفعل الشرط  
 معا عاملان في الجزاء، وقول من قال ان الفعل والفاعل معا عاملان  
 في

في المفعول . حكاه ابو البقاء في ( التبيين ) عن بعض الكوفيين وابن فلاح في ( المعنى ) عن الفراء .

وقال ابن النحاس في ( التعليقة ) اذا جعلنا مجموع حلول حامض خبرا فالعائد ضمير من طريق المعنى لان المعنى هذا منزولا يكون ذلك العائد في احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه ولا فيها لانها حينئذ يكونان . قد رُفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العالمين على معمول واحد وذلك لا يجوز . ( الرابع عشر ) مرتبة العامل ان يكون مقدما على المعمول قال ابن عصفور في ( شرح المقرب ) فان قيل يناقض ذلك قولهم العامل في اسماء الشرط واسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها .

( فاجواب ) ان اسماء الشرط تضمنت معنى ان واسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة فالاصل في من ضربت امن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان الاصل كذلك فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام . ( الخامس عشر ) قال ابن اياز العامل اللفظي وان ضعف تعلقه اولى من العامل المنوي بدليل اختيارهم زيد اضربت على زيد ضربت وقولهم ان زيد اضرب لا يجوز الا في الضرورة .

( السادس عشر ) قال الشلوبين في ( شرح الجزولية ) العوامل لا يلبسها الا بالجوامد لا الصفات الا ان تكون خاصة بجنس بها فيجوز حينئذ حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فاجرى الاسم الذي بعد اسم الاشارة مجراه دون اسم الاشارة فكما انه ليس بمستحسن مررت بالحسن ولا مررت بالجميل لانه لا يخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا الضاحك كما يستحسن مررت بالضاحك لانه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا .

(السابع عشر) قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم أخبار إن وإخواتها عليها . انتهى . ولا يجوز والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الإشارة وليت وأمل وكان وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التمييز على عامله الجامد إجماعاً ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل .

(الثامن عشر) قال أبو البقاء في (التبيين) العامل مع معمول كالعلة العقلية مع المعلوم والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب أن يكون العامل مع معمول كذلك إلا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدلائل راجح .

١٠ (التاسع عشر) قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) الحروف لم يأت فيها تعليق وقد جاء التعليق في الأفعال وقد جاء في الأسماء قليلاً قالوا مررت بخير وأفضل من زيد فمن مخفوضة (١) بالثاني والاول معلق وأنشد سيويوه (بن ذراعي وجبهة الأسد) .

(العشرون) قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع نويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها .

(الحادي والعشرون) قال ابن جني يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أن جواب الشرط جزم بأن وفعل الشرط تكبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء بلغرت أن مجرى الابتداء .

## العارض لا يعتد به

٢٠

فيه فروع منها أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسمية فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كأدهم ، وأفعل الاسم إذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاربعة . قولك مررت بنسوة أربع . ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجر جاني في (شرح الإيضاح) العرب

لاتنقض اصولها للبس يعرض.

ومنها قولهم صيد وخول بتصحيح الياء والواو وان تحركا وانفتح  
ما قبلهما مراعاة للاصل واهمال العارض .

- ومنها الاصل في التقاء الساكنين ان يحرك الاول بالكسرة فان كان  
بعده ضمة لازمة حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة المعارضة كضمة الاعراب •  
نحو لم يضرب ابن زيد فانك تكسر الباء لا غير وان كانت النون من ابن  
مضمومة لعروض ضمتها .

- ومنها قال الشلوبين في ( شرح الجزولية ) اذا اتصل بالمضارع نون  
النسوة فانه يبنى عند الجمهور وقل قوم هو باق على اعرابه وانما منع من ظهور  
الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور الاعراب في الاسم المضاف الى ياء ١٠  
السراج المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن  
السراج واختاره ابو بكر بن طلحة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر  
المتقدمين في ذلك خطأ .

- قال وحجة الجمهور أن هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من  
الفعل وكان اصل الفعل البناء رجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر الطارى عليه ١٠  
الذى هو الاعراب قال هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذى يتصل به النون وبين  
الاسم الذى يتصل به ياء المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء انما اصله الاعراب فاذا  
كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن الاصل ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد  
وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به .

- ومنها قال ابو البقاء في ( التبيين ) يجوز حذف الحرف الرابع من ٢٠  
الاسم الرابعى في اترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكن  
فانه اذا حذف وحده كان اباقى ساكنا وذلك حكم الحروف ولا نظير له في  
الاسماء المعربة .

واجوب بانه عارض ألا ترى ان اترخيم حارث يصيره الى بناء لا نظير

له في الاصول وهو مانع ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى .

ومنها قال ابو البقاء ايضا اذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في الوقف ان تنقل الضمة والكسرة اليه ، واختلفوا في المنصوب الذي فيه الالف واللام نحو رأيت البكر فذهب البصريين انه لا تنقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الالف والفتحة قبلها نحو رأيت بكرا فلما كانت كذلك اطردها حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير لان حالها حال واحد ، وهذا نظير امتناع الحرم في متاعلن في الكامل لثلاث يفضى الى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن ، ويؤيد ذلك ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير .

ومنها قال بعضهم كان ينبغي ان تثبت الياء في جوار في حال الجر كما تثبت في حال النصب لان حركته في البحر الفتح فينبغي ان لا تحذف .  
قال ابن المحاسن في ( التعليق ) فالجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى اعارض بعد منع الصرف لانه لا يتقائه مع تنوين الصرف نظر الى ما يستحقه الاسم في الاصل .

ومنها قال ابن المحاسن قاعدة الاعراب ان يثبت وصلا ويحذف وقفا وان بين فان لنا في الاعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير جمع المذكورين او المضافة المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد لوقف واعيد الضمير ونون الاعراب للذان حذفا لنون التوكيد فهذا اعراب يثبت وقفا ويحذف وصلا .

قليل الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض .  
ومنها قال ابن يعيش اذا لحقت تاء التانيث الفعل المعتل اللام حذفت اللام

اللام لا انتقاء الساكنين نحو رمت، فان اقيما ساكن بعدها حركت بالكسر لا انتقاء الساكنين نحو رمت المرأة ولا يرد الساكن المحذوف اذ الحركة عارضة، وكذلك تقول المرأتان رمتا فلا ترد الساكن وان انفتحت التاء لانها حركة عارضة اذ ليس بلام ان يلسند الفعل الى اثنين فأصل التاء السكون وانما حركت بسبب الف التثنية، وقد قال بعضهم رمتا فرد الالف الساقطة لتحريك التاء واجرى الحركة العارضة محرى اللازمة من نحو قولنا وبيعا وخافا وذلك قليل ردىء من قبيل الضرورة .

ومنها قال الشلوبين النحويون انما يعقدون ابدا قواينهم على الاصول لا على العوارض ولذلك حددوا الاعراب بانه تغيير او اخرا الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، ومن الاسماء المعربة ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر .  
والظروف اللازمة للنصب فان الاصل فيها ان تغيير لكن يمنع من ذلك قلة  
تمكنها فهي في حكم ما يتغير نظرا الى الاصل والغاء للعارض .

ومنها قال الشلوبين قول من قال ان الضمة في الخاء من جاء في اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف الاعراب وكذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك ان فيه كون الاعراب فيما قبل الآخر في الرفع والحذف وهذا  
لا نظير له الا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن، والوقف عارض والعارض لا يعتد به . وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل .  
ومنها قال الشلوبين انما خلق الفعل علامة انما نيت اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه علامة التثنية والجمع اذا كان فاعله متنى ومجموعا لان الاكثر ازوم التأنيت فاعتدوا به وعدم ازوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم .  
وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة .

ومنها قال ابن يعيش قولهم يضع ويدع انما حذف الواو منهما لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا انما يأتى مضارعه على يفعل بالكسر وانما فتح في يضع ويدع لمكان حرف الحلق فافتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه

كالمعدوم لحذفت الواو قبلها لان الكسرة في حكم المنطوق به .  
ومنها قال الشلوبين ذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو رب رجل  
واخيه نكرة لان العرب ابحرته مجراها فهو في معنى رب رجل ورب اخي رجل،  
وسيبيويه ابقاه على معرفته لان اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لانكرة  
فاجراه سيبيويه على اصله ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام  
لانه امر طارئ في هذا الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك فلذلك  
جعل سيبيويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة .

ومنها قال الشلوبين اوجه اللغتين في باب قاضي انه يقال فيه في الوقف  
في حالي الرفع والجرح هذا قاض ومررت بقاض ويقال في الاخرى هذا قاضي  
ومررت بقاضي ووجه هذه اللغة ان حذف الياء في الوصل انما كان التنوين  
لالتقاءها معه وقد سقط في الوقف فرجعت الياء، ووجه اللغة الاولى ان حذف  
التنوين في الوقف عارض والعارض لا يعتد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها  
لانه لا يوقف على متحرك، وهذه اللغة اوجه اللغتين لانها مبنية على عدم الاعتداد  
بالعارض وهو الاكثر .

## حرف الغين

١٠

الغالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحدا

ذكر هذه القاعدة الرماني وبني عليها ان وزن الفعل الذي يغلب عليه  
يجري في منع الصرف مجرى الوزن الذي يخص الفعل .

قال ابن النحاس في (التعليقة) لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم

٢. هنا الزيادة في اوله والمراد بالزيادة احذ حروف المضارعة .

## حرف الفاء

### الفرع احط رتبة من الاصل

ومن ثم لم يحز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد،  
قال

قال في ( البسيط ) لانه فرع عن الفعل في العمل والقاعدة حط الفروع عن  
رتب الاصول فاشترط اعتماده على احدا لا مورد الستة ليقوى بذلك على العمل .

وقال ابن يعرب قال الكسائي في قوله تعالى ( كتاب الله عليكم )  
انه نصب بعلينكم على الاغراء كأنه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب ، قال  
ومثله قول الشاعر ( يا ايها المائح داوى دونك ) اي دونك داوى .

قال وما قامه ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا وانما هي نائبة  
عن الافعال وفي معناها فهي فروع في العمل على الافعال والفروع ابدا  
منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفروع  
وذلك لا يجوز .

وقال ايضا اذا قلت عندى راقد خلا ورطل زينا فلا يحسن ان يجرى ١٠  
وصفا على ما قبله لانه اسم جامد غير مشتق ولا اضافته لاجل التنوين فنصب  
على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة  
انه اذا نون نصب فعل المنصب ، وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله  
في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا  
اجرى على غير من هو له وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد همد ضاربها هو . ١٥

وقال ابو البقاء في ( التبيين ) اسم الفاعل والصفة المشبهة اذا جريا  
على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما لانهما فرعان على الفعل في العمل  
ونحمل الضمير وقد انضم الى ذلك حريانه على غير من هو له فقد انضم فرع  
الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ليظهر اثر القصور  
ويمتاز الفرع عن الاصل .

٢٠

وقال ابن يعرب لا يجوز تقديم خبر إن واخواتها ولا اسمها عليها ولا تقديم  
الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا عن الافعال في العمل فانحطت عن درجة  
الافعال .

وقال ابن هلال في ( المغنى ) اما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره

مع امكن دخول النصب فيه لئلا يكون افرع اوسع مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الاصول ولانه يشارك المذكور في التصحيح فشاركه في الاعراب والمذكر معرب بحر فين فاعرب هذا بحر كتين وخص بالحركة لانحطاطه عن رتبة الاصل .

وقال ابن النحاس في ( التعليقة ) انما اختص الجر بالاسماء لانه لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهي فرع في الاعراب على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب من الاصل ، وافرغ ابدأ تنحط عن الاصول في التصرف لا تريد عليها فنع الجر من الافعال لذلك .

وقال ابن عصفور في ( شرح الجمل ) لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعده فلم يقدموه على العادل وان كان متصرفاً ولاعلى الفاعل لايقواون والطيا لسة جاء البرد ولا جاء واطيا لسة البرد لان الفروع لا تحتل من التصرف ما تحتله الاصول .

وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في ( شرح الايضاح ) انما لم تعمل ما عمل ليس مطلقاً بل بشرط المعروفة وهي ان يكون الخبر مؤخرًا وان يكون منفياً وان لا يقع بعده ما ان فان ان تكف ما عن العمل كما تكف ما ان عن العمل لانها في الدرجة الثالثة في العمل لان ما مشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل ما هو في الدرجة الثانية فلا تجده يعمل ابدأ الاحتصاص ليقرب بينهما ألا ترى ان تاء القسم اختصت باسم الله وان كانت بدلاً من الواو والواو تخفض في القسم كل ظاهر واما كان الاختصاص باسم الله في التاء لانها بدلة من الواو والواو بدل من التاء فهي في الدرجة الثالثة فلذلك اختصت .

وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيها باسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل شبهه في الفعل ، والصفة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها مختصاً لانها لا تعمل الا اذا كان من سبب الاول ، ولهذا يظهر .

وقال ابن اياز لما كانت لا فرعاً في العمل عن ان ومشبهة بها وجب

ان تحط عنها فلذلك اشترط في اعمالها شروط كتشكيك معمولها وعدم فصلها .

وقال السخاوى في ( تنوير الدياجى ) انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اشياء لانه فرع اعمه في العمل والفرع لا يساوى بالاصل ، فما انحط فيه عن الفعل بروز حميره اذا جرى على غير من هو له نحو هند زيد صارت به هي .  
ولو كان في مكان ضاربه تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل .

وقال ابو البقاء لان فرع على إن ، وان فرع على كان ، والفرع تنقص عن الاصول فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر اذ كانت فرع فرع .  
وقال ابن اياز لما كان الفعل فرعاً على الاسم في الاعراب لم تكثر عوامله كثيرة عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف في الاصول دون .  
الفروع .

وقال ايضا أن الماصبة للمضارع فرع أن المشددة لان كلاهما حرف مصدرى ولما كانت فرعا عليهما نصبت فقط وان الثميلة لاصح انها نصبت ورفعت .

وقال ايضا أن اصل نواصب المضارع ولن واذن وكى فروع عنها .  
ومجموعة عليها اكونها تخلص الفعل لاسلامتها مثلها ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة واخواتها لا تعمل الا في حال الظهور دون التقدير .

وقال ابن اقنواس قيل ان تنوين عرفات مثل تنوين الصرف لفظاً وصورة والحرف فيها دخل تبعاً للتنوين ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الحرف عليها ، واحيب بان الجرد خلفا تبعاً للتنوين المقابلة ، وقيل التنوين عوض عن ٢٠  
الفتحة في حالة النصب وابطل بانه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل .

وقال ايضا انما امتنعت اضافة العدد الى المميز لانه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل ولو تنصرف فيه بالاضافة تصريفها لازم مساواة

الفرع الاصل وهو محال

وقال ابن هشام في ( تذكروته ) نص العبدى على ان إما لا تستعمل في الاباحة لانها دخيلة على او وفرع لها والفرع ينقص عن درجة الاصل .  
قال ابن هشام كانت العبدى لما لم يسمعه لم يحز قياسه وهو متجه .  
• انتهى .

### تقديم

قال الاندلسى في ( شرح المفصل ) فان قيل الواو اكثر استعمالا في القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الاصل .  
قيل لا يبعد أن يكثر افرع ويقل الاصل بضرب من التأويل ألا ترى  
١. ان نعم الرجل اكثر من نعم بالنكر .

## الفروع هي المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة

قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في ( التعليقة ) وجدت ذلك بخط  
غالى بن عثمان بن جنى عن ابيه قال بدليل انك تقول في اذكر قائم واذا اردت  
التأنيث قلت قائمة فحتمت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للذكر بعلامة ، وتقول  
١. رأيت رجلا فلا يحتاج الى العلامة وان اردت التعريف ادخلت العلامة فقلت  
رأيت الرجل فادخلت العلامة في الفرع الذى هو التعريف ولم تدخلها  
في التنكير ، واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين لتدل بها  
على استقباله وذلك يدل على ان اصله موضوع للحال واو كان الاستقبال فيه  
٢. اصلا لما احتاج الى علامة . انتهى .

وانظر الى دين الشيخ بهاء الدين وامانته كيف وجد فائدة بخط وند  
ابن جنى نقلها عن ابيه ولم تسطر في كتاب فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير  
عزو اليه لا كالمسارق الذئبى اغار على تصانيفى التي ائت في تتبعها - نعيم

وهي (كتاب المعجزات الكبير) وكتاب الخصائص الصغرى وغير ذلك فسرتها وضمها وغيرها مما مرته من كتب الخيضرى والسجواوى في مجموع وادعاه لنفسه ولم يعز الى كتبى وكتب الخيضرى والسجواوى شيئاً مما نقله منها وليس هذا من اداء الامانة في العلم.

## الفروع قد تكثرت وتطرد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها

ذكر ذلك ابن جنى في الخصائص وقال من ذلك قول ذى الرمة  
ورمل كاوراك العذارى قطعته

والعادة ان تشبه اعجاز النساء بكثبان الانقاء فلما كثرد لك واطرد  
عكس الشاعر التشبيه بفعل اوراك العذارى اصلا وشبه به الرمل، قال ولذلك ١٠  
لما كثرت تقديم المفعول على الفاعل صار وان كان مؤخرافى اللفظ كأنه مقدم  
فى الرتبة بغز أن يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الفاعل مقدما والمفعول  
مؤخرافا كما جاز أن يعود الضمير من المفعول اذا كان مقدما على الفاعل وان  
كان مؤخرافى قولنا ضرب غلامه زيد .

وقال ابن عصفورى (شرح الجمل) الدليل على ان الفرع هو الذى ١٥  
ينبنى ان يجعل فيه العلامة لا الاصل انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم  
يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الافراد، وكذلك ايضا  
جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لان التصغير فرع عن التكبير ،  
وكذلك ايضا جعلوا الالف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتكبير علامة لان  
التعريف فرع عن التكبير ، فان كان التكبير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة ٢٠  
لم تكن فى التعريف وهى التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه آخر ، واشباه ذلك  
فى اللسان كثير .

## الفرق

علوا به احكاما كثيرة ، منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء

المتكلم وفتح تاء المخاطب وكسرتاء المخاطبة، وتنوين التمكن دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وتنوين التنكير دخل للفرق بين الفكرة والمعرفة من المبنيات .

ومنها بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب كجعلك قال في ( البسيط )

هـ فرقا بين التركيب مع الاعجمي والتركيب مع العربي .

ومنها كنوا عن اعلام الاناسى بقلان وفلانة قال في ( البسيط )

واذا كنوا عن اعلام الهائم اذ خلوا عليها اللام فقالوا القلان والفلانة فرقا بين الكنايتين ، قال وانما اختصت باللام لوجهين

احدهما انها انقص عن درجة الاناسى في التعريف فخصت باللام

١٠ اشعارا بنقصان درجتها عن درجة الاصل .

واثاني ان اعلام الهائم اقل مكانت اقبل لازيادة لقلتها .

ومنها قال في ( البسيط ) فتحت همزة الوصل في اداة التعريف

لكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة .

ومنها قال في ( البسيط ) التاء الداخلة على العدد لم تدخل لتأنيث

١٥

مادخلت عليه لانه مذكربل دخلت للفرق بين العددين .

ومنها قال في ( البسيط ) لا يؤكسد الضمير المنصوب بالمفصل

المنصوب فرقا بينه وبين البذل .

ومنها قال في ( البسيط ) تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقا

٢٠ بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة

ومركوبة . ومن باب جريح وقنيل فرقا بين فعيل بمعنى مفعول وبين فعول بمعنى فاعل كعلم وسميع .

ومنها قال في ( البسيط ) حذفت الف ذاني التننية هربا من التقاء

اساكنتين ولم تقلب كما قلبت الف المعرب فرقا بين تننية المبنى وتننية المعرب

وشهدت

وشددت النون في ذان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون في الاسماء العربية .  
وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى كحريخ وجرسى واسير  
واسرى ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ، وخص الشافى  
بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع التصحيح ادل على الشرف  
لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة ، قال ولما لم يفرقوا في الذى بمعنى مفعول بين  
المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينهما في الجمع ، ولما فرقوا في الذى بمعنى فاعل نحو كرم  
وكرمة فرقوا بينهما في الجمع .

ومنها تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل قال  
ابن السراج في ( الاصول ) وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الافعال ماضيا  
ومستقبلا وثلاثيا ورباعيا وما فيه زائد منها فروع في الابنية .

١٠

ومنها قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين البدل والتأكيد ، فاذا قالوا  
رابتك اياك كان بدلا واذا قالوا رايتك انت كان تأكيدا فلذلك استعمل ضمير  
المرفوع في تأكيد المنصوب والمجرور اشترك الجميع فيه كما اشترك في نا ،  
وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد .

ومنها قال ابو الحسن على بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحداد  
في ( كتاب المفيد في معرفة التحقيق والتجويد ) الهاء في هذه ليست من قبيل  
هاء الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير  
ومجرها في الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمؤنث كما ان تلك  
زائدة وعلامة لمذكر ايضا ، وانما كسر ما قبلها وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها  
الامفتوحا لانها بدل من ياء ، وانما ابدلت منها الهاء للتفرقة بين ذى التي بمعنى  
صاحب وبين ذى التي فيها معنى الاشارة .

٢٠

ومنها قال الجزولى قدينى المبني على حركة للفرق بين معنى اداة واحدة .  
قال الشلوبين كالفتحة في انا اسم المتكلم لان الالف انما هي للوقوف مكان حق  
النون ان تكون ساكنة لان اصل البناء السكون الا انا فرقا بين ان اذا كانت

اداة للدلالة على المتكلم وبين التي تصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من اداة المتكلم .

ومنها قال ابن عصفور في ( شرح الجمل ) وابن النحاس في ( التعليقة ) اصل لام الجر أن تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بالفتح طلبا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك لموسى غلام ولموسى غلام ولذا بقيت مع المضمرة على فتحها لانه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر ولفظ ضمائر الجر وضمائر الرفع مختلف فلا لبس حيثئذ ، وكان ينبغي على هذا ان تكسر لام المستغاث في نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها بفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله ، وكانت احق بالفتح من لام المستغاث من اجله لان المستغاث به منادى والمادى واقع موقع المضمرة ولام الجر تفتح مع المضمرة ففتحت مع ما وقع موقعه .

وقال ابن دلاح في ( مغنيه ) افعل فعلى كالا فضل والفضلى يجمع هو ومؤنثه جمع التصحيح فراقا بينه وبين افعل فعلاء .  
وقال الابدلسي انما تبدل التاء في قثمة في الوقف هاء فرقابين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .

## خاتمة

قال ابن السراج في ( الاصول ) التنوين نون صحيحة ساكنة وانما خصه النحويون بهذا اللقب وسموها تنويناً ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع .

## الفعل لا يثنى

قال ابو جعفر بن الزبير في ( تعليقه على كتاب سيبويه ) وسبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير ألا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون ضرب مرات

مرات، فهو اذن دليل على القليل والكثير، والمنى انما يكون مدلوله مفردا نحو رجل ألا ترى ان لفظ رجل لا يدل الاعلى واحد واذا قلت رجلا دللت هذه الصيغة على اثنين فقط، فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة، وايضا فان العرب لم تثنه .

- فان قيل ان الفعل مثنى في قولك يفعلان .  
فالجواب ان ذلك باطل لانه لو كان مثنى لجاز أن تقول زيد قايما اذا وقع منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى في ذلك الفعل .

## الفعل اثقل من الاسم

وعليه صاحب ( البسيط ) وجهين .

- احدهما انه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد .  
والثاني ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة .  
قال واذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين .  
احدهما ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لانه يقف وجود الفرع على وجود الاصل .  
والثاني ان الفعل يفتقر الى الاسم في افادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف .

وقال ابن يعيش الافعال اثقل من الاسماء لوجهين .

- احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل، واذا ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استعمالا واذا كثر استعماله خف على اللسان لكثرة تداوله ألا ترى ان العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله وكذلك العربي اذا تعاطى كلام المعجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله .

والثاني ان الفعل يقتضي فاعلا ودفعولا وصارا كالتركيب منهما اذ

لا يستغنى عنها والاسم لا يقتضى شيئاً من ذلك فهو مفرد والمفرد اخف من المركب .

وقال ابن النحاس في ( التعليقة ) الاسم اخف من الفعل لوجوه .  
منها ان الاسماء اكثر استعمالاً من الافعال والشيء اذا اكثر استعماله  
على السنتهم خف وانما قلنا انه اكثر استعمالاً لامور .

ومنها الاوزان وعدد الحروف أما في الاصول فلان اصول الاسماء  
ثلاثية ورباعية وخماسية وليس في الافعال خماسية، واما بالزيادة فالاسم يبلغ  
بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ما ذكر والفعل لايزاد على الستة، فقد زاد  
عليه في الاصول والزيادة ، واما الابنية فابنية الاصول في الاسماء المجمع عليها  
تسعة عشر واصول الافعال اربعة، واما الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على ثلثمائة  
والفعل لا يبلغ الثلاثين .

ومنها ان الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم .  
ومنها ان الفعل يفتقر الى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .  
فان قلت فان المبتدأ يحتاج الى خبر فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله .  
قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدأ بخبره لان الفاعل يتنزل  
منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ .  
ومنها ان الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التانيث  
ونونى التوكيد والضائر فتثقل بذلك .

ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه  
٢٠ فهي اذن فرع على الاسماء والفرع اثقل من الاصل . انتهى .

### فائدة (١)

قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور .  
احدها وقوعه وهو الاصل .

الثاني مشارفته نحو ( واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن ) اى

فشارفن انقضاء العدة (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم) اى لو شارفوا ان يعركوا .

الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو (فاذا قرأت القرآن فاستعذ) (اذا قم الى الصلوة فاغسلوا) (اذا قضى امرانا بقول له كن فيكون) .

الرابع مقارنته كقوله .

الى ملك كاد الجبال لفقده      تزول وزال الراسيات من الصخر  
اى تزول الراسيات .

(الخامس) القدرة عليه نحو (وعدا علينا انا كنا فاعلين) اى قادرين على الاعادة ، واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس .

## حرف القاف

### القلب

قال ابن هشام فى (المغنى) القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه فى الشعر كقول حسان رضى الله عنه .

كان سيئة من بيت رأس      يكون مزاجها عسل وداء  
نصب المزاج فيجعل المعرفة الخبر والاصل رفعه ونصب العسل على  
ان المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، وقول روبة .  
ومهمه مغبرة ارجاؤه      كان لون ارضه سماؤه

اى كان لون سمائه لغيرته لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف ، وقول عمرو بن الورد (فديت بنفسه نفسى وما الى) ، وقول القطامي (كما طيفت بالقدن السباعا) القدن القصير والسباع الطين ، ومنه فى الكلام ادخلت القلنسوة فى رأسى ، وعرضت الناقة على الخوض وعلى الماء ، قاله الجوهري وجماعة منهم الكسائي والزمخشري وجعل منه (ويوم يعرض الذين

كفروا على النار) .

وفي (كتاب التوسعة) لابن السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب ، ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء اى انتصب الحرباء في العود .

٥ وقال ثعلب في قواه تعالى (ثم في سلسلة ذرعيها سبعون ذراعا فاسلكوه) ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة ، وقيل ان منه (وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا) (ثم دنى فتدلى) ( اذهب بكتابي هذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون) .

١٠ وقال الجوهري في ( فكان قاب قوسين ) ان اصله قابي قوس فقلب اثنتية والافراد ، وهو حسن لان القاب ما بين مقبض اقوس وسيته اى طرفه وله طرفان فله قابان ، ونظيره قواه .

اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشري فعله بمحول  
اى لشر فعله وقيل في ( فعميت عليكم ) ان المعنى فعميت عنها ، وفي ( حقيق على ان لا اقول ) ان المعنى حقيق على بياء التكلم كما قرأ نافع ، وفي ( لتنوء بالعصبة ) ان المعنى لتنوء العصبة بها .

## قد يزدان على الكلام التام فيعود ناقصا

قال ابن جنى وذلك قولك قام زيد كلام تام فان زدت عليه فقلت ان قام زيد صار شرطا واحتاج الى جواب ، وكذلك قولك زيد اخوك ان زدت عليه أعلمت لم تكتف بالاسمين تقول أعلمت زيدا بكرا اخاك ، وتقول زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل يعمل في ان وصلتها فتقول بلغني ان زيدا منطلق ، قال وجماع هذا ان كل كلام مستقيل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتضى لسواه فالكلام باق بحاله نحو زيد قائم وما زيد قائما ، وان زدت شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا .

وقال الاندلسي في ( شرح المفصل ) الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما

تكون بنقصان فإن إذا دخلت على الجملة صيرتها جزء جملة أخرى وجعلتها في حكم المفرد فتحتاج في تمامها إلى امر آخر كما أن ان الصدرية إذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد وانخرجتها عن كونها كلاما .

## قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده

فاذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه

من ذلك ما أنت وما شأنك فانهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فإن جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفعا بالفاعلية او على انه اسم إكسان، وشأنك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبر إكسان او مفعولا لتصنع، ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا .

## قرا ابن الاحوال قد تغنى عن اللفظ

قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى بقريئة حالية او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان اقي باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وان لم يؤت به فلا استثناء عنه، وفروع القاعدة كثيرة منها حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل اداة جاز حذفها .

## حرف الكاف

### كثرة الاستعمال اعتمدت

### في كثير من ابواب العربية

منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن يعيش في (شرح المفصل) حذف خبر المبتدأ من قولك لولا زيد نخرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض

ظهوره ولم يجوز استعماله .

وقال صاحب ( البسيط ) انما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال غدوة معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره .

قال ابن جنى اصل هلم عند الخليل ها للتنبيه ولم اى لم بنا ثم كثر استعمالها لحذف الالف تخفيفا .

وقال ابن يعيش في ( شرح المفصل ) قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال ، وبما حذف لكثرة الاستعمال .  
ياء المتكلم عند الاضافة ، والتنوين من هذا زيد بن عمرو ، وقولهم ايش ولم ايل ولا در ولم يك وحذف الاسم ( ١ ) في لاعليك اى لا بأس عليك ، والتخفيف في قد و قط اذ أصلها التنقيط لاشتقاقها من قد دت الشيء وقططته ، وقولهم الله لأفعلن باضمار حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر في كلامهم لحذفه تخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة واللام الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان .

وقال بعضهم لمي ابوك فقلبت العين وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر ابن مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرة في كلامهم فغيروا اعرا به كما غيره . ذكر ذلك ابن السراج في ( الاصول - ٢ ) .

قال ابن يعيش الكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم

٢٠ يجوز في غيرها .

وفي ( تذكرة الفارسي ) حكى ابو الحسن والفراء انهم يقولون ايش لك قال وا قول فيه عندنا انه اى ايش فخفف الهمزة واتى الحركة على الياء فتحركت الياء بالكسرة فكبرهت السكرة فيها فاسكنت فلهذا التنوين لحذفت لا تقاء الساكنين ، انه لما خفف هو يرم اخوانه لحذفت الهمزة وطرح

حركتها على الياء كره تحريكها بالكسرة فأسكنها وحذفها لا لتقاءها مع الخاء من الاخوان فالتنوين في ايش مثل الخاء في اخوانه، قال فان قلت الاسم يبقى على حرف واحد قيل اذا كان كذلك شيء في ايش (١) وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مشبهاله بما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا فيم وبم ولم فكذلك ايش .

وقال الزنجشیری فی ( الفصل ) فی الذی ولاستطاعتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا اللذ بحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه رأسا واجتزأ بالام التعريف الذی فی اوله وكذا فعلوا فی التی .

وقال ابن عصفور فی ( شرح الجمل ) انما بنيت اين على الفتح لكثرة

- الاستعمال اذ وحركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل الياء التي قبل الآخر وهي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك الى كثرة استعمال الثقيل .

قال ومما بين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم قالوا جبر فركوا بالكسر على اصل التقاء الساكنين واحتملوا نقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال لانهما لا تستعمل الا في القسم وهي مع ذلك من نادر اقسام .

قال وكذلك تم بنيت على الفتح اذ وحركوها بالكسر على اصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر الى ثقل التضعيف مع انها كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل .

- قال وكذلك ان واخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على اصل اتقاء الساكنين استثقالا لكسرة مع التضعيف او الياء في ليت مع ان هذه الحروف كثيرة الاستعمال فلو كسرت لأدى ذلك الى كثرة استعمال الثقيل .

وقال ابن النحاس فی ( التعليقة ) انما لزم اضماع الفعل في باب التحذير لكثرة في كلامهم كما ذكر سيوييه .

وقال الراداني لان التحذير مما يحاف منه وقوع المخوف فهو ووضع افعال لا يحتمل تطويل الكلام لتلايق المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) اعلم ان اللفظ اذاكثر في السنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة فن ذلك حذف فعل القسم نحو بالله لأقومن اى احلف، وربما حذفوا المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو اتسم لأنعلن والمعنى اقسم بالله، ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو لعمرك وايمان الله وامانة الله فهذه كلها مبتدأت محذوفة الاخبار، ومن ذلك ابدال التاء من الواو نحو (تالله تفتؤ)، ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء والحياة وفيه لغات عمر بفتح العين وسكون الميم وبضم العين وسكون الميم وبضهما فاذا اجتمعت الى القسم لم تستعمل منه الا المفتوح العين لانها اخف اللغات الثلاث والقسم كثير فاختروا له الاخف .

وقال ابو البقاء في (التبيين) لاسم الله تعالى خصائص منها دخول ياعليه مع وجود اللام فيه، ومنها زيادة الميم في آخره نحو اللهم ولا يجوز في غيره، ومنها دخول تاء القسم عليه نحو تالله، ومنها التفعيم، ومنها الابدال كقوله ها الله والله وذلك لكثرة الاستعمال .

وقال ايضا يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان الشيء اذاكثر كان حذفه كذاكره لان كثرة تجزئه مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك الكثرة .

وقال ابن انحناس في (التعليقة) اذا التقي ساكنان والثاني لام التعريف اختير فتح الاول نحو من الناس طلبا للرخفة فيما يكثر استعماله، ويقل الكسر لثقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله .

وقال ابن فلاح في (المغنى) شرط الترخيم ان يكون المرخم منادى وذلك لانه حذف والنداء يكثر استعماله ولذلك اوقعوه على الحى والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم

المضاف اليها ، قال وشرطه ان يكون علما وانما رنجوا صاحبها فقالوا يا صاحب لانه لما كثرت استعماله من غير ذكر ووصوف صار بمنزلة العلم ، قال واختص يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء لكثرة الاستعمال حتى ان العرب تلقى الغريب فتقول له يا ابن ام ويا ابن عم استعظا فتا وتقربا اليه وان لم يكن بينهما نسب .

قال وانما وجب اضممار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به لكثرت استعماله فأنزله الاضممار طلبا للخفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف وانما مقامه في النداء حرفا يدل عليه في محله .

وقال المصدر الذي يجب اضممار فعله انما وجب اضمماره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تقرر في اذهانهم انهم لو استعمالوها لكثرت استعمالها فحذفوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها .

وقال ابن الدهان في ( الغرة ) ذهب الاخفش الى ان ما غير لكثرة استعماله انما تصوره العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من استعماله فابتدأوا بتغييره علما بان لا بد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال .

رأى الامر يفضى الى آخر فصير آخره اولاً

وقال السيخاوى في ( شرح المفصل ) هم يغيرون الاكثر ويحذفون ١٥  
منه كما فعلوا في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم ويا ابت  
وبامت .

## حرف اللام

### اللبس محذور

ومن ثم وضع له ما يزيله اذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه اذا امن . ٢٠  
فن الاول الاعراب انما وضع في الاسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها  
باعتبار المعاني المختلفة عليها ولذلك استغنى عنه الافعال والحروف والمضمرات  
والاشارات والموصولات لانها دالة على مدانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج اليه ولما  
كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الاعراب ليزيل

اللبس عند اعتوارها، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك لخوف اللبس منها لو استويا في الرفع او في النصب .

ومن ذلك قال في ( البسيط ) يضاف اسم الفاعل المتعدى الى المفعول دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل وافعول تفضي الى اللبس لعدم تعيين المضاف اليه فالتزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعيين المضاف اليه ، بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعيينه فيجوزت اضافته لذلك .

ومن ذلك قال في ( البسيط ) كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعول بان يقال : ضرب ومقتل ليكون جاريا على ضرب ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول ثلثي لئلا يلتبس باسم المفعول من افعل نحو مكرم وضرب من اكرم واضرب وخص الثلاثي بالزيادة لقلة حروفه .

ومن ذلك قال في ( البسيط ) قياس التفضيل في افعل ان يكون على الفاعل نحو زيد فاضل وعمر و افضل . منه لاعلى المفعول نحو خالد مفضل وبكر افضل . منه لانهم اوفضلوا على الفاعل والمفعول لانتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفضى الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزاء من الفعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزاء اولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلك قال في ( البسيط ) الجمهور على ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وعلة منع الصرف انما ازال التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلتبس بالاضافة الى ياء المتكلم لانه حكى حذف ياء المتكلم وبقاء الكسرة في غير النداء قال ( شرقت دموع بهن فهي سجوم ) وكراهة ان يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام .

ومن ذلك قال في ( البسيط ) فائدة العدل في الاعلام خفة اللفظ ورفع اليبس الصفة لان فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك اللبس . وقال

وقال تكسير الصفة ضعيف لأنها اذا كسرت التيس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصعاب تحتل الرجال والنساء واذا اجتمعت بالواو والنون او الالف والتاء انتفى اللبس .  
ومن ذلك يجوز أن يقال في النداء يا ايت يا ايت بحذف ياء الاضافة وتعويض التاء عنها، قال ابن يعيش ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث .  
من لفظه لو قلت في يا خالي ويا عمي يا خالة ويا عمه لم يحز لانه كان يلتبس بالمؤنث فاما دخول التاء على الالم فلا اشكال لانها مؤنثة واما دخولها على الالب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة .

ومن ذلك قولهم لله دره من فارس وحسبك به من فاصر، قال ابن يعيش فان قيل كيف جاز دخول من هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على ١٠  
افرادها ولا يقال هو افرس (١) منك من عبد ولا عندى عشرون من درهم بل رد الى الجمع عند ظهور من نحو من العبيد ومن الدراهم ، فالجواب ان هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز .

ومن ذلك قال ابن يعيش انما اتى بالمضمرات كلها لضرب من الالبجاز واحتراسا من الالباس اما الالبجاز فظاهر لانه لا تكفى بالحرف ١٥  
الواحد عن الاسم بكما له فيكون ذلك الحرف بكزة من الاسم، واما الالباس فلان الاسماء الظاهرة كميرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثاني انه غير الاول وايس الاسماء الظاهرة احوال تفرق بها اذا التبتست وانما يزيل الالتباس منها في كثير من احوالها الصفات، والمضمرات لالبس فيها فاستغنت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهى حضور المتكلم ٢٠  
والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغنى عن الصفات .

ومن ذلك قال ابن فلاح في ( المغنى ) انما صم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة القياس الرباعي زيادة الهمة ؛ اتلا في نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة

فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي ثم حمل بقية إبنية الرباعي على ما فيه الهمزة ، وإنما خص الضم بالرباعي لأن الثلاثي أصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع فيجعل للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي .

• ونخرج عن هذا الأصل اهراق يهريق واسطاع يستطيع فإنه ضم حرف المضارعة منهما مع أنها أكثر من أربعة وفي ذلك وجهان .  
أحدهما أن الهاء والسين زيدا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم .

والثاني أنها جعلتا عوضا عن حركة عين الكلمة فأنها نقلت إلى فائها ١٠ وإذا كانا عوضا عنها لم يعتد بهما حر فإن مستقلان فلذلك لم يتغير حكم الرباعي ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا إلى الخماسي وتغيرت صيغة الرباعي من الضم وقطع الهمزة . وإنما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين إلى الفاء وإن كان نقل حركة العين إلى الفاء لا يقتضي عوضا لكون الرباعي لم يتغير صيغته بهما فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عوضا عن نقل الحركتين لأن الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما . انتهى . ١٥

ومن ذلك قال الخفاف في ( شرح الإيضاح ) نقول في التعجب ما أحسننا وفي النفي ما أحسننا وفي الاستفهام ما أحسننا لا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام أثلا يلتبس أحدهما بالآخر والنفي بهما .

ومن ذلك قال ابن النحاس في ( التعليقة ) لا يجوز أن يأتي المنصوب ٢٠ على الاختصاص من الأسماء المبهمة نحو إني هذا فعل كذا لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضمير فإذا ابهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة فلا يقال إنا قوم ما نفعل كذا لأن النكرة لا تزيل لبسا .

ومن ذلك قال ابن فلاح في ( المغنى ) إنما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند البصريين لثلاث تلتبس بالإشارة المقترنة بقصد النداء بالإشارة

العارية عن قصد النداء ، لا يقال ينتقض هذا بالعلم لانه تلبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء ، لانا نقول بناؤه على الضم في اعم الصور قرينة تدل على النداء وهذه القرينة منتفية في اسم الاشارة .

قال وانما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلبس لاهه بالام الابتداء فانها مفتوحة مثلها ولا يكفي الاعراب فارقا لوجود اللبس في المقصور والمبنى في حالة الوقف .

ومن ذلك لم يجمعوا حية على حى لئلا يلبس بالحى الذى هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وجمامة وجرادة فانهم اسقطوا في جمعه الهاء وكذا في ذكره قال الكسائي سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء الا في حية فانهم يقولون حية للذكر والمؤنث فيقولون ١٠ رأيت حية على حية فلا يطرحون الهاء من ذكره .

ومن ذلك اذا التقي، ساكتان وخيف من تحرك احدهما بالكسر الالباس حرك بالفتح نحو انت في خطاب المذكر واضربن ولا تضربن في خطابه لانه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث .

ومن ذلك اذا خيف من النسب الى صدر المضاف لبس حذف الصدر ١٥ ونسب الى العجز فيقال في النسب الى عبد مناف وعبد اشهل منافى واشهل لانهم لو قالوا عبدى لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة الى عبدى فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب او طرأت عليه العلمية - وبين ما ليس كذلك فان القيس ليس بشيء معروف معين يضاف اليه عبد .

٢٠

وقال الأخفش في ( الاوسط ) في النسب الى المركب المزجي وان خفت الالباس قلت رامى هر مزى .

ومن الثاني عدم لحاق اثناء في صفات المؤنث الخاصة بالاناث كخائض وطاقى ومرضع وكاعب وناهد وهى كثيرة جدا لانها لاختصاصها بالمؤنث

امن اللبس فيها بالمد كرفلم يحتاج الى فارق .  
ومن ذلك قال ابن النحاس في ( التعليقة ) انما لم يحز حكاية المضر  
والشاربه وان كانا من جملة المعارف لان كلا منهما لا يدخله ايس .

## حرف الميم

### • ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في ( شرح المفصل ) ومن فروعها انهم  
قالوا لذلك وجندل فاجتمع في الكلمة اربع متحركات متواليات لان المراد  
ذلاذل وجنادل لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف للتخفيف كان في  
حكم المنطوق به .

١٠ ومن فروعها قال ابن فلاح في ( المغنى ) افصح اللغتين للعرب في حذف  
الترخيم ان يكون المحذوف مراداف في حكم المنطوق به .

وقال ابن جنى في ( الخصائص ) باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة  
عليه كان في حكم الملفوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه  
ومن ذلك ان ترى رجلا قد سد سها نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا  
فتقول القرطاس والله اى اصاب القرطاس ، فاصاب الآن في حكم الملفوظ به ١٥  
البتة وان لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه ثابت مناب اللفظ به ،  
وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف في يده - زيدا اى اضرب زيدا فصارت  
شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به ، وكذلك قولهم للقادم من سفر خير  
مقدم اى قدمت خير مقدم ، وقولك قد مررت برجل ان زيدا وان عمرا اى  
٢٠ ان كان زيد او ان كان عمرا ، وقولك للقادم من حجه مبرورا جورا اى  
انت مبرورا جورا ، ومبرورا اى قدمت مبرورا جورا .

وكذلك قولهم ( رسم دار وقتت في طله ) اى رب رسم دار ، وكان  
روبة اذا قيل له كيف اصبحت ؟ يقول خير عافاك الله اى بخير ويحذف الباء  
لدلالة

لدلالة الحال عليها لجرى العادة والعرف بها .

وكذلك قولهم الذى ضربت زيد تريد الهاء وتحذفها لان فى الموضع دليلا عليها ، وعلى نحو من هذا يتوجه عندنا قراءة حمزة ( واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام )

ليست هذه القراءة عندنا من الابعاد والضعف على ما راه فيها .  
ابو العباس بل الامر فيها اقرب واخف والطف وذلك ان لحمزة ان يقول لا بى العباس لم اعمل الارحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت ان يكون فيه باء ثانية حتى كأتى قلت وبالارحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها ايضا فى نحو قولك بمن تمر امرء ، وعلى من تنزل انزل واذا جاز للفرزدق ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفتيه فى ١٠ الحكم له فى قوله .

وانى من قوم بهم يتقى العدا ورأب الثأى والجانب المتخوف  
اى وبهم رأب الثأى فحذف الباء فى هذا الموضع لتقدمها فى قوله بهم يتقى العدا وان كانت حالها مختلفين ألا ترى ان الباء فى قوله بهم يتقى العدا منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذى هو يتقى كقولك باسيف يضرب ١٥ زيد ، والباء فى قوله وبهم رأب الثأى مرفوعة الموضع عند قوم وعلى كل حال فهى متعلقة بمحذوف ورافعة للرأب ونظائر هذا كثيرة ، كان حذف الباء من قوله ( والارحام ) اشباهتها الباء فى ( به ) موضعا وحكما اجدر .

وقد اجازوا تبا له وويل على تقدير وويل له فحذفوها وان كانت اللام فى تبا له لاضمير فيها وهى متعلقة بنفس تبا مثلها فى هلم لك وكانت اللام ٢٠ فى وويل خبرا ومتعلقة بمحذوف فيها ضمير .

فان قلت فاذا كان المحذوف دلالة (١) عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة فى نحو قولك الذى ضربت زيد فتقول الذى ضربت نفسه زيد كما تقول الذى ضربته نفسه زيد ؟ قيل هذا عندنا غير جائز وليس

ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لامر آخر وهو أن الحذف هنا إنما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت تؤكده لانتقضت الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز فلما كان الامر كذلك تدافع الحسبان فلم يجوز أن يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق نحو اعنسس لما يلحق فيه من نقض الغرض .

ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة طليحان اي راكب الناقة والناقة يحذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة الدال عليه ولما كان المحذوف لدليل بمنزلة الملقوظ به جاء الخبر مثنى .

وقال ابن هشام في ( المغنى ) اول من شرط للحذف ان لا يكون مؤكدا لا خفش فانه منع في نحو الذي رأيت زيد أن يؤكده العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكدة مرید للطول والحذف مرید للاختصار ، وتبعه الفارسي فرد في كتاب ( الاغفال ) قول الزجاج في ( ان هذان لسا حران ) ان التقدير ان هذان لهما سحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان (١) وتبع ابا على ابو الفتح فقال في ( الخصائص ) لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض ، وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكدة كضربت ضربا لان المقصود تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك -

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مرت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحبى انفسهما وينصب بتقدير أعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ( ان محلا وان مرتحلا ) وان مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع انه مؤكدة بان ، وفيه نظر فان المؤكدة نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر .

وقال الصفا راما فرالا خفش من حذف العائد في نحو الذي رأيت

نفسه زيد لان المقتضى لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذى هو قائم زيد  
و اذا فوا من الطول فكيف يؤكدون؟ واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا  
تنا في بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت ، ولبدرا الدين بن مالك مع والده  
في المسئلة بحث اجاد فيه . انتهى ما اوردته ابن هشام في ( المغنى ) .

- و البحث الذى اشار اليه هو ما قال ابن المصنف في ( شرح الافية ) .  
وقال ابن النحاس في ( التعليقة ) اذا كان للفعل مفعولات اقيم مقام الفاعل  
المفعول المصرح لفظاً وتقديرادون المصرح لفظاً فقط . وكذلك عمل  
الفرزدق في قوله ( وما الذى اختير الرجال سماحة ) فاقام المصرح وهو الضمير المستتر  
في اختيار ونصب غير المصرح وهو الرجال ، ولا تحفل بقول من قال يجوز اقامة  
ايها شئت وذلك ان القاعدة ان المحذوف المنوى كالمفوض به وههنا حرف .  
الجر المحذوف مراد فلوظهر لم يجوز الا اقامة المصرح فكذلك اذا كان  
مراداً . انتهى .

وقال ابن دلاح في ( المغنى ) اهل الحجاز يمحذون خبر لا كبير او انما  
يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم المطلق .

## ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقديمه عليه .

كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها

- وفيه فروع الاول الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها لانها  
بمنزلة الجزء من الموصول ، الثاني الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجزء منه ، الثالث  
الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكلمة له و متممة له اشبهت الجزء  
منه ، الرابع المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه ، الخامس حرف  
الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور .

وقال ابو الحسين بن ابى الربيع في ( شرح الايضاح ) خمسة اشياء  
هى بمنزلة شيء واحد ( ١ ) الجار والمجرور كالشيء الواحد ، والمضاف والمضاف  
اليه كالشيء الواحد ، والفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والصفة والموصوف

## ما يجوز تعدده وما لا يجوز

فيه فروع الاول خبر المبتدأ وفيه خلاف ، منهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك ، ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان يريد اتصافه بذلك في حين واحد فيجوز نحو هذا حلوا مضى من ، وهذا اعسر يسرى اضبط قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصره من الشيوخ .

الثاني الحال وفيه خلاف قال في (الارتشاف) ذهب انفارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جنى الى جواز ذلك .

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا او نعتان فصاعدا فكذلك يجوز أن يكون الاسم الواحد حالا نعتا فصاعدا ، وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال قيا ما على الظرف وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذلك لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المنصوب بالفعل التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال بفاز هذا كالظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا وزيد خلقك اسرع منه امامك قال وصح هذا في الفعل التفضيل لانه قام مقام فعلين ألا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا .

الثالث المستثنى والجمهور على انه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئا واجازه قوم نحو ما اخذ احد الا زيدا درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا .

الرابع الظرف وتعدده ممتنع بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في ظرفين لا يقال مثلا قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد في يوم

يوم الجمعة ويوم السبت محال، وكذا جلست امامك خلقك لان وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا قالوا في قوله تعالى ( وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم ) لا يصح ان يكون اذ ظرنا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين .  
الخامس النعت ويجوز تعدده بلاخلاف .

- السادس عطف البيان ذكره الزمخشري في قوله تعالى ( ملك الناس )  
اله الناس ) انها عطف بيان لرب الناس، وقال ابو حيان لا نقل عن النحاة شيئا في عطف البيان هل يجوز أن يكرر المعطوف في علم (١) واحد أم لا يجوز ذلك .  
السابع البدل قال ابو حيان في البحر اما بدل البداء عند من اثبتة فيكرر فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتغال فلانص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ١٠ ما يدل على ان البدل لا يتكرر .

## مراجعة الاصول

- فيها مباحث ( الاول ) فيما يراجع من الاصول مما لا يراجع قال ابن جنى اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين احدها اذا احتيج اليه جاز أن يراجع والآخر مالا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله ١٥  
فالاول منه كالصرف الذي يفارق الاسم اشابهته الفعل من وجهين فتي احتجت الى صرفه جاز أن تراجعته فتصرفه ، ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله .

لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الالهن مطلب

- وبقية الباب، ومنه اظهار التضعيف كاحتجت عينه وضرب البلد وال ٢  
السقاء وقوله ( الحمد لله على الاجل ) وبقية الباب، ومنه قوله ( سماء الآله فوق سبع سمائيا ) ومنه قوله ( اهبى التراب فوقه اهبيا ) وهو كثير .  
والثاني وهو مالا يراجع من الاصول عند الضرورة وذلك كاثلاثي المعتل المين نحو قام وباع وخاف وهاب وطال فهذا لا يراجع اصله ابدالا ترى (١) كذا .

انه لم يأت عنهم في ثرو ولا نظم شيء منه مصححا نحو قوم ولا بيع ولا خوف وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع فاما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم هيؤ الرجل من الهيئة فوجهه انه خرج مخرج المبالغة فالحق بباب قولهم قضا الرجل اذا جاد قضاؤه ورمو اذا جاد رمية فكما بنى فعل ملامه ياء كذلك خرج هذا على اصله في فعل مماعينه ياء وعلتها جميعا ان هذا بناء لا يتصرف لمضارعه لما فيه من المبالغة لباب التعجب ونعم وبئس فلما لم يتصرف احتملوا فيه نروجه في هذا الموضع مخالفا للباب ألا تراهم انما تحموا ان يبنوا فعل مماعينه ياء محافة انتقاهم من الاثقل الى ما هو اقل منه لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعت ابوع ويبيع وبوعا وبوعوا وبوعى ونحو ذلك من تصاريقه، وكذلك لو جاء فعل ممالا منه ياء متصرفا للزم ان يقولوا رموت ارمو ويرمو ان وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوا وهى اقل من الياء، فاما قولهم رمو الرجل فانه لا يتصرف فلا يفارق موضعه هذا كما لا يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه لمجوده عليه وامنهم تعديه الى غيره، كذلك احتمل هيؤ الرجل ولم يعمل لانه لا يتصرف لمضارعه بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم وبئس واوصرف للزم اعلاله وان يقال هاء يهوء فلما لم يتصرف لحق بصحة الاسماء فكما صح نحو القود والحوكة واصيد والغيب كذلك صح هيؤ الرجل فاعرفه كما صح ما اطواه وابيعه ونحو ذلك.

وما لا يراجع باب افتعل اذا كانت فاؤه صاد او ضادا او طاء او ظاء فان تاءه تقلب طاء نحو اضطرب واضطرب واطرد واطلم وكذلك اذا كانت دالا او ذا لا او زا يا فان تاءه تبدل دال انحواد ليج واد كر وازدان ولا يجوز نروج هذه التاء على اصلها ولم يأت ذلك في نظم ولا نثر، فاما ما حكاه خلف من قول بعضهم التقطت النوى واستقطته واضتقطته فقد يجوز ان تكون الضاد بدلا من اللام في انتقطته فيترك ابدال التاء طاء مع الضاد ليكون ايد انا بانها بدل من اللام او السين فتصح التاء مع الضاد كما صححت مع ما الضاد بدل منه، ونظير

ونظير ذلك قول الشاعر .

بارب اباذ من العفر صدع      تقبض الذئب اليه واجتمع  
لما رأى ان لا دعه ولا شبع      مال الى اوطاة حقف فالطجع  
فابدل لام الطجع من الضاد وأقر الطاء بحالها مع اللام ليكون  
ذلك دليلا على انها بدل من الضاد. وهذا كصحة عور لانه في معنى ما يجب .  
صحته وهو عور .

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة، ومن  
تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة، فاما قراءة ابي عمر وفي ترك الهمزة (يا صالح  
ايتنا) بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليه ان يقول يا غلام او جل والفرق  
بينهما ان صحة الياء في صالح ايتنا بعد الضمة له نظير وهو قولهم قيل وبيع فحمل  
المنفصل على المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز  
قيا سا عليها يا غلام او جل .

فان قلت فان الضمة في نحو قيل وبيع لم تصح لانها اشبهت ضم للكسرة  
والكسرة في يا غلام او جل كسرة صحيحة (١) فهذا فرق .

قيل الضمة في حاء يا صالح ضمة بناء فاشبهت ضمة قيل من حيث كانت  
بناء وليس لقولك يا غلام او جل شبهه فيحمل عليه لا كسرة صريحة ولا كسرة  
مشوبة فاما تفاوت ما بين الحركتين في كون احدهما ضمة صريحة والاخرى  
ضمة غير صريحة فامر تغتفر العرب ما هو اعلى واظهر منه وذلك انهم قد  
اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين  
سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تساخروا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان  
تساخروهما بخلاف الحركتين وحدهما في يا صالح ايتنا وقيل وبيع اجدر بالجواز .  
فان قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلواذ واخر واط  
قيل الساكنة هنا لما ادغمت في المتحركة فبنا اللسان عنها جميعا نبوة  
واحدة جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول وعلى

ان بعضهم قد قال اجليو اذا فاعل مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف ولم يبدل  
الواو بعدها لكان الياء اذ كانت هذه الياء غير لازمة فيجرب ذلك في الصحة  
مجربى ديوان فيها، ومن قال ثيرة وطيبال فقياس قوله هنا ان يقول اجليا ذا  
في قلبها جميعا اذ كانا قد جريا مجربى الواو الواحدة المتحركة .

٥ فان قيل فالحركات قبل الالفين في سالم وقادم كلتا هما فتحة وانما  
شبيت احدهما بشيء من الكسرة وليست كذلك الحركتان في حاء يا صالح  
وقاف قيل من حيث كانت الحركة في حاء يا صالح ضمة البتة وحركة قاف  
قيل كسرة مشوبة بالضم فقد ترى الاصلين هنا مختلفين وهما هناك اعنى في سالم  
وقادم متفقان .

١٠ قيل كيف تصرفت الحال فالضمة في قيل مشوبة غير مخرصة كما ان  
الفتحة في سالم مشوبة غير مخرصة ، نعم واو تطعمت الحركة في قاف قيل اوجدت  
حصه الضم فيها اكثر من حصه الكسر ، وادون احوالها ان تكون في الذوق  
مثلا ثم من بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الالفين في سالم وقادم لاختلاف  
الحركتين قبلها الناشئة عنها وليست الياء في قيل كذلك بل هي ياء مخرصة  
وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخرصة ، وسبب ذلك ان الياء الساكنة  
١٥ سائغ غير مستحيل فيها ان تصح بعد الضمة المخرصة فضلا عن الكسرة المشوبة  
بالضم ألا تراك لا يتعذر عليك صحة الياء وان اخلصت قبلها الضمة في نحو ميسر  
في اسم الفاعل من اليسر او تجشمت اخرجه على الصحة وكذلك لو تجشمت  
تصحيح واو وزان قبل القلب وانما في ذلك تجشم الكلفة في اخراج الحرفين  
٢٠ مصححين غير معينين فاما الالف فحديث غير هذا ألا ترى انه ليس في الطوق  
ولامن تحت القدرة صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هي تابعة للفتحة  
قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت بعدها وان شبيت الفتحة بالكسرة نحى بالالف  
نحو الياء نحو سالم وعالم وان شبيت بالضمة نحى بالالف نحو الواو في الصلوة  
والزكوة وهي الف التفخيم فقد بان لك بذلك فرق بين الالف وبين الياء والواو  
فهذا

فهذا طرف من القول على ما يراجع من الاصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع  
فاعرفه وتنبه لامثاله فانها كثيرة . انتهى .

## المبحث الثاني

في مراعاتهم الاصول تارة واهلهم اياها اخرى

عقده ابن جنى بابا بعد الباب الذى تقدم قال فمن الاول قولهم صنعت  
الخاتم وحكت الثوب ونحو ذلك وذلك ان فعلت ههنا عديت فلولا ان اصل  
هذا فعلت بفتح العين لما جاز ان تعمل فعلت ومن ذلك قوله .

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح

ألا ترى ان اول البيت مبنى على اطراح ذكر الفاعل وان آخره قد  
عوود فيه الحد يث عن الفاعل فان تقديره فيما بعد اي بكه مختبط فدل قوله ليبك  
على ما اراده من قوله اي بكه . ونحوه قوله تعالى ( ان الانسان خلق هلو عا ) ( وخلق  
الانسان ضعيفا ) مع قوله تعالى ( اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الانسان من  
علق ) وقوله ( خلق الانسان علمه البيان ) وامثاله كثيرة ، ونحو من البيت قوله  
تعالى ( في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال  
رجال ) اى ليسبح له فيها رجال .

١٥

ومن الاصول المراعاة قولهم مررت برجل ضارب زيد وعمرا ،  
وليس زيد بقائم ولا قاعد او ( انا ممجوك وأهلك ) واذا جاز أن تراعى  
الافروغ نحو قوله .

بد الى انى است مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقوله

٢٠

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الابين غرابها

كانت مراجعة الاصول اولى واجدر .

ومن ضد ذلك هذان ضاربك ألا ترى انك لو اعتددت بالنون المحذوفة

لكنت كما نك قد جمعت بين الزيادتين المتعقبتين في آخر الاسم وعلى هذا القبيل

أكثر الكلام ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه وهو شاهد لقوة اعمال الثانى من الفعلين لقربه وغلبته على اعمال الاول لبعده .

ومن ذلك قوله ( وما كل من وافى مبنى انا عارف ) فى من نوب او اطلق مع رفع كل ، ووجه ذلك انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء .  
 يعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التنوين فى عارف ومدة الاطلاق فى عارفينى اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة ألا ترى انك لو جمعت بينهما قللت عارفنه او عارفوه لم يجز شئ من ذينك وانما هذا المعاملة الحاضر واطراح حكم الغائب فاعرفه وقسه فانه باب واسع .

## المبحث الثالث فى مراجعة الاصل

### الاقرب دون الابد

١٠

قال ابن جنى هذا موضع بحث قلما وقع تفصيله وهو معنى يجب ان ينبه عليه ويحرر القول فيه . من ذلك قولهم فى ضمة الذال من قولك ما رأيتك منذ اليوم انهم يقولون فى ذلك انهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسر وها لكنهم ضموها لان اصلها الضم فى منذ ، كذا العمرى لكن الابد الاصل الاقرب ألا ترى ان اول حال هذه الذال ان تكون ساكنة وانها انما ضمت لالتقاء الساكنين اتباعا لضمة الميم فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول فاما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها الاول المقدر ، ويدل على ان حركتها انما هى لالتقاء الساكنين انه لما زال التقاء وهما سكنت الذال فى منذ وهذا واضح فضمة الذال اذن من قولهم منذ اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب الذى هو منذ دون الابد المقدر الذى هو سكون الذال فى منذ قبل ان تحرك ، ولا يستنكر الا اعتداد بما لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شئ كان فى حكم المفوظ به وان لم يخرج على السنتهم استعباله ألا ترى الى قول سيبويه فى سرد انه انما ظهر تضعيفه لانه ملحق بما لم يجز وقد علمنا ان اللاحق انما هو صناعة لفظية

- ومع هذا فلم يظهر ذاك الذى قدره ملحقا هذا به فلولا ان ما يقوم الدليل عليه لم يظهر الى النطق بمنزلة الملقوظ به لما الحقوا سر دد او سوددا بما لم يفودوا به .
- ومن ذلك قولهم بعث و قالت فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون الابد لان اصلها فعل بفتح الين بيع وقول ثم نقلا من فعل الى فعل وفعل ثم قلت الواو والياء فى فعلت الفا فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة الفا ولا م الفعل فحذفت العين لالتقاءهما فصار التقدير قلت وبعث فهذه مراجعة اصل الا انه ذلك الاصل الاقرب لا الابد ألا ترى ان اول احوال هذه العين فى صيغة المثال انما هو فتحة العين التى ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح .
- ومن ذلك قولهم فى مطايا وعطايا انها لما اصارتهما الصنعة الى مطاء وعطاء ابدوا الهمزة على اصل ما فى الواحد وهو الياء فى مطية وعطية ،
- ولعمري ان لا ميهما ياء ان الا انك تعلم ان اصل هاتين اليائين واو ان لانهما فى الاصل مطيوة وعطيوة لانهما من مطوت وعطوت فأصل الياء فيهما الواو ولوحظ ما فيهما من الياء دون الاصل الذى هو الواو اورد جوعا الى اظاھر الاقرب اليك دون الاول الابد عنك ، ففى هذا تقوية لاعمال الثانى من الفعلين لانه الاقرب وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا اظاھر التضعيف لان هذا
- هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراءه اصل هذا ادنى اليك منه كما كان فيما تقدم فاعرف الفرق بين ما هو مردود الى اول دون ما هو اسبق رتبة منه وبين ما يرد الى اول ليست وراءه رتبة متقدمة له .

## المبحث الرابع فى مراجعة

### اصل واستثناف فرع

- قال ابن حنى اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به اصلا .
- ومن ذلك الالفات غير المنقلبة الواقعة اطرافا للاحاق اول التانيث

اولغيرها من الصيغة لاغير فالتى اللاحق كالف ارطى فيمن قال مأروط وحنطى ودلنطى والتى للتأنيث كالف سكرى وغضبى وجمادى والتى للصيغة لاغير كالف ضبغطرى وقبعثرى وزبعرى فتى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات للتثنية او الجمع قلبتها ياء فقلت ارطيان وحنطيان وكذا الباقي فهذه الياء فرع  
 ٥ مرتجل وليست مراجعا بها اصل لانه ليس واحدة منها منقلبة اصلا لاعنى ياء ولاغيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف مغزى ومدعى لان هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واو فى غزوت ودعوت واصلها مغزو ومدعو فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياء فصارت مغزى ومدعى ثم قلبت الياء الفاصلة مغزى ومدعى فلما احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب وهو الياء فصارتا ياء فى مغزيان ومدعيان .

وقد يكون الحرف منقلبا فتضطر الى قلبه فلا ترده الى اصله الذى كان منقلبا عنه وذلك كقولك فى حمراء حمراوى وحمراوات فتقلب الهمزة واوا وان كانت منقلبة عن الف ، وكذلك اذا نسبت الى شقاوة فقلت شقاوى فهذه الواو فى شقاوى بدل من همزة مقدرة كأَنَّك لما حذف الهاء فصارت الواو طرفا ابدلتها همزة فصارت فى التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة واوا  
 ١٥ فصارت شقاوى فالواو اذن فى شقاوى غير الواو فى شقاوة ، ولهذا نظائر فى العربية كثيرة .

ومنها قولهم فى الاضافة الى عدوة عدوى وذلك انك لما حذفت الهاء حذفت لها واو فعولة كما حذف لحدف تاء حنيفة ياءها فصارت فى التقدير الى  
 ٢٠ عدو فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت الى عدفجرت فى ذلك مجرى عم فابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء انا فصارت الى عدى كهدى فابدلت من الالف واو الوقوع يأتى الاضافة بعدها فصارت عدوى كهوى فالواو فى عدوى ليست بالواو فى عدوة انما هى بدل من الف بدل من ياء بدل من الواو الثانية فى عدوة فاعرفه .

وفي (البيسط) قيل ان تعريف الفاظ التأكيد اجمع واجمعون وجمعاء وجمع بالاضافة المقدرة كسائر اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر الاصل قال ( ان الخليط باك اجمعه ) فاجمعه تأكيد للضمير في باك .

## مرعاة الصورة

قال ابن هشام في ( تذكرته ) هذا باب ما فملوه مراعاة للصورة . هـ  
من ذلك الذين خصوه بالعقل لانه على صورة ما يختص بالعقل وهو الزيدون والعمر ون والاففرده الذي وهو غير مختص بالعقل قاله ابن عصفور في ( شرح المقرب ) .

ومن ذلك ذو الموصولة اعربها بعضهم تشبيهاً بذى التى بمعنى صاحب لتعاقبها فى اللفظ وان كانت الموصولة فيها مقتضيا للبناء وهو الافتقار ١٠  
للتأصل ٠ (١)

## معنى النفي مبنى على معنى الايجاب مالهم يحدث امر من خارج

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس فى (التعليقة) وبني عليها ان لما نفى الماضى القريب من الحال لانها نفى قد فعل، وقد فعل انما هو للماضى امقرب من الحال ١٥  
وانه يجوز حذف الفعل مع لم دون لم وذلك لان لما نفى قد فعل وقد يجوز حذف الفعل معها كقواه (وكأن قد) وتقديره وكأنه قدزات بفاز ايضا حذف الفعل مع لاجملا للنفي على الاثبات ، واما لم فانما هى نفى فعل وفعل لايجوز حذفها لانه حينئذ يكون سكوتا وعدم كلام لا حذفاً فلما لم يحذف الفعل فى ايجابه لم يحذف فى نفيه .

٢٠

## حرف النون

النادر لا حكم له

قال الاندلسى فى ( شرح المفصل ) يعنون انه لا يفرد بحكم يصير به

(٠) كذا فى الاصلين .

اصلا بل ينبغي ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريرها واحتراسا من نقضها، قال وما من علم الا وقد شدت منه جزئيات مشككة فترد الى القواعد الكلية والضوابط الجمالية .

## نقض الغرض

٥ قال ابن جنى (١) حذف خبر كان ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال .

فان قلت خبر كان يتجاذبه شيثان (٢) احدهما خبر المبتدأ لانه اصله والثاني المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه .

١٠ قيل الا انه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت به من اجله وكان نحوا من ادغام المالحق وحذف المؤكد .

٥ قال ابن جنى لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقي القسم لان الغرض انما هو تأكيد المقسم عليه بانقسم فبحال ان يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه نقض الغرض كما لا يجوز ان يؤتى باجمعين من غير تقدم المؤكد .

قال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف وابعده قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف او التخصيص واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود .

٢ قال وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لا يحذف واحد منهما لان حذف احدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه (٣) لأنها كالشيء الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الاصل في هاء السكت ان تكون ساكنة لأنها اما زيدت لاجل الوقف والوقف لا يكون الاعلى ساكن

(١) ي « ابن اياز » (٢) ي « شبهان » (٣) ي « اعترضوه » .

ومنه سمي وقفاً لانه وقوف عن الحركة فتحريكه يناقض الغرض الذي جيء بها لأجله .

## النهى والنفى من واحد واحد

- ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في ( كتاب كل ) قال فاذا قلت لا تضرب كل رجل او كل الرجال فالنهى عن المجموع لاعن كل واحد الا ان تكون قرينة تقتضى النهى عن كل فرد .

## النون تشابه حروف المد واللين

### من ستة عشر وجهاً

- الاول ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع في الاسماء الثناة والمجموعة .
- ١٠ الثانى انها تكون ضميراً للمجمع المؤنث كما تكون الواو ضميراً للمجمع المذكور .

الثالث ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والياء والالف .

- الرابع ان الاسمين اذا ركبا وهى في آخر الاسم الاول فانها قد تسكن نحو د ستنبويه وباذ نجاة كما تسكن الياء في معدى كرب .

الخامس انها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قواه ( ولاك اسقى ان كان مأوك ذا فضل ) كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين .

- السادس ان النون قد تحذف اعتباراً طاعينا ولا مافى منذ وادن في قواه ( دن لدشولا ) كما تحذف الواو وعينا ولا مافى ثبة في احد القولين وفي اخ .
- ٢٠ السابع انها تحذف للطول في قوله ( أبني كليب ان عمى اللذا ) كما تحذف الياء للطول في قولهم اشهباب يريدون اشهبابا .

الثامن ان الالف تبدل منها في الوقف نحو رأيت زيدا واضربا .

التاسع ان فيها غنة كما ان في الالف واختيها مدا

العاشر انها تكون علامة للجمع لاضمير كما تكون الالف والنون علامة في قوله ( يعصرن السليط اقربه ) وقوله ( يلو مونني في اشتراء النخيل قومي ) وقوله ( التقتا حلقتا البطان ) .

( الحادى عشر ) انها من حروف الزيادة كما ان حروف المدوالين من حروف الزيادة .

( الثانى عشر ) انها تدغم في الواو والياء في قولك زيد وعمر و، وزيد يضرب .

( الثالث عشر ) مصاحبها حروف المدوالين وحركات الاعراب في قولك زيد ان وزيدون وزيدين وزيد وحذفها بحذف حركات الاعراب في الوقف في قولك زيد .

( الرابع عشر ) تعاقبها في المحل الواحد نحو جرفش وجرافش .  
( الخامس عشر ) حذفها في المحل الواحد الذى تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عر تن وعر تن وعلا بط وعلا بط .  
( السادس عشر ) حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك وذلك نحو بلعنبر وبلحراث كما قالوا لا ادر ، ذكر ذلك ابن الدهان في ( الغرة ) قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع .

## حرف الواو

الواسطة

٢٠ قيل بها في ابواب ، الاول باب المعرب والمبنى فليل ان بينهما واسطة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء .

( احدها ) الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لامعربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبة مبنى الاصل واختاره ابن عصفور وابو حيان ، واختار ابن مالك انها مبنية ، واختار ابن خشرى انها معربة .

الثانى

( الثاني ) المتأدى المفرد نحو يا زيد، ذهب قوم الى انه واسطة بين

المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في ( شرح المفصل ) والصحيح انه مبني .

( اثالث ) المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا في كسرة

فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك

لا تختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة في الاسم .

لوقوع الياء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظير ذلك

حركة انتقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم

لا تعمل الكسرة ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند

زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا وكالفتحة في نحو لم يضربا في كونها

عارضة للواو والالف .

١٠

وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكيمين وليست

اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهي

فيه واما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من اسباب البناء .

وقال ابن جنى في ( الخصائص ) باب في الحكم يقف بين الحكيمين، هذا

فصل موجود في العربية لفظا وقد اعطته مقادا عليه وقياسا وذلك نحو كسرة

ما قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بناء اما

كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهي فيه وليس

بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة، واما كونها

غير بناء فلان الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في آخره ببناء ألا ترى ان

غلامي في التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلالمهم وغلالمنا .

٢٠

فان قلت فما هذه الكسرة في نحو غلامي؟ قلت هي من جنس الكسرة في

الرفع والنصب اكره الحرف عليها فلزمتم في الحالات وليست اعرابا الا ان

لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد من صنو غير كسرة الصاد

في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا .

وقال أبو البقاء في ( الباب ) ليس في الكلام كلمة لامعربة ولا مبنية عند المحققين لأن حد المعرب ضد حد المبنى وليس بين الضدين هنا واسطة ، وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبنى إذ لا علة فيه توجب البناء ، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الأعراب فيه مع صحة حرف أعرابه وسموه خصيا ، والذي ذهبوا إليه فاسد لأنه معرب عند قوم ومبنى عند آخرين على أن تسميتهم إياه خصيا خطأ لأن الخصى ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خنثى مشكلا .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في ( التعليقة ) اختلف في المضاف إلى ياء المتكلم فقيل مبنى وكسرتة كسرة بناء لأنه لا يحدتها عامل الجر وعلته بنائه شبهه بالحر وف لخر وجه عن كل مضاف ( لأن كل مضاف - ١ ) لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه ونحروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحر وف إذ لا نظير لها من الأسماء ، وقيل معرب لعدم علة البناء ولأن الإضافة إلى المبنى لا توجب بناء المضاف ولا تجوز إلا في الظرف وفيما جرى مجراه كمثل وغير فوجب أن يكون معربا ، وقيل لا معرب ولا مبنى لأن الأعراب غير موجود والبناء لاعلة له فوجب أن يحكم بعدمها ، ويكون الاسم منزلة بين منزلتين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه الف ولا م فإنه لا منصرف لأن الصرف التنوين ولا تنوين ، ولا غير منصرف لأنه لا يشبه الفعل والجواب أن هذا لا نظير له وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لأن الصرف التنوين وغير المنصرف أشبه الفعل فليس متقابليين بخلاف الأعراب والبناء لأن الاسم إما معرب وهو المتمكن وإما غير متمكن وهو المبنى فهما قسيما لا نبات والنفي ولا واسطة بينهما . انتهى .

( الرابع ) قال ابن الدهان في ( الغرة ) الكلام على ضربين معرب ومبنى وعند الرمانى وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبنى وهو سحر المعدول لأنه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شيء يوجب البناء وادعى قوم ذلك في غلامى وهذا خطأ عند الأكثرين لأنه يؤدى هذا القول إلى أن عصا كذا لك .

(الخامس) قال ابو حيان في (الارتشاف) زعم قوم منهم الكسائي ان امس ليس مبنيًا ولا معربًا بل هو محكي من فعل الامر من الامساء فاذا قلت جئت امس فعناه اليوم الذي كنت تقول فيه امس.

## الباب الثاني

### باب المنصرف وغير المنصرف

٥ قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالمنصرف ولا بعدمه قال ابن جني في انباب المشار اليه ومن ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلارك وصاحب الرجل فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرف ولا غير منصرف وذلك انها ليست بمنونة فتكون منصرف ولا بما يجوز للتنوين حلوله للصرف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منه اماراة لكونه غير منصرف كاحمد وعمر .

١٠ وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شيء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة من حيث كانت هذه الاسماء ليس مما ينون مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها اماراة لترك صرفها .

وقال (صاحب البسيط) من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرها منع الجر والتنوين لفظا ١٥ او تقديرًا فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا رجلا ن اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية رجل منصرف لعدم العلتين ، واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة ٢٠ تخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصفة ولا غير منصفة ، وقال ابو علي ما دخله اللام او الاضافة من باب ما لا ينصرف لا اقول فيه بصرف ولا بعد . ولا اقول انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل وليس اللام او الاضافة بسالبة اياه شبه الفعل ولا

اقول انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانها مانع من التنوين .

وقال الكزولى واما اقسام الاسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة اضرب منصرف وغير منصرف وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو اربعة المضاف وما عرف باللام والثنية والجمع ، لا يقال منصرفه اذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرف اذ ليس فيها علامة تمنع من الصرف .  
وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان القسمة الى المنصرف وغيره حاصرة وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفى الحصر .

## الباب الثالث

### باب العلم

١٠

منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم ثاثل لا منقول ولا مرتجل وهو الذى علميته بالغلبة ذكره ابو حيان .

وقال فى ( البسيط ) العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة اقوال .

احدها انه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً .

والثانى انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل فى مسمى ١٥

ثم نقل منه وليس وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً

والثالث انه ليس منقولاً على الاطلاق ولا مرتجلاً على الاطلاق بل

هو مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ومشابه للمرتجل لا اختصاصه

بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه .

## الباب الرابع

٢٠

### باب الظاهر والمضمّر

قال الاندلسى فى ( شرح المفصل ) قال ابن درستويه ايا متوسط

بين الظاهر والمضمّر كاسم الاشارة ولذلك البس امره لكونه اخذ شبيها من هذا

وشبيها من هذا .

وقال

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قال ابن درستويه ايا اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف والهاء والياء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى ابي الحسن الا خفش الا انه اشكل عليه امر ايا فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمر، والجمهور على انها اسم مضمر، وذهب الزجاج الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضمرات .

وقال ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسم الاشارة من الاسماء الظاهرة وهو القياس اذ لا تفتقر الى تقدم ظاهر فتكون كناية عنه ولانه غلب عليه احكام الاسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثين الاسماء الظاهرة والمضمرة لان له شبا بالظاهرة وشبا بالمضمرة فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة .

وقال الاندلسي بعض النحاة يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهري ومضمر وبينهما وهو المبهم .

## الباب الخامس

باب الوقف والوصل قال ابن جني ومن ذلك قوله ( له زجل كأنه صوت حاد ) فحذف الواو من كأنه لاعلى حد الوقف ولاعلى حد الوصل اما الوقف فيقضى بالسكون كأنه واما الوصل فيقضى بالمطل وتمكن الواو كأنه فوقوا كأنه منزلة بين الوصل والوقف، وكذلك قوله .

يا مرحبا ببحار ناجية اذا اتى قربته للسانية

فتبأت الهاء في مرحبا ليس على حد الوقف ولاعلى حد الوصل اما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة يا مرحبا ه واما الوصل فيؤذن بحذفها اصلا يا مرحبا ببحار ناجية فتبأتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزتين . وكذلك قوله ( بيازل وجناء او عيمل ) فاتبأت الياء مع التضعيف طريق وذلك ان التثنية من اماراة

الوقوف والياء من اماراة الاطلاق فهو منزلة بين المنزلتين .

## الباب السادس

باب حروف الجر قال ابن هشام في ( المعنى ) التحقيق في اللام المقوية نحو ( مصدقا لمامعهم ) ( فعال لما يريد ) ( ان كنتم للرؤيا تعبرون ) انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزلته منزلة التقاصر ولا معدية محضة لا طراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين .

## فصل

قال ابن اياز جعل ابن معط للنادى مرتبتين البعد والقرب فياو ياوهيا للاول وأى والهمزة للثاني ، وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدى وقربى ووسطى بينهما فللاولى ايا وهيا وللثانية الهمزة وللثالثة اى وجعل يا مستعملة في الجميع . انتهى .

ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى وقصوى فللاولى ذا وتى وللثانية ذاك وتيك بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل له .... مرتبتين فقط .

## ١٥ ورود الشيء مع نظيره موردا مع نقيضه

قال ابن جنى وذلك اضرب منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة ورجل همزة لمزة وامرأة همزة لمزة ورجل ضرورة وفروقة وامرأة ضرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة وامرأة كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بماهى فيه وانما لحقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف بماهى فيه قد بلغ الغاية والنهاية فيجعل تأنيث الصفة اماراة لما يريد من تأنيث الغاية والمباغة ، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكرا ام مؤنثا ، يدل على ذلك ان الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة انما لحقت لان المرأة مؤنثة لوجب ان

تحذف

تُحذف في المذكر فيقال رجل فُروق كما ان التاء في قائمة وظريفة لما لحقت للتأنيث  
الموصوف حذف مع تذكره في نحو رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح  
ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مؤنث  
ايضا تصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتونوا واجتوروا ايذا بان ذلك  
في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احوال واصيد وتعاونوا وتجاوزوا، وكما  
كررت الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزالة وانصلصلة والصر صرة وهو باب  
واسع

ومنها اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المذكورة وذلك نحو رجل  
خصم وامرأة خصم ورجل عدل وامرأة عدل ورجل ضيف وامرأة ضيف  
ورجل رضا وامرأة رضا وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضا وعدل ١٠  
وقوم رضا وعدل قال زهير .

متى يشتجر قوم يقل سر واتهم هم بيننا فهم رضا وهم عدل  
وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها من قبل  
المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مباينة كما تقول  
استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبيل ولم يترك لأحد نصيبا في الكرم ١٥  
والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيد او قد  
ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله .

الا أصبحت اسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضنين من البخل

فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطبن من الخير وهي مخلوقة  
من البخل وهذا اوفق معنى من ان تحمله على القلب وانه يريد به والبخل من ٢٠  
الضنين لان فيه من الاعظام والمالعة ما ليس في القلب ، ومنه قوله ( وهن من  
الاخلاف قبلك والمطل ) وقوله ( وهن من الاخلاف والولعان ) وافوى التأويلين  
في قولها ( فانما هي اقبال وادبار ) ان تكون من هذا اى كما انها خلقت من  
الاقبال والادبار لاعلى ان يكون من باب حذف المضاف اى ذات اقبال وذات

ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى ( خلق الانسان من عجل ) وذلك لكثرة فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون اراد خلق العجل من الانسان لأنه امر قد اطرده واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر في المعنى، وكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله ان العجل هنا الطين، ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير أنه في هذا الموضع لا يراد به الانفس العجلة .  
والسرعة ولهذا قال عقبه ( سأريكم آياتي فلا تستعجلون ) ونظيره قوله تعالى ( وخلق الانسان عجولا ) ( وخلق الانسان ضعيفا ) لان العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة فلها كان الغرض من قولهم رجل عدل وامرأة عدل انما هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير اشارة للمصدر المذكور ( ) .

١٠ فان قلت فان نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثا نحو الزيارة والعيادة والضؤولة والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة والبساطة وهو كثير جدا فاذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما هو في معناه ومجول بالتأويل عليه احجى بتأنيثه .

١٥ قيل الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من الفرع اضعفه وذلك ان الزيارة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدرا وانما هي متأولة عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن ان يظن بها انها صفة حقيقة كصعبة من صعب وندبة من ندب وفخمة من فخم ورطبة من رطب فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والخلافة .  
٢٠ فالاصول لقوتها يتصرف فيها والفروع اضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لاصولها .

فان قلت فقد قالوا رجل عدل وامرأة عدلة وفرس طوعة القياد

وقال امية

والحية الختفة الرقشاء انرجها من يمتها آمنت الله والكلم  
 قيل هذا انما خرج على صورة الصفة لانهم لم يؤثروا ان يبعدوا كل  
 البعد عن اصل الوصف الذي بابه ان يقع الفرق فيه بين مذكروه ومؤثته بفحري  
 هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها للباقة لها والتنبيه عليها مجرى انراج بعض  
 المعتل على اصله نحو استحوذ ومجرى اعمال صفته (١) وعده وان كان قد نقل الى  
 فملت لما كان اصله فعلمت وعلى ذلك انت بعضهم فقال خصمة وضيقة وجمع فقال .  
 يا عين هلا بكيت اربد اذ قمنا وقام الخصوم في كبد  
 وعليه قول الآخر .

١٠ اذا نزل الاضياف كان عزورا (٢) على الحى حتى تستقل مراجله  
 الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وايس كقوله ( واسيا فنا  
 يقطرون من نجدة دما ) في ان المراد بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه  
 اذا قرى الاضياف وهم قليل بمراجل الحى اجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان  
 الكثيرون .

١٥ فان قيل فلم انت المصدر اصلا وما الذى سوغ التانيث فيه مع معنى  
 العموم والجنس وكلاهما الى التذكير حتى احتجت الى الاعتذار له بقولك انه  
 اصل وان الاصول تحتل ما لا تحتمله الفروع ؟

قيل علة جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ان  
 المصدر اجناس للمعاني كما ان غيرها اجناس للاعيان نحو رجل وفرس ودار  
 وبستان فكما ان اسماء الاجناس الاعيان قد تأتى مؤنثة الالفاظ والاحقية ٢٠  
 تانيث في معناها نحو غرفة ومشرقة وعلية ومروحة ومقرعة كذلك جاءت  
 ايضا اجناس المعاني مؤنثة بعضها لفظا لا معنى وذلك نحو المحمدة والموجدة  
 والرشاقة ونحوها، نعم واذا جاز تانيث المصدر وهو على مصدرية غير موصوف

(١) لعله « صنته » - ح (٢) في اللسان وغيره « عزورا » وهما بمعنى - ح .

به لم يكن تأنيته وجمعه وقد جرى وصفا وحل المحل الذي من عادته ان يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه وواحد وجماعته قبيحا ولا مستكرها اعنى ضيفة وخصمة واضيافا وخصوصا وان كان التذكير والافراد اقوى في اللغة واعلى في الصنعة قال تعالى ( وهل اتاك نبأ الخصم اذ سوروا المحراب ) وانما كان التذكير والافراد اقوى من قبل انك لما وصفت بالمصدر اردت المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكما له ان تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في اول احواله ألا ترى انك اذا اشت وجمعت سلكت به مسلك الصفة الحقيقية التي لامعنى لمبالغة فيها نحو قائمة ومنطقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض او كالتنقض له فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثا او مجموعا .

ومما جاء من المصادر مجموعا ومعملا ايضا قولهم ( دوا عيذر قوب اخاه يثرب ) و منه عندى قولهم - تركته بملاحس البقر اولادها - فالملاحس جمع ملحس ولا يخلو أن يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز أن يكون هنا مكانا لانه قد عمل في الاولاد فنصبها والمكان لا يعمل في المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه ، واذا كان الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا قد راو كما انه قال تركته بمكان ملاحس البقر اولادها كما ان قوله .

وداهى الافى ازار وعاقبة مغارا بن همام على حى خثعما

محذوف المضاف اى وقت اعارة ابن همام على حى خثعما ألا تراه قد عساه الى قوله على حى خثعما فلا حس البقر اذن مصدر مجموع يعمل في المفعول به كما ان دوا عيذر قوب اخاه يثرب كذلك وهو غريب ، وكان ابو على يورد دوا عيذر قوب اخاه مورد الطريف المتعجب منه ، فاما قوله

كهم جربوه ما زادت تجارهم ابا قدامة الا المجده والمنعما

فقد يجوز أن يكون من هذا وقد يجوز أن يكون ابا قدامة منصوبا بزادت اى فازادت ابا قدامة تجارهم اياه الا المجده ، والوجه ان تنصبه بتجارهم لانها

لأنها العامل الاقرب ولأنه لو اراد اعمال الاول لكان حري ان يعمل  
الثانى ايضا فيقول فما زادت تجارتهم اياه ابا قدامة الا كذا كما تقول ضربت  
فاوجعته زيدا ويضعف ضربت فاوجعت زيدا على اعمال الاول وذلك انك  
اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثانى ايضا لقربه لانه لا يكون  
الأبعد اقوى حالا من الاقرب، فان قلت أكتفى بمفعول العامل الاول من  
مفعول العامل الثانى، قيل لك واذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتفاؤك باعمال  
الثانى الاقرب اولى من اكتفاؤك باعمال الاول الابدع وليس لك فى هذا مالك  
فى الفاعل لانك تقول لا اضمر على غير تقدم ذكر الاستكرها فتعمل الاول  
فقول قام وقعد اخواك فاما المفعول فمه بد فلا ينبغي ان يتباعد بالعمل اليه  
ويترك ما هو اقرب الى المفعول فيه منه .

١٠

ومن ذلك درس وساع، الذكر والانثى فيه سواء وفرس جواد وناقة  
ضامر وجل ضامر وناقة بازل وجل بازل وهو لباب قومه وهى لباب قومها  
وهم لباب قومهم قال جرير .

تدرى فوق متنيها قرونا

على بشر وآنسة لباب

وقال ذو الرمة

١٥ سبجلا ابا شرخين احيا بنا ته مقاليتها فى اللباب الحباثس

فاما ناقة هيجان ونوق هيجان ودرع دلاص وادرع دلاص فليس  
من هذا الباب بل فعال منه فى الجمع تكسير فعال فى الواحد وهو من باب التثنية  
انفظة واختلاف تقديره . انتهى .

قلت قد اشتمل هذا الاصل على ثلاثة ابواب باب ما دخلت فيه التاء

فى صفة المذكر ، وباب ما دخلت فيه التاء فى صفة المؤنث ، وباب ما استوى فيه  
المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع وها انا اسوق جملا من نظائرها ، ذكر  
نظائر الباب الاول .... (١)

(١) فى الاصلين « ويبض انه » اى ان المؤنث ترك هنا بياضا .

## ورود الوافق مع وجوب الخلاف

قال ابن جنى هذا الباب ينفصل من الذى قبله بان ذاك تبع فيه اللفظ  
اليس وفقائه نحو رجل نسابة وامرأة عدل وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظا بل  
هو قائم برأسه وذلك قولهم غاض الماء وغضته سووا فيه بين المتعدى وغير  
المتعدى ، ومثله جبرت يده وجبرتها ، وعمر المنزل وعمرته ، وسار الدابة  
وسرته ، ودان الرجل ودنته من الدين فى معنى ادنته وعليه جاء مديون فى لغة  
بنى تميم ، وهلك الشيء وهلكته قال العجاج ( ودهمه هالك من تعرجا ) فيه  
قولان احدهما ان هالكا بمعنى مهلك اى مهلك من تعرج فيه ، والآخر ومهمه  
هالك المتعرجين فيه كقواه هذا رجل حسن الوجه فوضع من موضع الالف  
واللام ، ومثله هبط الشيء وهبطته قال .

ما راعى الاجتناح ها بطا على البيوت قوطه الاعلا بطا  
اى مهبطا قوطه ويجوز أن يكون اراد ها بطا بقوطه فلما حذف حرف  
الجر نصب الفعل ضرورة والاول اقوى ، فاما قوله تعالى ( وان منها لما يهبط  
من خشية الله ) فاجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظر اليه  
لخشية الله وذلك ان الانسان اذا فكر فى عظم هذه المخلوقات تضاءل وخشع وهبطت  
نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى تلك الحجارة لما كان الخشوع والسقوط  
مسببا عنها وحادثا لاجل النظر اليها كقواه تعالى ( وما رميت اذ رميت ولكن  
الله رمى ) وانشد وا قول الآخر .

فاذكرى دوقى اذا التقت الخيل وسارت الى الرجال الرجالا  
اى سارت الخيل الى الرجال وقد يجوز أن يكون اراد  
وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصب والاول اقوى  
وقال زهير ( ١ ) .

فلا تغضبا من سبرة انت سرتها فاول راض سنة من يسيرها

( ١ ) البيت مشهور لخالد بن زهير الهذلى انظر اللسان ( سى ر ) .

ورجنت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ورجنتها، وغاب الشيء وعيته، وهجمت على القوم وهجمت غيرى عليهم ايضا، وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته، وفقر فاه وفقر فوه، وشحاه فاه وشحاه فوه، وعثمت يده وعثمتها اى جبرتها على غير استواء، ومد النهر ومددته قال تعالى ( والبحر يمده من بعده سبعة ايام ) قال الشاعر ( ماء خليج مده خليجان ) وسرحت الماشية وسرحتها، وزاد الشيء . وزدته، وذرا الشيء وذروته اطرته، وخسف المكان وخسفه الله، ودلع لسانى ودلعت، وهاج القوم وهجتهم، وطاخ الرجل وطخته اى الطخته بالقبيح فى معنى اطخته، ووفر الشيء يفر ووفرته، وقال الاصمعى رفع البعير ورفعته فى السير المرفوع، وقالوا نفى الشيء ونفيتها اى ابعده قال القطامى ( فاصبح جارا كم قتيلا ونافيا ) ونحوه نكرت البئر ونكرتها اى اقللت ماء ها، ونزفت ونزفتها، فهذا كله شاذ عن القياس وان كان مطردا فى الاستعمال الا ان له عندى وجها لأجله جاز وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فانما الفعل فيه شيء اعيره واعطيه واقدر عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدر ا صار كأن فعله اعيره ألا ترى الى قوله تعالى ( وما رديت اذ رميت ولكن الله رمى ) وقد قال قوم - يعنى اهل السنة فان ابن جنى كان معتزليا كشيخه الفارسي - ان الفعل لله وان العبد مكتسب فلما كان قولهم غاض الماء وغضته ان اعيره اعاضه وان جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك الى ان اظهرت هناك فعل بلفظ الاول متعديا لانه قد كان فاعله فى وقت فعله اياه انما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه نروجا واحدا فاعرفه انتهى .

## ورود الشيء على خلاف العادة

قال ابن جنى المعتاد المؤلف فى اللغة انه اذا كان فعل غير متعدي كان افعلا متعديا لان هذه الهمزة اكثر ما تجيء للتعدية وذلك نحو قام زيد واقمت زيدا وقعد بكر واقعدت بكر ا فان كان فعل متعديا الى مفعول واحد فمقتاته بالهمزة صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد خبزا واطعمته خبزا وعطا بكر درهما واعطيته درهما .

فاما كسى زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل بالهمزة فانه نقل بالمثل  
 الاتراه نقل من فعل الى فعل وانما جاز نقله بفعل لما كان فعل وافعل كثيرا  
 ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد فى الامر وأجد وصددته عن كذا واصدده  
 وقصر عن الشيء واقصر، وسخته الله واسخته ونحو ذلك فلما كانت فعل وافعل  
 على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعاوض ونقل با فعل نقل ايضا فعل بفعل نحو  
 كسى زيد وكسوته وشترت عينه وشترتها وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك هذا  
 هو الحديث ان تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعدبا لم يكن قبله غير أن ضربا من  
 اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة فتجد فعل فيها متعد ياوافعل غير  
 متعد وذلك قولهم أجفل الظليم وجفلته، وأشقى البعير وشققته، وأنزفت البئر اذا  
 ذهب ماؤها ونزفتها، وأشقى الغنم وقشعته الريح، وأنسل ريش الطائر ونسلته،  
 وأمرت الناقة اذا دلبنها ومريتها، ونحو من ذلك الوت الناقة بذنبها واوت ذنبها،  
 وصر الفرس اذ نه واصر باذنه، وكبه الله على وجهه واكب هو، وعلوت  
 الوسادة واعليت عليها، فهذا انقض عادة الاستعمال لان فعلت فيه متعد وافعلت  
 غير متعد .

وعلة ذلك عندى انه جمل تعدى فعلت وجمود افعلت كما عوض لفعلت  
 من غلبة افعلت لما على التعدى نحو جلس واجلسه ونهض وانهضته كما جعل  
 قلب الياء واوا فى التقوى والرغوى والتنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة  
 دخول الياء عليها وكما جعل لزوم الضرب الاول من المنسرح لمفتعلن وحظر  
 مجيئه تاما او محبونا بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من  
 كثرة السوا كن فيه نحو مفعولن ومفعولات ومستفعلات ونحو ذلك مما التى  
 فى آخره من الضروب ساكنان، ونحو من ذلك ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول  
 وذلك نحو احببته فهو محبوب، واجنه الله فهو محنون، وازكه الله فهو مزكوم،  
 واكزه الله فهو مكزوز، واقره الله فهو مقرر، وارضه الله فهو مأروض،  
 وادلأه الله فهو ملوء، واضأده فهو مضؤود، واحمه من الحمى فهو محوم، واهمه من  
 الهم

الهم فهو مهموم ، وازعقه فهو مزعوق أى مذعور ، ومثله قوله .

إذا ما استحمت أرضه من سائمه جرى وهو مودوع وواعده صدق وهو من اودعته وينبغى ان يكون جاء على ودع واما احزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا غير أنه قد قال ابو زيد يقولون الامر يحزنى ولا يقولون حزنى الا ان مجيء المضارع يشهد للأضى فهذا امثل مما مضى وقد قالوا ايضا فيه محزون على القياس ، ومثله قولهم محب قال عنتره .

ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم

وقال الآخر

ومن يباد آل يربوع يحب ياتل منهم خير فتيان العرب

١٠ المنكسب الايمن والرذف المحب

وقال

لأ نكسحن بيه جارية خد به

مسكرمة محبة

قالوا وعلة ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجنّه الله فهو مجنون (١)

واسله فهو مسلول وبابه انهم جائز ا به على فعل نحو جن فهو مجنون وزكم فهو ١٥ مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك بقيته .

فان قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا الى الفاعل صورته

مسندا الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان يجيء الضربان معاني عدة واحدة نحو ضربته وضرب واكرمه واكرم وكذلك معاذ هذا الباب .

٢ قيل ان العرب لما قوى في انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها

برتبة الفاعل وحتى قال سيوبه فيها وان كانا جميعا بهما نهم ويعنيا نهم خصوصا المفعول اذا اسند الفعل اليه بضربين من الصنعة احدهما تغيير صيغة المثال مسندا الى المفعول عن صورته مسندا الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب زيد وضرب وقتل واكرم واكرم ودحرج ودحرج ، وقتل والآخر انهم لم يرضوا

ولم يقتنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه الى ان غير واحدة الحروف  
ممع ضم اواه كما غير وا في الاول الصورة والصيغة وحدها وذلك قولهم  
واحبيته احب وازكه الله وزكم واضاده وضئد واملاه وملى .

قال ابو على فهذا يدل على تمكن المفعول عند هم وتقدم حاله في  
٥ أنفسهم اذ افردوه بان صاغوا الفعل له صيغته محالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا  
ضرب من تدرج اللغة الاترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب  
وضرب وشرب وشرب تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان  
العدة نحو ازكه الله وزكم وآرضه الله وارض فهذا كقولهم في حنيفة حنفي  
لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا ايضا ياء ها ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف  
١٠ لها الياء صحت الياء فقالوا فيه حنيفي ، وهذا الموضع هو الذي دعا ثعلبا في كتاب  
(فصيحه) ان افرد له بابا فقال هذا باب فعل بضم الفاء نحو قولك عنيت  
بحاجتك وبقيت الباب انما غرضه فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند  
الى الفاعل في اللغة الفصيحة الاترى انهم يقولون ننحى زيد من النخوة ولا يقال  
نخاه كذا ويقولون امتنع لو نه ولا امتنعه كذا ويقولون انقطع بالرجل  
١٥ ولا يقولون انقطع به كذا فلماذا جاء بهذا الباب اى ليريك افعالا خصت بالاسناد  
الى المفعول دون الفاعل كما خصت افعال بالاسناد الى الفاعل دون المفعول  
نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان غرضه ان يريك صور ما لم  
يسم فاعله بجلا غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو ضرب وركب واكرم  
وامتنعى وهذا يكاد يكون الى ما لا نهاية له فاعرف هذا الغرض فانه اشرف  
٢ من حفظ مائة ورقة لغة .

ونظير محي اسم المفعول هنا على حذف الزيادة نحو احبته فهو محبوب  
محبي اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك نحو قولهم اورس الرمث  
فهو وارس وايضع الغلام فهو يافع وابقل المكان فهو باقل .

قال تعالى (وارسلنا الرياح لواقح) وقياسه ملاقح لان الريح تلقح  
السحاب

السحاب فتستدره وقد يجوز أن يكون على لقحت هي فاذا لقحت فزكت  
القحت السحاب فيكون هذا ما اكتفى فيه بالسبب من المسبب وقد جاء عنهم  
مبقل حكاه ابو زيد وقال دؤاد بن ابي دؤاد .

اعاشنى بعدك واد مبقل آكل من حوذانه وانسل

وقد جاء ايضا حبيته قال .

و والله اولاتمرة ما حبيته ولا كان ادنى من عبيدومشرق

ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة مجيء  
المصدر ايضا على حذفها نحو قولهم جاء زيد وحده، فأصل هذا واحده بمرورى  
ايحاداً ثم حذف زائداته فجاء على الفعل ومثله قولهم عمرك الله لا فعلت اى  
عمرتك الله تعميراً، وقوله ( قيد الا وابد هيكمل ) اى نقييد الا وابد ثم حذف  
رائدتيه وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله .

فلولا الله والمهر المفدى لرحمت وانت غربال الاله

فوضع الغربال موضع المحرق وقوله ( مئبرة العروق اشفى المرفق )

اى حادة المرفق وهو كثير فاما قوله ( وبعد عطائك المائة الرتاعا ) فليس على

حذف الزيادة ألا ترى ان فى عطاء الف فعال الزائدة ولو كان على حذف الزيادة  
لقال وبعد عطوك ليكون كوحده .

ولما كان الجمع مضارعاً للفعل بالقرعية فيها جاءت فيه ايضا الفاظ على حذف

الزيادة التى كانت فى الواحد وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان  
وورشان فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كأنه صار الى فعل فجرى مجرى

نحرب ونحربان وبرق وبرقان قال دوالرمة .

من آل ابي موسى ترى الناس حواه كأنهم الكروان ابصرن بازيا

ومنه تكسيرهم فعلاً على افعال حتى كأنه صار الى فعل نحو جواد

واجواد وعياء وعياء واحياء ( ومن ذلك ) قولهم بعمة وانتم وشدة

واشد فى قول سيبويه جاء ذلك على حذف التاء كقولهم ذئب واذؤب وقطع

واقطع وخرس وخرس وذلك كثير جدا وما يجيء مخالفاً ومنتقضا اوسع من ذلك الا ان لكل شيء منه عذرا وطريقا .

وفصل للعرب ظريف وهو اجماعهم على عين مضارع فعلته اذا كان من فاعلني مضمومة البتة وذلك نحو قولهم ضارب بني فضربته اضربه وعالمني فعلته اعلمه وعاقلني من العقل فعقلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه وفانحرنى ففخرفته افخره وشاعرنى فشعرته اشعره وحكى الكسائي فانحرنى ففخرفته افخره بفتح الخاء وحكاها ابو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا اذا كنت اقوم بذلك الامر منه .

ووجه استغرابنا له ان خص مضارعه بالضم وذلك انا قدد لنا على ان قياس باب مضارع فعل ان يأتى بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه واريننا وجه دخول يفعل على يفعل فيه فكان الاحجى به هنا اذا اريد الاقتصار به على احد وجهيه ان يكون ذلك الوجه هو الذى كان القياس مقتضيا له فى مضارع فعل وهو يفعل بكسر العين وذلك ان العرف والعادة اذا اريد الاقتصار على احد الجائزين ان يكون ذلك المقصر عليه هو ايسرها فيه ألا تراك تقول فى تحقير اسود وجدول اسيد وجديل بالقلب وتجز من بعد الاظهار أن تقول اسود وجدول فاذا صرت الى باب مقام وعجوز اقتصرت على الاعلال البتة فقلت مقيم وعجز فاوجبت اقوى القياسين لا اضعفها وكذلك نظائره .

فان قلت فقد تقول فيها رجل قائم وتجز فيه النصب فتقول فيها رجل قائما فاذا قدمت اوجبت اضعف الجائزين فكذلك ايضا يقتصر فى هذه الافعال نحو اكرمه واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم .

قيل هذا ابعاد فى التشبيه وذلك انك لم توجب النصب فى قائم من قولك فيها رجل قائما وقائما هذا متأخر عن رجل فى مكانه فى حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لما لم يحز فيه الرفع اولم يقو فجعلت اضعف الجائزين واجبا ضرورة لا اختيار اوليس كذلك كرمته اكرمه لانه لم ينقص شيء عن

موضعه ولم يقدم ولم يؤخر فلو قيل كرمته اكرمه لكان كشتمته اشتبه  
وهنمته اهزمته .

وكذلك القول في نحو قولنا ما جاء في الازيدا احد في ايجاب نصبه  
وقد كان النصب لو تأخر اضعف الجائزين فيه اذا قلت ما جاء في احد الازيدا  
الحال فيهما واحدة وذلك انك لما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت  
به للضرورة الى النصب الذي كان جائزا فيه متأخرا هذا كنصب فيها قائما  
رجل البتة والجواب عنها واحد .

واذا كان الامر كذلك فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب  
في الصحيح كله بالضم وعلته عندي ان هذا موضع دعاء الاعتلاء والغلبة ودخله  
لذلك معنى الطبيعة التي تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال با بها فعل .  
يفعل كفقعه يفقه اذا اجاد الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم ، وروينا عن احمد بن يحيى  
عن الكوفيين ضربت اليد يده على وجه المبالغة وكذلك نعتقد نحن ايضا في الفعل  
المبنى منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى صارت له صفة  
التمكن والتقدم ثم بنى منه الفعل فليل ما افعله نحو ما اشعره انما هو من شعر  
وقد حكاها ايضا ابو زيد وكذلك ما اقبله واكفره هو عندنا من قتل وكفر .  
تقدير او ان لم يظهر الى اللفظ استعمالا فلها كان قولهم كاردني فكرمته اكرمه  
وبابه صائر الى معنى فعلت افعل اتاه الضم من هناك فاعرفه .

فان قلت فهلا لما دخله هذا المعنى تمهوا فيه الشبهة فقالوا كرمته اكرمه  
وفخرته افخره .

قيل منع من ذلك ان فعلت لا يتعدى الى المفعول به ابدا ويفعل .  
قد يكون في المتعدي كما يكون في غيره كسلبه يسلبه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع  
وامنع من الماضي فأخذوا منها ما ساء واجتنبوا ما لم يسغ .

فان قلت فقد قالوا قاضا في قضيته اقضيه وساعا في فسعيته اسعيه .

فيل لم يكن من يفعله هنا بد مخافة ان يأتي على يفعل فتقلب الياء

واوا وهذا مرفوض في هذا المتحور من الكلام وكما لم يكن من هذا بد هنا لم ينجح ايضا مضارع فعل منه مما فاءه واوا بالضم بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب فقالوا واعدني فوعده اعهده واوجلني فوجلته اجله وواضاني فوضاته اضؤه فهذا كوضعت في هذا الباب اضعه .

ويد لك على ان لهذا الباب اثر في تغيير باب فعل في مضارعه قولهم ساعا في فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه على قولهم سعى يسعى لما كان مكانا قدر تب وقررو زوى عن نظيره في غير هذا الموضع . فان قلت فهلا غير واما فاءه واوكا غير واما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا واعدني فوعده اوعده لما دخله من المعنى المتجدد .

١٠ قيل فعل مما فاءه واولا يأتى مضارعه ابدا بالضم انما هو بالكسر نحو وجد يجد ووزن وزن وبابه وما لامه ياء فقد يكون على يفعل كيرمى ويقضى وعلى يفعل كيرمى ويسمى فامر الفاء اذا كانت واوا في فعل اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا .

## الوصلات

١٥ من ذلك ذو دخلت وصلته الى وصف الاسماء بالاجناس ، ونظيرها الذى واخواته دخلت وصلته الى وصف المعارف بالجلل ، واى وصلته الى نداء ما فيه الالف واللام ، واسم الاشارة وصلته الى نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة .

مثال ذلك ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولا بد ٢٠ من تعريفه ونيس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الالف واللام فاقى باسم الاشارة وصلته الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يفعل ، ذكر ذلك كناه ابن يعيش في (شرح المفصل) قال ويجوز أن يتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز أن لا تجمع له وصلته فتقول يا هذا فاذا جعلته

وصلة لزومه الصفة وإذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة .

ومن ذلك قول بعضهم ان ايا وصلة الى اللفظ بالمضمر الذى هو الياء والكاف والهاء لا اريد فصلها عن العامل إما بالتقديم او بالتأخير ولم تكن مما تقوم بانفسها لضعفها وقلها ادغمت بايا وجعلت وصلة الى اللفظ بها فإيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان كلا اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر في قولك كلاهما قال ابن يعيش وهذا القول واه لان كلا تضاف الى الظاهر كما تضاف الى المضمر ولو كانت كلا وصلة الى المضمر لم تضاف الى غيره .

وفي ( امالى ابن الحاجب ) اى جىء بها متوصلا بها الى نداء ما فيه الالف واللام لانها مبهمه يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والغرض هنا ان يأتى ما فيه الالف واللام تفسيرها فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى ١٠ والذى يدل على ذلك ان اسماء الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقليل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال .

وفي ( شرح المفصل ) للاندلسى اعلم ان ذواتنا استعمل في الكلام وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذى وصلة الى وصف المعارف بالجمع قارادوا ان يقولوا زيد المال فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى اما اللفظ ١٥ فلانهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة حقها ان تكون مشتقة واما قبحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس هي القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها مقدمة في الرتبة لجنسيتها فجعلوها متأخرة تابعة بعد أن كانت متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاؤا باسم يكون معناه فيما بعده بفعلوه صفة في اللفظ وهم يريدون الصفة باسم الجنس ٢ الذى بعده لانه قد زال انقبح اللفظى وبقي الآخر لم يمكنهم ازالته فلماذا لم يضاف الى مضمر لان المضمر لا يوصف به البتة .

## الوصل

مما تجرى فيه الاشياء على اصولها ووقوف مما تغير فيه الاشياء عن

ذكر هذه القاعدة ابن جني في ( سر الصناعة ) قال ألا ترى ان من قال من العرب في الوقف هذا بكر ومررت ببكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف في الوقف فانه اذا وصل اجرى الامر على حقيقته فقال هذا بكر ومررت ببكر . وكذلك من قال في الوقف هذا خالد فانه اذا وصل خفف اللام قال وبذلك استدلل على ان اثناء في نحو قائمة هي الاصل والهاء في الوقف بدل منها .  
وقال ابن القيم في ( البدائع ) الوصلات في كلامهم التي وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام .

احدها ، حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى المجرور بها  
١٠ ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها .

الثاني حرف ها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء مافيه ال .  
الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف التكرات باسماء الاجناس غير المشتقة .

الرابع ، الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما  
١٥ جرت صفات عليها .

الخامس الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات احوالا  
واخبارا وصفات وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذلك .

**وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه**

**لا يؤخذ بقياس**

٢٠ ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في ( شرح الجمل ) وبني عليها ان الصحيح ان الاغراء وهو وضع الظرف او المجرور موضع فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع عن العرب نحو عليك وعندك ودونك ومكانك ووراءك واما مك واليك ولدنك ورد قول من اجاز الاغراء لساثر الظروف والمجرورات ، وبني عليها ايضا ان المصدر الموضوح موضع اسم الفاعل او اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر

## وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ

- ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبني عليها جميع قول من قال ان لم دخلت على المضارع فقلت معناه الى الماضي وتركتم لفظه على ما كان عليه وضعف قول من قال انها دخلت على الماضي فقلت لفظه الى المضارع وتركتم المعنى على ما كان عليه .

## حرف لا

### لا يجتمعان اثنان لمعنى

- ومن ثم لا يجتمع (۱) بين ال والاضافة لانهما اذا تاءا تعريف، ولا بين ال وحروف النداء لذلك ايضا، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال، ولا بين كي اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة، ولا بين كي اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جئت كي ان ازورك خلافا للكوفيين، ولا بين اداتي استثناء لا يقال قام القوم الاخلا زيدا ولا الاحشازيدا قاله ابن السراج (في الاصول) قال الا ان يكون الثاني اسما نحو الا اخلا زيدا والا ما عدا فانه يجوز .

۱۵

- وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجمع بين اداتي تعدية فلا يقال اذ هبت بزيد بل إما الهزمة او اباء، ومن ثم ايضا رد قول الاخفش في نحو حواء ان الالف والهزمة معا للتأنيث لانه لا يوجد في كلامهم ما انت بحر فين، واذا دخلت الواو على لكن انتقل العطف اليها وتجردت لكن للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله (أهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم) فان هل بمعنى قد وكما في قوله (ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به) فان ام خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجر بد كيف دون ام لان تجر يد ها عن

۲۰

الاستفهام يزيل عنها غلة البناء فيجب اعرابها - ذكره في (البيسط) .

وقال ابن يعيش الدليل على ان الف ا ر طى للحاق لا للتأنيث انه سمع عنهم ا ر طاة بالحاق تاء التأنيث واو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر لانه لا يجمع بين علامتي تأنيث .

وقال (يونس و - ١) ابن كيسان والزجاج والفارسي لما ليست عاطفة لانها تفترن بالواو وهي حرف عطف ولا يجمع حرفا عطف واختاره ابوا البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والاندلسي والسخاوي والرضي وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) لم يعد الفارسي لما من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف .

وقال ابن السراج ليس لما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت شيئا من ذلك في كلامهم فقد خرج احدها عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمر وفلان في هذه المسئلة ليست عاطفة انما هي نافية .

وقال الشلوبين انما حذفت تاء التأنيث من نحو مسلمة في الجمع بالالف والياء نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تأنيث وهم يكرهون ذلك .

وقال ابن هشام في (تذكرته) لا يجوز كسرت (٢) لزيد رباعيتين عليايتين وسفلايتين لان فيها الجمع بين الالف والياء واجتماع علامتي تأنيث لا يجوز . انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تأنيث في احدى عشرة وثنى عشرة قال في (البيسط) وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه ، احدها انها اسمان في الاصل فانقر دكل واحد منهما بما يستحقه في الاصل وانما الممتنع اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، انما في ان الف احدى للحاق كالف معزى الا ان التركيب منع من تنوينها والياء في تنوين اللحاق بحند ي (٣) وحمل اثنان

عليها لكونها بمعنى واحد ( الثالث ) ان علامتى التأنيث فى احدى عشرة مختلفتان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظهما واناء فى اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتى تأنيث .

ومن فروع القاعدة ايضا تأخيرهم لام الابتداء الى خبر ان وكان حقها ان تكون فى اول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا تو الى حرفين لمعنى واحد .  
وهو التأكيذ كره ابن جنى ، وقال فى موضع آخر ليس فى الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان فى ذلك تقضا لما اعتزم عليه من الاختصار فى استعمال الحروف الا فى التأكيذ كقوله ( وما ان لاتحرك لهم ثياب ) فان ما وحدها للنفى وان ولا معا للتوكيد ، قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيذ لجملة الكلام لانهم اكثروا باكثر من الحرف الواحد فى قولهم لتقو من فاللام والنون جميعا للتأكيذ وقوله تعالى  
( فاما ترين من البشر احدا ) فما والنون جميعا للتأكيذ .

وقال ابن الحاجب فى ( شرح المفصل ) قول القراء فى ان الواقعة بعد ما النافية انها حرفا نفى ترادفا كترادف حرفى التوكيد فى قواك ان زيدا لقائم ليس بالجلد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ودل ان زيدا لقائم قد فصل بينهما لذلك .

وقال ابن القواس فى ( شرح الكافية ) لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ولذلك جاز ان زيدا لقائم واستنع ان زيدا قائم .  
وقال ابن اياز انما لم تعدل لافى المعرف بلام الجنس وان كان فى المعنى نكرة لان لام الجنس تقبل الاستغراق وكذلك لافوا عملوا فى المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين فى المعنى وذلك ممنوع عندهم .

وقال الشلوبين النحويون يقولون ان حروف المعانى انما هى مختصر الافعال فهى نائبة مناب الافعال تعطى من المعنى . تعطيه الافعال الا ان لافعال اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضى ازمنة واكمنة واحدا ودفعوين وفاعلين ومحالا لافعالهم وعير ذلك من معدولات الافعال فاختصر ذلك كله بان

جعل في دواضعها ما لا (١) يقتضى شيئاً من ذلك ولذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في الاسماء والافعال لان ذلك تقيض ما وضعت عليه من الاختصار، قال وبهذا يبطل قول من قال ان الاسماء الستة وامراً او ابناً معربة بشيئين من مكانين لان العرب اذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه تقيض موضوعها من الاختصار فلأن لا تفعل ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من الحرف .

وقال ابن الدهان في ( الغرة ) فان قيل فهلا جاز ان لزيدا قائم بالجمع بينهما لانهما للتأكيد كما جمع بين تأكيدين في اجمع واكتمع ؟ فالجواب ان الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو التخفيف والاختصار فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى اذ فيه نقض الغرض واذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النداء والاضافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف .

## لا يجتمع الفان

قال ابن الخباز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالالف التي هي بدل من التنوين فتقول رأيت عصا فهذه الالف كالالف في رأيت زيدا وكان معك في التقدير الفان بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت احداها لئلا يجتمع الفان، قال وجاء رجل الى ابي اسحاق الزجاج فقال له زعمتم انه لا يمكن الجمع بين الفين فقال نعم ، فقال انا اجمع فقال له اجمع فقال ما ومد صوته فقال له الزجاجة حسبك ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم تكن الا الفا واحدة . قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت .

ومن فروع هذه القاعدة اذا جمع المقصور بالالف والتاء قلبت الفه ياء كقولك في حبل حيليات لانه لا يجتمع افان وحذفها هنا غير ممكن .

## لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال ابو علي في ( التذكرة ) الدليل على هذا الاصل قولهم رأيتك زيدا

ما فعل ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا يا غلامك لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو قال يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فإذا وصل بالكاف لم يكن حسناً وهو أشبه من الأول لأن ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قل وقد عمل أبو الحسن في (المسائل الكبير) أبواباً ومسائل وهذا أصل تلك المسائل عندي هذا كله كلام أبي على .

وفي (اللع الكاملة) لوفى الدين عبد اللطيف البغدادي فإن قيل قولهم أرايتك كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعاً للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد قيل إن التاء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف خطاب مجرد عن الضمير فكل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى .  
وقال الأبنؤى في (شرح الجزولية) لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لأن أحدهما نغنى عن الآخر .

## ١٥ لا تنقض مرتبة الا لأمر حادث

قاله ابن جنى في (الخصائص) وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيداً والمبتدأ في نحو عندك رجل، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط لما طرأ فيها .

## لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التيبين) وبني عليها جواز تقديم خبر ليس عاينها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر في قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس صرّوا عنهم) وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لأن معمول تبيع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع .

## حرف الياء

### يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل

ومثله قولهم يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع . من فروع ذلك ظهور أن مع العطف على منصوب حتى كقوله .

حتى يكون عزيزا في نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار  
وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى لأن الثواني تحتل ما لا تحتل  
الاولى .

وقال في (البسيط) جوز الفراء اضافة اسم الفاعل المعرف بال اذا كان  
للحال او الاستقبال نحو الضارب زيد الآن او غد (واحتج - ١) بالقياس  
على قول الشاعر (الواهب المائة الهجان وعبدها) .

والجواب انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم  
رب شاة وسخلتها ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف غير العلم على العلم نحو  
مررت بزيد واخيك فنقل ابن بابشاذ جواز حكايته لان المتبوع تجوز حكايته  
فحكي التابع تبعاله .

ونقل ابن الدهان منعها لان التابع لا تجوز حكايته ولا يمكن حكاية  
احدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مررت باخيك وزيد  
فلا تجوز فيه الحكاية اتفاقا بل يجب الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع  
لا تجوز حكايته فكذا التابع ذكره في (البسيط) .

وقال ايضا قد اجاز النحاة كم رجلا ونساء هم جاؤك عطفا على  
معنى كم و اجازوا النصب عطفا على التمييز وان كان نكرة لانه يجوز في  
النواني ما لا يجوز في الاوائل للبعد عن كم، ومثله كم شاة وسخلتها وكم ناقة  
وفصيلها .

وقال ابن هشام في (الغنى) القاعدة التامة كثير الا يغتفر في الثواني  
الا يغتفر في الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم (واى قى هي جاء

انت وجارها ( ورب رجل واخيه ) وان نشأ تنزل عليهم من السماء آية فظلت ( ولا يجوز كل سيخلتها ولا رب اخيه ولا اى جارها ولا ان يقيم زيد قام عمرو الا فى الشعر ، ويقولون مررت برجل قائم ابواه لاقاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال اثنائى وربط المعنى بالاول (١) .

- وقال ابن القواس فى ( شرح الدرة ) بعد أن حكي قولهم فى ( انا ابن التارك البكرى بشر ) ان بشرا عطف بيان للبكرى ولا يجوز جعله بدلا لان البدل فى حكم تكرير العامل ولا يجوز انا ابن التارك بشر وفى امتناع البدل نظر لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع بدليل كل شاة وسيخلتها . وتبعه ابن هشام فى ( حواشى التسهيل ) .

- ١٠ وقال فى ( تذكرته ) ان قيل لأى شىء فتحت لام المستغاث ؟ فالجواب ١٠ فرقاينها وبين لام المستغاث له .

فان قيل لأى شىء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه التغير فى الثانية لان عندها تتحقق الحاجة فهو اجرى على قياسهم كما انهم لا يحذفون فى نحو سفر رجل الا ما ارادوا عنده ، فالجواب ان الاول حال محل المضمر واللام تفتح اذا دخلت عليه .

- ١٠ فان قيل فلأى شىء كررت فى المعطوف عليه ؟ فالجواب انه يعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز فى المعطوف عليه تقول يا زيد والرجل وان لم يجز يا الرجل . فان قيل فلأى شىء يفتح فى يا زيد ويا العمر ومع انه معطوف ؟ فالجواب انه نداء ثان مستقل والمعطوف الجملة . قال فهذا تحرير لا تجد لأحد مثله ان شاء الله تعالى .

- ٢٠ وقال الابنذى فى ( شرح الجزولية ) اذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام لان اثنائى يجوز فيها ما لا يجوز فى الاول .

وقال ابن هشام فى ( تذكرته ) سئلت عن لولاى اذا عطف عليها اسم ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاى وزيد لكان كذا وكذا كما تقول ما فى الدار

من رجل ولا امرأة وذلك لان الاسم المضممر بعد لولا وان كان في موضع الخفض بها الا انه ايضا في موضع رفع بالابتداء، ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل اذا قيل لعل زيد قائم ألا ترى ان قائم خبر مرفوع وليس معمولاً للعل لأنها هنا حرف جر كالباء واللام فلا تعمل غير الجر وان عطف على محله من الخفض فان التزمت إعادة الخفض لم يتأت هنا لانا اذا قلنا لولاك ولولا زيد ازم جر لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان لم تلزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لان العامل حينئذ هو لولا الثانية وقد يصحح بان يدعى انهم اغتفروا كثيرا في الثواني ما لم يغتفروا في الاوائل .

وقال ابن اياز في ( شرح الفصول ) فان قيل هلا ضيف الفعل لفظا والتقدير اضافة مصدره؟ فالجواب ان ذلك اتساع وتجاوز وهو قبيح في الاوائل والمبادئ دون الاواخر والثواني .

وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى ( انك انت العليم الحكيم ) قيل انت تأكيد للكاف كما في قواك مررت بك انت وان لم يجز مررت بأنك اذا التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ولذلك جازيا هذا الرجل وان لم يجز يا الرجل .

وقال ابن الصائغ في ( تذكرة ) ابو عمر ويختار النصب في الغلام من تحويزا زيد والغلام وان كان عطف النسق يقدر معه العامل وحرف النداء لا يباشر اللام لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل .

وقال ابن النحاس في ( التعليقة ) انما جاز في الثواني ما لم يجز في الاوائل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفي الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف ما لو اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي الموضع شيئا يستحقه . انتهى .

وإذا عطف على غدة المنصوب ما بعدها فقول الدن غدة وعشيمة جاز سند الانفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ .

وضعف ابن مالك في (شرح الكافية) النصب واوجه ابو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع .

قل ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل ، انتهى .  
تم القسم الاول من الاشباه والنظائر النحوية والحمد لله اولاً وآخراً  
ويليه التدريب وهو القسم الثاني ان شاء الله تعالى .

## خاتمة الطبع

الحمد لله كما يحب ان يحمده ، والصلاة والسلام على خاتم انبيائه سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه اولى الشرف المؤبد .

وبعد فقد تم بحمد الله طبع الجزء الاول من كتاب الاشباه والنظائر النحوية للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى اعيد طبعه في هذه المطبعة مع المقابله على نسخة قلمية ومراجعة المظان من الكتب ومزيد الاعتناء بالتصحيح والتنقيح .

وكان الطبع بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة آلا صفيية حيدرآباد الذي اداها الله مصونة عن الفتن والمحن في ظل الملك المؤيد المعان الذي اشتهر فضله في كل مكان ، السلطان بن السلطان

---

سلطان العلوم ، مظفر الممالك آصف جاه السابع مير عثمان علي خان بهادر لالت مملكته بالعز والبقاء ، دائمة التقدم والارتقاء ، وهذه الجمعية تحت صدارة ذي الفضائل السنية والمفاخر العلمية النواب السير حيدر نواز جنك بهادر رئيس الجمعية ورئيس الوزراء في الدولة الآصفية ، والعالم العامل ببقية الافاضل النواب مهدي يار جنك بهادر وتحت اعتماد الماجد الاريب الشريف النسيب النواب مهدي يار جنك بهادر عميد الجمعية ووزير المعارف والمالية في الدولة الآصفية ومعين امير الجامعة العثمانية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل

المدة تقى مولانا السيد هاشم الندوى معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف  
ادام الله تعالى درجاتهم سامية ومحاسنهم زاكية .

وعنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد زين العابدين  
الموسوى ومولانا الحبيب عبدالله بن احمد العلوى ومولانا محمد طه الندوى  
ومولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني ، ومولانا محمد عادل القدوسى ، ومولانا  
السيد احمد الله الندوى ، والسيد حسن جمال الليل المدنى والشيخ احمد بن محمد  
اليماني غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم .

وكان تمامه يوم الاحد عاشر صفر سنة ١٣٦٠ و آخر دعوانا ان الحمد لله رب  
العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد نبيه الامين وعلى آله وصحبه  
الطيبين الطاهرين الى يوم الدين .



# فهرس الجزء الاول من كتاب الاشباه والنظائر النحوية

صفحة	
٢	الخطبة
٧	ما روى في وضع امير المؤمنين على رضى الله عنه للنحو
٨	فن القواعد والاصول العامة
»	حرف الهمزة الاتباع
١١	تنبيه
١٢	فائدة
»	فائدة
١٣	الاتساع
١٨	اجتماع الامثال مكروه
٢٢	اجراء اللازم مجرى غير اللازم واجراء غير اللازم مجرى اللازم
٢٥	اجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل
٢٧	اجراء الاصل مجرى الزائد واجراء الزائد مجرى الاصل
٢٨	الاختصار
٣٢	اختصار المختصر لا يجوز
٤٣	فصل من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة
٤٦	تنبيه
»	فصل هل الاصل في حرف التانيث الهاء ام التاء
٥٠	اسبق الافعال
»	الاستغناء
٥٣	الاسم اصل للفعل والحرف
»	باب القول في الاسم والحرف ايها اسبق في المرتبة والتقديم

الاسم اخف من الصفة	٥٤
الاشتقاق	٥٥
الاصل مطابقة المعنى للفظ	٦٣
الاصل ان يكون الامر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني	٦٤
الاصل في الافعال التصرف	»
اصلاح اللفظ	»
الاصول المرفوضة	٧٠
الاضافة ترد الاشياء الى اصولها	٧١
الاضمار اسهل من التضمين	٧٢
الاضمار احسن من الاشتراك	»
الاضمار خلاف الاصل	»
الاعراب - المبحث الاول في حقيقته	»
المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصلاح النحويين	٧٦
المبحث الثالث في الاعراب والكلام ايها اسبق	»
المبحث الرابع في ان الاعراب لم دخل في الكلام	٧٨
المبحث الخامس في ان الاعراب أحركة ام حرف	٨٠
المبحث السادس في الاعراب لم وقع آخر الاسم دون اوله واوسطه	٨٣
اعطاء الاعيان حكم المصادر وعكسه	٨٤
الافعال نكرات	٨٥
الافعال كلها مدكرة	٨٦
اقتضاء الموضع لفظا وهو معك الا انه ليس بصاحبك	»
الالغاء	٨٨
الامثال لا تغير	٨٩

٩٠. الايجاب
- » حرف الباء - باب الشرط مبناه على الابهام وباب الاضافة مبناه على التوضيح
٩١. البذل
٩٢. حرف التاء - التأنيف
٩٣. التابع لا يتقدم على المتبوع
- » التثنية ترد الاشياء الى اصولها
- » التحريف
٩٤. التركيب
١٠١. التصغير يرد الاشياء الى اصولها
- » التضمن
١٠٤. قاعدة الفرق بين التضمن والتقدير
١٠٥. قاعدة كل ما تضمن ما ليس له منع شيئاً مماه
- » قاعدة المتضمن "معنى شيء لا يلزم ان يجرى مجراه في كل شيء
- » قاعدة الفرق بين المعدور والمتضمن
١٠٦. التعادل
١٠٧. تعارض الاصل والغالب
١٠٨. التعويض
١٢١. قاعدة فديكون التعويض مكان المعوض
١٢٥. قاعدة العوض والمعوّض منه لا يجتمعان
١٣٣. تنبيه
- » تنبيه
١٣٤. تنبيه

»	قاعدة ما كان عوضا لا يحذف	
١٣٥	التغليب	
١٣٦	التغيير يأنس بالتغيير	
١٣٨	التقاص	
»	تقارض اللفظين	
١٤٠	فاثدة	
١٤١	التقدير	
١٤٣	التقديم والتأخير	
١٤٤	تقوية الاضعف و اضعاف الاقوى	
»	تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى	
١٤٦	تنبيه	
»	تلاقى اللغة	
١٤٧	التثميل للصناعة ليس ببناء معتمد	
١٤٨	حرف الثاء الثقل والخفة	
»	ثبوت الحدث	
»	حرف الجيم الجمل تكررات	
١٤٩	الجوار	
١٥٢	حرف الحاء - الحركة فيها فوائد - الاولى	
١٥٧	الفائدة الثانية	
١٦٠	الفائدة الثالثة	
١٦١	الفائدة الرابعة	
»	الفائدة الخامسة	
١٦٢	الفائدة السادسة	

الفائدة السابعة	١٦٣
الفائدة الثامنة	١٦٥
الفائدة التاسعة	١٧٠
الفائدة العاشرة	١٧١
الحادية عشرة	١٧٥
الثانية عشرة	١٧٦
الثالثة عشرة الى السابعة عشرة	١٧٧
فائدة	»
حكاية الحال من اقواعد اشهيرة	١٧٨
الحمل على ماله نظير اولى من الحمل على ماله نظير	١٧٩
قاعدة	١٨٢
حمل الشيء على نظيره	١٨٣
الحمل على أحسن القبيحين	»
حمل الشيء على الشيء من غير الوجد اعطى الاور ذلك الحكم	١٨٤
الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الأقل	١٨٦
الحمل على المعنى	١٨٩
اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لانه فى معنى فعل يتعدى به	١٩١
قاعدة	١٩٤
حمل الشيء على تقيضه	١٩٥
حمل الاصول على الفروع	١٩٨
حرف الخاء - خلع الادلة	٢٠٢
حرف الراء - الرابط	٢٠٥
فائدة	٢٠٦

- » قاعدة
- » الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه
- ٢٠٧ رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة
- » رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلا لا
- ٢٠٨ حرف الزاى - الزيادة
- ٢١٣ فائدة
- » حرف السين - سبب الحكم قد يكون سببا لضعفه على وجه
- ٣١٤ سبك الاسم من الفعل بغير حرف سالك فيه نظائر
- » حرف الشين - الشذوذ
- ٢١٧ (فائدة)
- » الشيء اذا شبه الشيء اعطى حكما من احكامه على حسب قوة الشبه
- ٢٢١ الشيطان اذا تضاد تضاد الحكم الصادر عنهما
- ٢٢٢ الشروط المتضادة فى الابواب المختلفة
- ٢٢٣ حرف الصاد - صدر الكلام
- » ضابط
- ٢٢٤ مسألة
- » حرف الضاد - الضروة
- ٢٢٥ فائدة
- » فائدة
- » قاعدة
- ٢٢٦ قاعدة
- » الضائر ترد الاشياء الى اصولها
- ٢٢٨ تنبيه

٢٢٨	تنبيه
٢٢٩	تنبيه
»	تنبيه
»	مسئلة
٢٣٠	الضمير اطلب بالاضافة من الظاهر
»	حرف الظاء الطارىء ينزل حكم الثابت
٢٣٢	طرد الباب
٢٣٥	حرف الظاء - الظرف والمجرور
٢٣٩	تنبيه
٢٤٠	فائدة
٢٤١	حرف العين - العامل فيه مباحث الاول العمل اصل في الافعال
٢٤٢	الثاني عوامل الاسماء لاتعمل في الافعال
»	الثالث العامل المعنوى
٢٤٥	فائدة
»	المبحث الرابع كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه
	فانه يعمل
٢٤٨	ضابط - ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب
»	الخامس اصل الحروف ان تكون عاملة
٢٥١	السادس الفعل لا يعمل الا فيما يدل عليه لفظه
»	السابع اذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى الحذف
٢٥٢	فائدة
»	الثامن اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كـ بعض حروفها
	تخطاها العامل

- ٢٥٢ التاسع لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والاخر عاملا فيه
- ٢٥٣ العاشر فرق بين العامل والمقتضى
- » الحادى عشر الاسم العامل ومعه وله يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه
- ٢٥٤ الثانى عشر انه يكون للحرف عمل في حال لا يكون في حال اخرى
- » الثالث عشر لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد
- ٢٥٥ الرابع عشر مرتبة العامل ان يكون مقدما على المعمول
- » الخامس عشر العامل اللفظى اولى من العامل المنعوى
- » السادس عشر العوامل لا يليها الا الجوامد
- ٢٥٦ السابع عشر العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله
- » الثامن عشر العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول
- » التاسع عشر الحروف لم يأت فيها تعليق
- » العشرون العامل الضعيف لا يحذف
- » الحادى والعشرون ضعف عوامل الافعال عن الاسماء
- » المعارض لا يعتد به
- ٢٦٠ حرف الغين - الغالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحدا
- » حرف الفاء - الفرع احط رتبة من الاصل
- ٢٦٤ تنبيه
- » الفروع هى المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة
- ٢٦٥ الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها
- » الفرق
- ٢٦٨ خاتمة
- » الفعل لا يثنى
- ٢٦٩ الفعل اثقل من الاسم
- ٢٧٠ فائدة

- ٢٧١ حرف القاف - القلب
- ٢٧٢ قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصا
- ٢٩٣ قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر  
تغير اعرابه
- » قرأئ الا حوال قد تغنى عن اللفظ
- » حرف الكاف - كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب العربية
- ٢٧٧ حرف اللام - اللبس محذور
- ٢٨٢ حرف الميم - ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به .
- ٢٨٥ ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقديمه عليه
- ٢٨٦ ما يجوز تعدده وما لا يجوز
- ٢٨٧ مراجعة الاصول - المبحث الاول فيما يرجع وما لا يرجع
- ٢٩١ المبحث الثاني في مراعاة تهمة الاصول تارة واحدا لهما اياها اخرى
- ٢٩٢ المبحث الثالث في مراجعة الاصل الاقرب دون الابد
- ٢٩٣ المبحث الرابع في مراجعة اصل واستثناؤه فرع
- ٢٩٥ مراعاة الصورة
- » معنى النفي مبنى على معنى الايجاب ما لم يحدث امر من خارج
- » حرف النون - النادر لا حكم له
- ٢٩٦ تقض الغرض
- ٢٩٧ النهي والنفي من واحد
- » النون تشابه حروف المدوالين من ستة عشر وجها
- ٢٩٨ حرف الواو - الواسطة الباب الاول بين المعرب والمبني
- ٣٠١ الباب الثاني بين المنصرف وغيره
- ٣٠٢ الباب الثالث بين العلم المنقول والمرتب

»	الباب الرابع بين الظاهر والمضمر	
٣٠٣	الباب الخامس بين الوقف والوصل	
٣٠٤	الباب السادس بين حرف الجر الاصل والرائد	
»	فصل	
»	ورود الشيء مع نظيره مورده مع تقيضة	
٣١٠	ورود الوفاق مع وجوب الخلاف	
٣١١	ورود الشيء على خلاف العادة	
٣١٨	الوصلة	
٣١٩	الوصل	
٣٢٠	وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه	
	لا يؤخذ بقياس	
٣٢١	وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ	
»	حرف لا - لا يجتمع اداتان لمعنى	
٣٢٤	لا يجتمع الفان	
»	لا يجتمع خطا بان في كلام واحد	
٣٢٥	لاتنقض مرتبة الامر حادث	
»	لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع	
٣٢٦	حرف الياء - يغتفر في التواني ، الا يغتفر في الاوائل	
٣٢٩	خاتمة الطبع	

59398

## استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الأشباه والظواهر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢	٣	والحمد لله	والحمد لله
٦	٦	والضابط تجمع	والضابط يجمع
٨	٢	بجي بن بكير	بجي بن أبي بكر
١٠	٣	بهمزة	لهمزة في
»	٩	بالياء	ياء لياء
»	١٩	لاتباع الوليد	الاتباع للوليد
١٥	١٥	ومع وذلك	ومع ذلك
١٩	١٣	اجتماعها	اجتماعها
٢١	٢٠	أن إن	إن أن
٢٢	١١	الوجا	الوجي
٢٣	٦	انحلال واستقلال	اعلال واشتغال
٢٤	٨	حذبذبي بذبذبي	حدبذبذبي حدبذبذبي
»	١٣	اولى	لولى
»	١٤	الحجرا	الحجر
٢٥	١١	رؤيا ورؤية	رويا وروية
٢٦	٢	غيره	غير
»	١٠	ها الله	ها الله
»	١١	ولاتناجوا	ولاتناجوا
»	١٣	نون	النون
»	١٩	تقديرام	يقدرام
٢٧	٤	رفع	ربغ
»	٦	ترك	نزل

## استدراك الاخطاء التي في الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطا	الصواب
٢٧	٨	تكثر كريا عورجا	تكثر كريا اعرجا
٢٩	٥	الحسن	الحسين
٣٢	١٨	دخلت	دخلت
٣٤	١	اختصارا اونا ثبة	اختصارا اونا ثبة
»	١٥	حركة	جزء كلمة
٣٥	١٦	ما هو معروف ورده	ورده
٣٦	١٣	وظلت	وظلت
»	١٧	وفائه	وفاء به
٣٨	»	نظرت	تنظرت
٣٩	٧	الحسن	الحسين
٤٠	١٤	لقربها	ولقربها
٤٣	١٩	لان اصله الان	الآن اصله اوان
٤٤	١	بلز	فلز
»	٦	»	»
»	٩	يزاوان	تراوان
»	١٠	بلز	فلز
٤٦	٢	زوينه	رزئته
٤٨	٢٠	اصلين	اصلين
٥١	٩	الكثرة وكذلك شوع	الكثيرة وكذلك شسوع
»	١١	عمن	عن
»	١٥	دردري	دودري
»	»	دردر	ددر

## استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الاشياء والنظائر النحوية

الصفحة السطر	الخطأ	الصواب
٥١	٢٠	استغناؤهم ... أثن
٥٢	٥	حتاه
»	١٠	عن غيره
٥٤	٤	المحدث
»	٧	تشبه هذا الحديث
»	»	وتجمل
٥٥	٣	ابت ذكر من عودن
٦٥	١٩	وجيها
»	٢١	في معنى
٦٧	١١	استحقاقا
٦٩	١	الفاء
»	»	لفظ
٧١	٩	المنسد والمنسد
٧٢	٢٢	لا تمتعت
٧٤	٢٤	لا ينبغي لك
٧٨	٢	والاخبار بقدم كل واحد منها
»	»	فكذلك في
»	»	يفعلان
»	١٧	حذف في الكلمة
٨٧	٤	الا لأن
٨٨	٦	عنه

## استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الاشباه والنظائر النحوية

الصفحة السطر	الخطأ	الصواب
٨٩	٤ وله	وليت
»	٢٢ وقويم	وقويم
»	» ومن ظهور	وظهور
٨	والله يسلمك وادهبوا	والله يسلمك دعاء له بالسلامة واذهبا بذى تسلمان والمعنى اذهبا والله يسلمكما - وادهبوا
٩١	١٠ وربما لا استعملوا	وربما استعملوا
»	١٧ يجتمع	يجمع
»	٢٤ مؤسر	موسر
٩٢	٢ مير	بير
»	» ومئر	وبئر
»	١٣ انيق	اينق
»	» افعل (١)	ايقل
٩٣	٥ بدل البدل	بدل البدأ
»	٩ الايدى	الأبذى
»	١٢ بل زيدان	يازيدان
٩٤	٦ انضضت افضت	اقصصت اقصت
»	٩ زيد ثم	زيد ثم
٩٦	١١ بنية	بنيته
»	١٥ واحد	واحد
٩٨	١١ او احدث	واحدث
١٠١	٣ وتقصت	ونقصت

والا اين

## استدراك الاخطاء التي في الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠١	٢١	والأين	ولأأين
١٠٣	١٥	من كذا	في كذا
»	١٩	وتهل	واتهل
»	٢٠	وكذلك	وذلك
١١٠	٥	قوله	قوله
»	١٧	الزائد	الزائدة
»	١٨	بجنح	تجنح
»	٢٤	يضاعف	يضعف
١١٢	٨	من قوم	مراجعوم
»	١٠	وتهي	وتهي
»	٢٢	صبيغة وصيغ	ضبيعة وضيع
»	٢٣	صبيغة	ضبيعة
١١٣	٤	صيغ	ضيع
»	٦	عوضه وعوض	عرصه وعرص
»	١٠	»	»
»	١٦	اليه	عليه
١١٦	»	وذؤابة	وذؤالة
١١٧	١٣	فمحول	فمحمول
١١٨	٣	علته	عليه
»	٨	إلياء	إلباء
١٢١	١٧	لغيره	لغيره

## استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الاشباه والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢١	١٥	المحذوفة	المحذوف
»	١٦	ثقل عن	ثقل عوض عن
١٢٢	٩	موضع	موضعه
١٢٤	١	وسيلة والا	رسيله الا
١٢٦	٨	وشامى	وشامى
»	١٨	وإن	وأن
١٢٦	١٩	إنه	أنه
»	٢٠	إنا	أنا
»	٢١	إناه	أناه
١٢٧	١	يعانى	يعاى
١٣٠	٢٤	ترنى	تررنى
١٣١	٢٠	تظهر	تظهر
١٣٢	١٠	والقسم	القسم
١٣٤	١٩	الآمدى	الأبذى
١٣٦	١٧	حبوة	حيوة
١٣٧	٤	تغير	التغير
١٤٠	٥	به عباده	عباده
١٤٥	١	الشعب	العشب
»	١٩	اخصر	اخص
»	٢١	وعريض عراض	وكم غريض ولا تقول عراض
١٤٦	١٢	وانيسان	وانيسيان
١٤٧	٢٠	فعلا	فعلى

## استدراك الاخطاء التى فى الجزء الاول من الاشباه والانتظار النجوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٤٧	٢١	عديس	عديس
١٤٩	٧	اوى	وأى
»	١٥	هذا ان	هذان
١٥١	٧	بفتح الاقوى	بقبح الاقواء
١٥٧	٢١	يتق الله فان	يتق فان
»	٢٤	وحنى	وصنى
١٧٥	١٦	السهيلى	السهيلى
١٧٧	٣	الحروف	الحرف
١٧٩	١٢	يعشون	يغشون
١٨٠	١٤	الاعراف	الاعراب
١٨٤	١٩	شارك	شاركه
١٧٨	٢	جملة اسمية على	جملة فعلية على
١٣٩	١٩	لا يؤد	لم يؤد
١٩٦	٦	للباهات	للباهة
١٩٨	١	فلها	قلها
٢٠٢	٢٣	منه تركيب	منه فتحة تركيب
٢٠٤	٢٤	الايا اسجدوا	الاستجدوا
٢٠٦	١٦	الحسن	الحسين
٢١١	١٠	فائدة	فائدته
٢١٢	١٦	ولا عمر	ولا عمرو
٢٢٠	٩	فكان احدا	فكان احدا
»	١٨	تصيين	تصيين
٢٣١	١	فضل	الفضل

استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الأشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
»	١٤	تفكرت	تفكرت
٢٣١	١٧	تكثير	تكسير
٢٣٧	٢٢	بينهما	بينها
٢٣٨	٢٠	اواشترط	واشترط
٢٤٨	١٤	هما من	انما هما من
»	١٧	فما رحمة من ربك	فما رحمة من الله
٢٥٧	١١	باء السراج المتكلم	ياء المتكلم
٢٦٠	١٩	العالب	الغالب
٢٦١	١٠	بنقصان	بنقصان
٢٧٩	٢٣	القياس	التباس
٢٨٣	١٩	ووبل	وويل
٢٨٩	٢	بارب	يارب
٢٩٢	٦	عارفونا	عارفونا
٢٩٩	٢٣	من من	من
٣١٢	١٨	عيلها	عليها
٣١٣	١٥	مجون	مجنون
٣١٤	٢٠	ارقه	ورقة
»	٨	واحدته	اوحده
٣٢٣	١٩	اعملوما	اعملوها
٣٢٤	٣	اوانبا	وانبا

تم استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الأشباه والنظائر النحوية

لجلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى

